جامعة المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة وحكامة محلية

لجنة المناقشة

أ.جعفري عبد الرزاق..... رئيســـــا

أ.بن عمير جمال الدين ..... مشرفـــا

أ.بوعنان ليندة ..... ممتحنـــا

إعداد الطالبة:
- هالة بن ساسي

إشراف الأستاذ:
- جمال الدين بن عمير

السنة الجامعية: 2013 / 2014

شكـــــر وعرفـــــان

الحمد و الشكر أولا لله سبحانه وتعالى الذي أعانني في إنجاز هذا البحث.

ثم ثانيا إلى أستاذي الفاضل بن عمير جمال الدين الذي أتقدم له بجزيل الشكر و التقدير على إشرافه في إنجاز هذا البحث، ومنحه الكثير من النصح و الإرشاد، الشكر الجزيل للأساتذة الذين سيتفضلون بمناقشة هذا البحث.

وكل الاحترام و التقدير لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية الذين واكبوا على دراستي سواء في مرحلة التدرج أو فيما بعده، وإلى جميع من كان عونا لي و لو بكلمة تشجيع.

كما لاننسى طاقم "مكتبة باب الجامعة " وخاصة " أحمد مراد"

هالـــــة بن ساسي.

الإهـــــداء

إلى من غمرتني بنبع حنانها وعطفها، إلى التي لم تبخل عليّ بدعواتها، إليك يا هدية الرحمان، يا منبع الحب يا بحر الحنان.... إلى أمي الغالية

إلى الذي أنار دربي وحسن خلقي، وعلمني أن الحياة معركة المنتصر فيها من كان سلاحه العلم و المعرفة إلى سندي في الحياة ....أبي العزيز

إلى حبيبتي وشقيقة روحي أختي إلى أخواي وكل عائلتي.

إلى كل مناضل في سبيل أن ترفع راية العلم و المعرفة في ربوع هذا الوطن العزيز.

إلى كل من رام إلى العيش في رحاب العلم و الاستضاءة بنوره إلى من تعلمت معهم معنى الحياة أخواتي في الله.

إلى كل من زرعوا في قلبي روح العلم و الخلق الرفيع إلى كل أساتذتي على مر السنوات .

هالـــــة بن ساسي

مقدمـــــــة

مقدمة:

عرف الخطاب الثقافي والسياسي في السنوات الأخيرة مفاهيم عديدة تبلورت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة، ومن أبرزها مفهوم المجتمع المدني كمؤشر له مقارباته ونظرياته التي تؤكد على حيويته وأهميته البالغة، إذ تشكل دراسة المجتمع المدني أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي العلاقة التي تنطوي على أثار بالغة الأهمية في بعديها الوطني والمحلي وفي إضفاء الطابع الديمقراطي على التسيير، خاصة في ظل المتغيرات الحاصلة على مستوى النسق الدولي المرتبطة بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة القائمة على تفعيل دور الفرد على مستوى السياسات العامة وسياسات التنمية المرتبطة بتوسيع مجال المشاركة السياسية والمجتمعية.

وفي هذا الإطار يمكن فهم بروز مفهوم المجتمع المدني بربطه بمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية المتعلقة منها بوجه الخصوص بالتحرر الاقتصادي والمشروع الفردي والابتعاد عن التخطيط المركزي، إلى جانب تلك السياسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وتراجع الاتفاق العام للحكومات، وهو الاتجاه الذي برز منذ اوائل الثمانينات من القرن العشرين ليحل محل النموذج التنموي المركزي الذي كان سائدا في معظم البلدان النامية وقام على طبيعة تداخلية من قبل الدولة وارتبط بنظام سلطوي يعتقد في أن عملية التنمية تحتاج إلى سلطة مركزية قوية.

لقد أصبح دور المجتمع المدني حلقة هامة وضروريات بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من النواحي السياسية والتنموية، فمن الناحية السياسية يعتبر المجتمع المدني أساسيا في تكريس الديمقراطية الحقة من خلال المشاركة والرقابة أما من الناحية التنموية فإن دوره يبرز أساس كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال العمل الميداني أو العمل التحسيسي في الرقابة والمحاسبة وحتى المسائلة إذا توفرت البيئة لذلك، إضافة إلى أهمية تواجده إلى جنب

الحكومة عن طريق اقتراح مشاريع ترشيد السياسات من اجل الخروج من الأزمات تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال هذا الموضوع سنحاول التطرق إلى دور المجتمع المدني على اعتبار أنه آلية لتحقيق التنمية المحلية، من خلال إبراز مجالات مساهمته في التنمية المحلية ودور مؤسساته في تحقيقها وكذلك آليات تفعيل هذا الدور من خلال تجاوز الصعوبات وتذليل العقبات.

أهمية الدراسة:

مع تزايد الاهتمام بموضوع المجتمع المدني وفي إطار الحيوية العلمية والعملية التي يكتسبها هذا المفهوم ومن خلال الأدوار التي يؤديها في مجال التنمية المحلية وظهور خطاب سياسي جديد يؤكد على حتمية اسهام المجتمع المدني في سياق تصاعد دوره وتنوع أنماطه وأنشطته في علمية التنمية السياسية والبناء الديمقراطي والحكم الراشد والسياسات العامة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول تبيان دور فواعل المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية المحلية، وحصر مختلف الجوانب السلبية والعوائق التي تحول دون المساهمة الفعالة لهذه الفواعل، وكذلك محاولة الكشف عن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في مختلف مجالات التنمية ومحاربة الفساد، آليات تفعيله لتدعيم العملية التنموية ومحاولة تحديد مسؤوليته وعلاقته بالرقي والتقدم الاجتماعي، لكون التطور عملية مركبة من ممارسة السلطة في اتخاذ القرارات التي تلبي رغبات ومطالب المجتمع، وفي قيام المواطنين بدورهم بالحفاظ على مكتسباتهم المادية والمعنوية وتكريسها.

كما يعد هذا الموضوع بمثابة بحث موضوعي، يكون نافذة تسمح بفتح باب للحوار والنقاش، حول واقع المجتمع المدني محليا من أجل إيجاد الشروط الموضوعية لخلق

استراتيجية تنمية محلية شاملة متزنة ومستديمة للمجتمع المدني فيها الدور الفعال، انطلاقا من الخصوصيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لكل بلد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدارسة إلى معرفة مجموعة من النقاط هي:

- دراسة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها والآليات التي تعتمد عليها.
- البحث في مقومات التنمية من خلال التركيز على العوامل الدافعة للتنمية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- العمل على نشر ثقافة التنوع لدى فئات المجتمع المدني عن طريق الإعلام، الجمعيات...إلخ
- ضرورة توسيع مجالات نشاط المجتمع المدني محليا.
- إعادة النظر في العلاقة بين السلطات العامة والمجتمع المدني على أسس من التعاون والتكامل تراعي فيها قوانين الدولة وثوابت المجتمع.
- تنمية وتطوير العلاقة بين بني المجتمع المدني والجماعات المحلية لإرساء مقومات تنموية محلية قوية.

مبررات اختيار الموضوع:

جاء اختيار الموضوع وفقا لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية.

المبررات الموضوعية:

- أهمية موضوع البحث التي تعتبر محاولة لعرض طبيعة دور المجتمع المدني ومساهمته في ترقية فكر المجتمع في جميع المجالات وعلى المستويين الوطني

والمحلي، وخاصة وأن التنمية المحلية أصبحت تؤرق مؤسسات الدولة وتجعلها تهدر من الوقت والمال العام الكثير، مما يستوجب التفكير في إشراك المجتمع المدني في رسم السياسات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

- لا تزال أغلب الاجتهادات بشأن المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المحلية جد محددة وفي مقابل ذلك فإن هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة من أجندة البحوث الوطنية مثل تقييم دور المجتمع المدني في دعم التضامن الاجتماعي ودوره في عملية التنمية المحلية لا تزال بحاجة إلى دراسة.

المبررات الذاتية:

لقد ساهمت مجموعة من الدوافع والأسباب في اختيار هذا الموضوع تمثلت في الاهتمام الشخصي والفضول المعرفي اتجاه هذا الموضوع رغبة في دخول مجال البحث حول موضوع المجتمع المدني، نظرا لجدة الموضوع وحيويته البحثية بحيث يعطي أفاقا واسعة للباحث بمنحه المزيد من زوايا الرؤية والمعرفة، إضافة إلى أن موضوع التنمية المحلية هو أمر ضروري وملح.

أدبيات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على مجموعة من دراسات السابقة.

- كتاب أحمد شكر الصبيحي تحت عنوان: " مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، والذي كان ثريا من خلال ما ورد في محتواه من خلال تتبع السيرورة التاريخية للمجتمع المدني وتحليلها في البيئة الغربية والعربية.[1]

[1] أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.

- كتاب علي عبد الصادق بعنوان " المجتمع المدني قراءة أولية " حيث تناول فيه المجتمع المدني في الفكر الغربي، كما تطرق إلى المجتمع المدني في الفكر العربي وصعوبات المفهوم.[1]
- دراسة سفيان ريملاوي حول " دور المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية" (دراسة بلدية الجزائر الوسطى)، حيث تطرق فيها إلى دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.[2]
- دراسة حسين عبد القادر حول: " الحكم الراشد واشكالية التنمية الملحية" حيث تناول فيها المجتمع المدني كمكون من مكونات الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية.[3]
- مداخلة صالح زياني تحت عنوان" تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية" حيث تطرق فيها إلى المقاربة التشاركية في معناها مع إبراز دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.[4]

الإشكالية:

إن السعي من أجل تحقيق مستويات راقية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، أي توفير الرفاهية المادية للمواطنين، من خلال تحسين المستوى المعيشي لهم وتحريرهم من الفقر والحرمان وتوفير مناصب شغل لائقة لهم وتحقيق الإنسجام

[1] علي عبد الصادق ، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية ، القاهرة : مركز المحروسة للنشر ، 2003.

[2] سفيان ريملاوي ، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر حالة بلدية الجزائر الوسطى "، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2010).

[3] حسين عبد القادر،" الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية" ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2011-2012).

[4] صالح زياني ، مداخلة بعنوان : " تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر" ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، بدون تاريخ.

والاستقرار الاجتماعي وتخفيف التوترات والنزاعات الاجتماعية على الموارد والحفاظ على الإرث الثقافي، هذا لن يكون إلا من خلال تنظيم صفوف الجماهير في تنظيمات وجمعيات ومؤسسات أهلية تعنى عناية كاملة بتحقيق وتجسيد التنمية في جميع أشكالها، ومع تزايد موجات التحول الديمقراطي للعديد من الدول والتي يشغل فيها المجتمع المدني حيزا في عملية البناء الديمقراطي والتنمية إذ تعد التنمية بالنسبة للمجتمع المدني أمر هام وضرورة، وهذا ما نسعى لإبرازه وتحديده من خلال كشف العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية.

ومن هذا المنطلق أطرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية ؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالمجتمع المدني والتنمية المحلية؟
- ماهي العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية؟
- ما هي مظاهر مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية؟ وهل توجد آليات تفعل هذا الدور؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية هي عبارة عن تعميمات لم تثبت صحتها، يطلقها الباحث ليصف العلاقة بين ظاهرتين، ويسعى بعد ذلك لاختيار تلك العلاقة وفق المنهج الذي يصفه لإثبات ما افترضه.[1]

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، ط4، الجزائر، دار هومة، 2002، ص 41.

الفرضية الرئيسية:

المجتمع المدني هو أحد الركائز الأساسية لبلوغ التنمية المحلية من خلال مساهمته في مختلف مجالاتها والدور الذي تلعبه مؤسساته في تحقيق التنمية المحلية.

الفرضيات الفرعية:

قد وضعت مجموعة من الفرضيات جاءت كما يلي:

- المجتمع المدني هو حلقة وصل بين المواطنين والسلطات المركزية بهدف تحقيق التنمية المحلية، كما تتيح التنمية المحلية للمجتمع المدني مجالا للبروز والتقدم.
- يساهم المجتمع المدني من خلال آليات الرقابة والمحاسبة ومحاربة الفساد وكذا المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية
- دور المجتمع المدني ومساهمته في التنمية المحلية مقترن أساس بفعاليته ومستوى الاستقلالية التي يتمتع بها وكذا البيئة التي ينشط فيها.

منهجية الدراسة:

1. الإطار المنهجي:

تقتضي دراسة هذا الموضوع الاستعانة بمجموعة من المناهج وهي:

- **المنهج التاريخي:** يعتبر من بين مناهج البحث العلمي، وهو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، فبواسطته يفهم التاريخ ويعاد بناء الحدث، وعن طريق تأمل تاريخ البشرية استطاع الفكر الإنساني أن يبلور منهجا تاريخيا سمح له باستيعاب ماضيه وتوظيفه لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.[1]

[1] سمير نعيم أحمد، المنهج العلمي في البحوث الاسلامية، ط4، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، 1987، ص 188.

- **المنهج الوصفي:** يتم الاستعانة بع لشدة ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية معينة،...الخ، وعليه فإن المنهج الوصفي التحليلي سيعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث، وتحديد مفهومها ومستوياته المختلفة.

2. الإطار النظري:

تم استخدام بعض الاقترابات اثناء هذه الدراسة يمكن توضيحها فيما يلي:

- **الاقتراب الوظيفي Fonctional – Approach:** والذي يشير إلى ما يترتب على نشاط اجتماعي معين أو مع جزء منه، ويساعد هذا الاقتراب على تفسير وتحليل الدور الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في عمليات التنمية المحلية، وفي قياس قوتها وقدرتها في التحكم في الأوضاع واحتواء الأزمات والمشاكل ومعرفة، درجة تأثيرها في سير الحياة المجتمعية في البيئة التي تتواجد بها.
- **الاقتراب المؤسسي Institutional – Approach:** لشرح التأثير المتبادل المفتوح بين الدولة والمجتمع ذلك أن الترتيبات المؤسسية تؤثر في الصراع بين فاعلي الدولة والمجتمع حيث أن تلك الترتيبات المؤسسية توجد المساحات التي تتصارع فيها قوى المجتمع، إلى جانب إيجاد الشروط والموارد المتاحة، كما أن المؤسسات سوف تكون وسيطا بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة والمجتمع، وعموما فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية، إلا أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة في عين الاعتبار.[1]

[1] أحمد بدر، أصول البحث العلمي و مناهجه، ط8، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1996، ص 249.

أدوات البحث:

تمت الاستعانة بمجموعة من الكتب المجلات، والرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة، الملتقيات، كما تمت الاستعانة بشبكة الأنترنت وهذا بهدف الالمام بجميع جوانب الموضوع.

محاور الدراسة:

بناءا على ما سبق تم تقييم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث قدمنا في الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم المجتمع المدني في ثلاث مباحث، وفي الفصل الثاني الإطار النظري لمفهوم التنمية المحلية كذلك في مبحثين، لنستعرض في الفصل الثالث دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، من خلال التطرق إلى مساهمة المجتمع المدني في مجالات التنمية المحلية وكذلك دور مؤسساته في تحقيق التنمية المحلية مع توضيحنا لأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية، وآليات تفعيل المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.

الفصل الأول:

الإطار المعرفي لمفهوم المجتمع المدني

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

المبحث الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الاسلامي

المبحث الثالث: الانبعاثة المعاصرة لمفهوم المجتمع المدني

عرفت المجتمعات الإنسانية ظاهرة المجتمع المدني منذ قرون عديدة قبل أن يظهر المصطلح في سياق فلسفات التنوير التي عرفتها أوروبا منذ القرن السابع عشر في خضم حركة اجتماعية تغييرية واسعة شملت الثقافة السياسة والاقتصاد وأنماط العلاقات الاجتماعية التي جسدت في النهاية النهضة الأوروبية الحديثة، والمجتمع المدني كمفهوم حديث لم يظهر ويتطور بشكله الحالي المنظم في دفعة واحدة ولم يتم على يد فيلسوف أو مفكر واحد، وإنما نشأ وتطور بفضل تراكم اسهامات الفلاسفة والمفكرين خاصة السياسيين المبنية على اختلافاتهم الفكرية التي ولدت أطروحات ملقحة بكبريات الايديولوجيات وعلى النقد البناء والدراسات الجدية، وقد انتقل هذا المفهوم إلى الثقافة العربية الإسلامية من خلال التأثر بالفلسفات الغربية، والاحتكاك بالمجتمعات الأوروبية ما نتج عنه اهتمام العديد من المفكرين العرب بهذا المفهوم بشأن مدى صلاحية تطبيقه ومحاولة ضبط لهذا المفهوم، وهذا ما سنحاول التطرق له في هذا الفصل الذي يحتوى على ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي من خلال تناول مجموعة من المفكرين، المبحث الثاني مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي في محاولة لضبط المفهوم وتتبع جذوره، لنتناول في المبحث الثالث الانبعاثة المعاصرة للمجتمع المدني ونتناول فيه تعريف المجتمع المدني في الأدبيات الغربية والعربية، خصائصه وأركانه، بالإضافة إلى وظائفه.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

لقد اكتسى مفهوم المجتمع المدني مضامين مختلفة في الفكر الغربي، وهذا راجع إلى التباسات نشأته، ففي العصور القديمة نجد أن أفلاطون (427-347 ق.م) يرى في كتابه "الجمهورية " أن المجتمع المدني نشأ نتيجة حاجة البشر إلى اشباع حاجياتهم التي لا تتحقق إلا عن طريق التعاون فيما بينهم، أما ارسطو(384-302 ق-م) يتحدث في كتابه "السياسة" عن مجتمع مدني يشمل تجمعا سياسيا أعضاءه المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها.[1]

غير أن هذا المفهوم لم يتبلور بشكل جدي إلا من خلال مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقد شهد المجتمع الأوروبي بنية اجتماعية تراتبية قاسية تقننت وفقا لها مليكة الأرض تقنينا يميز بين السلطة القدسية ويقضي باعتبار أن السلطة مطلقة سواء أخذناها في مرجعيتها السياسية أو الدينية، وقد عمل على صياغة هذا التصور الايديولوجي كل من رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس فسلطة البابا لا حدود لها، وفي هذه المرحلة كنا نشهد ذيوعا لنظرية "الحق الإلاهي المقدس" وهي تركز على كون الملك هو ممثل سلطة الله على الأرض، وقد توازى مع هيمنة هذا النسق نظام اقتصادي واجتماعي قاس إلى حد كبير ففي ظل هذا النظام الاقطاعي انقسم المجتمع الأوروبي إلى طبقات وهي:

- الذين يتعبدون وهم كبار ورجال الدين.
- اولئك الذين يحاربون وهم النبلاء.
- أولئك الذين يعملون ويكدون وهم " السواد الأعظم" من البشر.

إلا أن مع تفجر الثورة الصناعية في انجلترا والثورة السياسية في فرنسا حدثت عملية تغيير كبرى في البنى الفكرية الإيديولوجية والمادية الاجتماعية فظهرت حركة شديدة الإصلاح الديني

[1] فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، القاهرة: عربية للطباعة والنشر، 2005، ص11.

وإعمال العقل في بنية النصوص ومع ظهور الطبقة البرجوازية باستقلالها الاقتصادي والسياسي وتصاعد دورها الاجتماعي حملت مشعل الحضارة والتنوير شجعت هذه الأفكار المستنيرة ودعمت مطالب الإصلاح على كافة الأصعدة الاجتماعية.

مجمل القول أن هذه التغيرات تدل على ميلاد شيء جديد وهو ذلك الذي عبر عنه "جون جاك روسو" في كتابه " العقد الاجتماعي" حينما أكد على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم، نظام اجتماعي جديد لديه عزم أكيد على القطع مع النظام القديم وتوقيع عقد إيديولوجي على ميلاد " المجتمع المدني ".[1]

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في إطار مدرسة العقد الاجتماعي

ظهرت مدرسة العقد الاجتماعي واستخدمت لمقاومة مطالب الأمراء والملوك في أواخر القرن السادس عشر، وقد حققت هذه النظرية إحلال للعلاقات الدينية محل العلاقات الطبيعية، كما احتلت المكان الأول في تفكير الفلاسفة والمفكرين السياسيين خلال القرن السابع عشر وفي جزء كبير من القرن الثامن عشر، فقد تبين أن البديل الوحيد لمبادئ "الحق الإلاهي" هو "نظرية العقد الاجتماعي" التي اجتذبت مؤيدي الحرية نظرا لما احتوته من مقترحات بشأن تحديد السلطات التحكمية والاستبدادية للملوك، وقد استخدم الفلاسفة والمفكرون النظرية عندما حاولوا التحرر من قيود السلطة الدينية (الكنيسة).[2]

وقد اتفق كل من " توماس هوبز" و" جون لوك"، و" جون جاك روسو" أن الانسان قد مر بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** هي المرحلة الطبيعة، وهي الحالة التي كان عليها الإنسان قبل أن يدخل في المجتمع فكان يعيش بموجب قوانين الطبيعة وحدها.

[1] أحمد حسين حسن، الجماعات الإسلامية والمجتمع المدني، (نقد السيد ياسين)، القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2000، ص 90-91.

[2] علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية ، القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2003، ص15.

- **المرحلة الثانية:** هي المرحلة اللاحقة التي انتقل الانسان إليها للعيش داخل المجتمع واحترام قوانينه.

وعلى الرغم من اتفاق فلاسفة العقد الاجتماعي على أن المجتمع المدني يقوم على أساس تعاقدي، إلا أنهم اختلفوا في تحديد الملامح الأساسية لطبيعة العقد وكذلك الحالة الطبيعية، وضوابطه عبر إقرار " التعاقد الاجتماعي " بين الموجودين داخل المجتمع.[1]

الفرع الأول: توماس هوبز "Tomas Hobbes" **(1577-1679م) : "المجتمع المدني هو مجتمع السلطة المطلقة"**

أحدث الفيلسوف " توماس هوبز" انقلابا فكريا في الفكر الغربي، حيث جعل كل سلطة مدنية من أصل مجتمعي دنيوي ويرى ضرورة إحكام قوانين العقل للانتقال من الحالة الطبيعية الى الحالة السياسية المدنية والتي تقوم على التعاقد الحر بين أفراد متساوين ومستقلين، يتنازل فيه الأفراد إراديا عن حريتهم وكل حقوقهم للحكام وبذلك يكون هوبز هو أول منظر للسلطة المطلقة.[2]

فقد ارتأى أن التعاقد الاجتماعي الذي يمثل أحد طرفيه الأفراد المحكومين الذين يتنازلون إراديا عن حقوقهم الطبيعية في الحكم فأصبحت مجموع ارادتهم واحدة، والطرف الثاني هو الحاكم الذي يتم التنازل له عن الحرية العامة، هذا التعاقد لابد أن يبنى على الخوف المشترك بين الجميع الخوف على مصالحهم الذاتية، لأن الأنانية والفردية هي الوازع الذي يدفع الإنسان إلى تحصيل أكثر ما يمكن تحصيله من الماديات.[3]

---

[1] توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص53.

[2] المرجع نفسه.

[3] أحمد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص92.

حيث يرى "هوبز" أن حالة البشر قبل إجراء العقد هي حالة حرب هذه الأخيرة ناتجة عن انعدام الثقة بسبب عدم وجود قوة رادعة فارضة للقانون والنظام، إلى جانب هذا فإن حالة الحرب تقف كعائق أمام التطور في جميع المجالات، هذا ما دفع إلى انشاء مجتمع جديد تكون فيه مبادئ السلام متفق عليها وتكون أساسا للمجتمع المدني الجديد، ويكون العقد بالتنازل المشترك والمتبادل عن الحق الطبيعي مما ينتج عنه قيام سلطة للحكم المبنية على الاتفاق الذي هو أساس وحدة المجتمع المدني .[1]

وبناءا على تحليل "هوبز" فإن الوجود الوحيد للمجتمع في رأيه هو إذا المجتمع المدني ويعني المجتمع السياسي المنظم في الدولة، وعندما يتعاقد الأفراد متنازلين عن كامل حريتهم بشكل مطلق لتقوم على أنقاذها سلطة مطلقة، ذلك لأن حالة الطبيعة افترضت كحالة شر مطلقة، ولنفيها نفيا مطلقا يجب أن تكون هناك سلطة مطلقة الصلاحيات والمواطنون فيها رعايا أو محكومين في علاقاتهم معها، كما أن المجتمع المدني مجتمع عديم المواطنين كاملي الإرادة والوعي في تلك اللحظة النظرية التي قرروا فيها بكامل وعيهم التنازل عن كامل إرادتهم ووضعها في يد الحاكم وهو غير مقيد بأي التزام اتجاه المحكومين.[2]

الفرع الثاني: جون لوك "Jean Lock" (1632-1704): "المجتمع المدني هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد"

لقد كان " جون لوك" من أكبر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماما بمفهوم المجتمع المدني، وقد قصد به ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع ضمانا لهذه الحقوق، من خلال تخليهم عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة

[1] فريال حسن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص ص19-20.

لسلطة جديدة قامت برضاهم والتزموا بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية، والتزام افراد المجتمع المدني بطاعة تلك السلطة طالما التزمت بعناصر ذلك الاتفاق.[1]

إن أفكار "جون لوك" جاءت لتعيد لنظرية العقد الاجتماعي شكلها النظري المتلائم مع جوهر فكرة التعاقد، حيث تصبح ذاتها طرفا في العقد الاجتماعي لها حقوق وعليها واجبات، لقد جعل " جون لوك" العقد بين المجتمع المدني والدولة وركز على ضرورة خضوع الطرفين للقانون، كما منح عقد "جون لوك" سلطة محدودة للدولة تتمثل في سن القوانين وتنفيذها بشكل محايد ومعترف به اجتماعيا، ويمكن عزل السلطة إذا ما تمردت ضد العقد الذي وقعته[2].

حيث يؤكد "جون لوك" أن المجتمع المدني نشأ أساسا نتيجة الاختلاف بين أفراد المجتمع الطبيعي في تفسير حقوقهم الطبيعية، مع عدم وجود قاض محايد كانت نشأة الحكم المدني كي يوفر لهم سلطة التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية، فالروابط التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع المدني ليست طبيعية بل تعاقدية[3].

كما يؤكد " جون لوك" أنه في سياق المجتمع المدني يتم الفصل بين السلطات، وأنه إذا ما شعر أفراد المجتمع المدني أن الحكومة تسيء استخدام سلطتها يصبح لهم حق العودة إلى الطبيعة الأولى، كما يحق لهم إعفاء الحكومة من مهامها. ونخلص من ذلك أن " جون لوك" إنما يعادل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة فكلاهما مترادفين ويعبران عن شيء واحد هو الانتقال من حالة الطبيعية إلى حالة الاجتماع السياسي، وتبرز رسالة " جون لوك" في الحكم المدني أن الغاية من اتحاد الناس في المجتمع المدني، إضافة إلى تحقيق الأمن والسلام المحافظة على أملاك الأفراد.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 22.

[2] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص20.

[3] أحمد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص93.

[4] علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره ص22.

الفرع الثالث: جون جاك روسو"Jean Jack Rousseau" (1716-1787): "المجتمع المدني هو الإرادة العامة"

أكد " جون جاك روسو" في كتابه " العقد الاجتماعي" على ضرورة البحث على نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم نظام اجتماعي جديد يتقاطع مع النظام القديم، وتوقيع عقد ايديولوجي جديد يؤسس لميلاد المجتمع المدني[1]، يتنازل فيه كل فرد عن حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره، ولما كان كل فرد يتنازل عن جميع حقوقه الطبيعية فإن الشروط الواحدة بالنسبة للجميع الذين تحقق بينهم المساواة [2]، فقد أدخل " جون جاك روسو" مبدأ المساواة إلى مفهوم المجتمع المدني وجعل الديمقراطية جزء لا يتجزأ منه، كما جعل العدالة الاجتماعية شرطا للحرية، واشترط أن تنسجم الإرادة الخاصة مع الإرادة العامة.[3]

فقد دعا " جون جاك روسو" إلى فكرة الإرادة العامة أي إرادة الأفراد في المجتمع ليعبر عن مفهوم سيادة الشعب والإرادة كما يقول عامة أولا تكون بذلك دائمة، وتتجه إلى النفع العام لجميع افراد المجتمع، وسيادة الشعب لا تنقسم وغير قابلة للتنازل أو التجزئة، فالشعب وحده هو صاحب السيادة ولابد أن يكون هدف كل نظام اجتماعي وسياسي هو حفظ حقوق كل فرد وبذلك يقوم المجتمع المدني الذي رضى به الشعب حقيقة، وهو بذلك يعبر عن الإرادة العامة، وقد تحقق هذا النظام بالثورة الفرنسية بعد ثلاثين عاما، حين اتخذ العقد الاجتماعي بوصفه إنجيل الثرة الفرنسية، إن هذه الأفكار أدت إلى بروز فكرة المجتمع المدني ودعمه[4].

وعليه يمكن القول أن المجتمع المدني حسب مدرسة العقد الاجتماعي هو: " كل مجتمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، والذي تمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على

---

[1] أحمد حسين حسن ، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره ، ص24.

[3] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سبق ذكره، ص19.

[4] أحمد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص94.

الاتفاق التعاقدي، وبهذا فالمجتمع المدني هو مجتمع منظم سياسيا، يعبر عن كل لا يتمايز فيه، يضم كل من المجتمع والدولة معا".[1]

المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني في إطار المدرسة الماركسية

سعت الماركسية إلى إشاعة ملكية وسائل الإنتاج وإلغاء الدولة وتذويبها في المجتمع وتعتبر إسهامات كل من فريديريك هيجل وكارل ماركس وأنطونيو غرامشي من أهم إسهامات المفكرين الماركسيين في موضوع مفهوم المجتمع المدني وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: فريديريك هيجل "Hegel" (1770-1831م): التمايز الأول بين المجتمع المدني والدولة"

يعتبر الفيلسوف الألماني " جورج فرديريك هيجل" أول من تحدث بصراحة عن أنه ثمة فصلا تاما بين ما هو سياسي وما هو مدني، فلقد ميز " هيجل" بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي في كتابة " نقد فلسفة الحق" الصادرة عام 1821م، حيث ذهب " هيجل" إلى أن مجال الحياة الأخلاقية التي يعيشها الأفراد تنقسم إلى مجموعات ثلاثة أساسية وهي : **الأسرة، المجتمع المدني والدولة**[2].

ويحتل المجتمع المدني مكانا وسيطا بين الأسرة والدولة، وهو يعني عنده، مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس فيها بينهم، وتضمن تعاونهم واعتمادهم بعضهم على البعض الآخر، لكن لا يعني ذلك أنه كيان مستقل تماما عن الدولة فهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة ويعون إلى تحقيق حاجياتهم المادية، وهوما يستدعي المراقبة الدائمة من طرف الدولة.[3]

[1] توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص54.

[2] أحمد حسين حسن، مرجع سبق ذكره ، ص94.

[3] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص22.

ومن ثم فالمجتمع المدني هو مجال للمبادرات الخاصة والمصالح الخاصة في منظور " هيجل" لا يطابق المجتمع السياسي أو الدولة، بل المفهوم عنده مشروطا في وجوده وحركته بكثافة حضور الدولة ولا يجد خلاصة إلا بها، ومن هذه النزعة الهيجلية التي اكسبت الدولة شرعية غير مسبوقة، تغذي الفكر الذي وضع الدولة فوق المجتمع المدني، ناظرا إلى المجتمع المدني نظرة دونية موكلا إليه أسباب الخلاف والتناحر والانقسامات الاجتماعية التي لا يمكن تجاوزها بغير آلية الدولة، مما أدى إلى إضافة صفة السلبية على مفهوم المجتمع المدني لصالح تقديس متزايد لمفهوم الدولة.[1]

كما اعتبر " هيجل" أن الطابع الاقتصادي هو القضاء الذي يشهده تقسيما للعمل، كما أنه فضاء للتنافس وتبادل الخبرات المادية لتحقيق المصالح الخاصة، المتعارضة إلا أنه في الوقت نفسه يحمي الحرية المطلقة للفرد ويزيد من حاجاته، هذه الأنشطة الانتقادية الخاصة هي التي تشكل جوهر كتلة الأنشطة الجماعية في إطار المجتمع المدني، ومن هنا تأتي وظيفة السلطات العامة وهي تدخل في عمليات السوق وتأكيد تحقيق الأمان للأفراد وممتلكاتهم وكذا ضمان الحق في الحياة المستقرة والرفاهية والاجتماعية، التي هي في الأخير جوهر حياة المجتمع المدني.[2]

وقد أشار كثيرون ممن درسوا فلسفة " هيجل" إلى أن رؤيته الخاصة للمجتمع المدني عكست تقييما لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن التاسع عشر قبل أن تتحقق وحدته، وقد اعتبر " هيجل" أن خروج المجتمع الألماني من أزمته، يرتبط بظهور الدولة الواحدة التي تقوده إلى القضاء على الانقسامات وتسير به إلى طريق التطور والتقدم.[3]

---

[1] علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] أحمد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص107.

[3] علي عبد الصادق ، مرجع سبق ذكره ، ص26.

الفرع الثاني: كارل ماركس "Karl Marks" (1818-1883م) : "المجتمع المدني هو ميدان الصراع الطبقي المؤسسي للدولة"

يعتبر " كارل ماركس" المفكر الذي وضع القواعد العلمية الثورية لتحقيق الاشتراكية، والذي يرى أنه لا يمكن تحقيق الاشتراكية عن طريق التدرج السلمي بل عن طريق الثورة[1]، ولقد أحدث " كارل ماركس" لفترة وجيزة عن مفهوم المجتمع المدني قبل أن يطور نظريته المادية التاريخية[2].

ولقد أخذ " كارل ماركس" مفهوم المجتمع المدني من أستاذه ومواطنه الفيلسوف الألماني " هيجل" الذي اعتبر أن المجتمع المدني هو الأساس الراقي للدولة التي تستمد وجودها واستمرارها من ظاهرة انقسام المجتمع الى طبقات وأن الدولة هي الأداة لتوظيف استمرارية سيطرة الطبقة الاقتصادية الأقوى على المجتمع، وبالتالي فهي تعبر عن الصراع الطبقي وتمثل دكتاتورية الطبقة الكبرى لذلك تقاطع في رؤيته مع " هيجل" على أساس أن المجتمع المدني هو سوق اقتصادية للرأسمالية والمجال الذي تتحقق فيه المواجهات بين المصالح الاقتصادية المختلفة، ويتجسد هذا الصراع بقطبية الأساسين وهما، الطبقة العمالية (البروليتاريا) والطبقة الرأسمالية (البرجوازية).[3]

وقد ظهرت البرجوازية كقوة ثورية ضد الإقطاع، وتمكنت بعد ذلك من أن يكون لها اليد العليا في المجتمع، فتمارس ضغوطها المستمرة على العمل والكبت الدائم استغلالهم يؤدي هذا طبقا للحتمية التاريخية إلى انفجار تقوم به طبقة " البروليتاريا" بالثورة على البرجوازية والقضاء عليها .

---

[1] المرجع نفسه، ص26

[2] أحمد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص107.

[3] حميد رشيد عبد الوهاب، التحول الديموقراطي والمجتمع المدني، سوريا : دار المدى للثقافة والنشر، 2003، ص73.

ويرى كارل ماركس" أنه من الضروري أن تستمر الدولة لفترة تستطيع بها أن تقضي على الطبقة البرجوازية، وعندما يتم ذلك يصبح المجتمع طبقة واحدة، ويظهر المجتمع اللاطبقي ولن تكون هناك الحاجة إلى الحكومة، حين ذلك تذبل الدولة وتتلاشى ومن ثم فإن المجتمع المدني وفقا " لماركس" يعني التفاعل المادي للأفراد في إطار مرحلة معينة من تطور القوى المادية، ويحتضن هذا المجتمع كل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تلك المرحلة، وبعبارة أخرى فإن المجتمع المدني هو فضاء للصراع بين الطبقات الاجتماعية أي ميدان للصراع الطبقي الذي يتم فيه المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة للطبقات ومنه تخرج الدولة بسيطرة إحدى هذه الطبقات.

ولهذا فالمجتمع المدني لدى " ماركس" هو أوسع وأشمل من الدولة، فهو الذي يضم الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات وهو أيضا إلى تلاشيها في نهاية الصراع، عند خلق المجتمع الشيوعي المتجانس مما يؤدي إلى زوال الحاجة إلى المجتمع المدني مع اندثار الدولة.[1]

الفرع الثالث: أنطونيوغرامشي (1891-1937م):" المجتمع المدني كمجال للتنافس الايديولوجي من أجل الهيمنة"

لقد غاب مفهوم المجتمع المدني عقودا عديدة، ولم تستقر هذه الفكرة إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، وزوال الفاشية المعادية للديمقراطية، عاد مفهوم المجتمع المدني إلى دائرة الجدال السياسي، وقد بدأ التنظير له مع الفيلسوف " **انطونيوغرامشي**"[2] الذي حاول أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية الجديد في التصور الغرامشي هو أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية وإنما هو مجال للتنافس

[1] على عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] حميد رشيد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص74.

الأيديولوجي ويقول " غرامشي":" أن المجتمع المدني هو الهيمنة الثقافية والسياسية حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة"[1].

وقد درس " غرامشي" ظاهرة المجتمع المدني سياق بحثه عن الوسيلة الى تحقيق الثورة الاشتراكية في دولة رأسمالية غربية، وهي إيطاليا وقام بذلك بناءا على التجربة الروسية، وذلك من خلال طرح السؤال التالي:

- ماهي الشروط الاجتماعية التي مكنت الطبقة العالمة في هذا البلد من الاستيلاء على السلطة؟
- وهل اختلاف بنيانه الاجتماعية والاقتصادية وكذا منظومة قيمه عن مثيلاتها في إيطاليا سيؤدي حتما إلى التغيير في الاستراتيجية العامة للثورة؟

وأرجع " غرامشي" سبب النجاح إلى تركز القوة القيصرية بالدولة المركزية (القيصر)، وفي سياق مجتمع مدني هلامي ضعيف كما هو الحال في الشرق وعلى خلاف الأمر تتواجد الدولة اللامركزية في الغرب (ايطاليا).[2]

وقد أكد " غرامشي" على فكرة الهيمنة من خلال رابطه لمفهوم المجتمع المدني بمفاهيم الدولة الايدولوجية، والثقافية والثورية، وبذلك ساهم في تطوير مهم لفر المجتمع المدني بنقله لفضاء المفهوم وحيز استخدامه إلى البنية الفوقية للمجتمع ويشير إلى البيئة الثقافية الايديولوجية ومؤسساتها (الحزب، النقابة، المدرسة، وسائل الإعلام)، ويعرف " غرامشي" في سياق حديثه عن المثقفين فيقول:" إن ما يمكن أن نفعله الآن هو تحديد مستويين رئيسين للأبنية الفوقية، إحداهما ما يمكن أن نسميه المجتمع المدني أي مجموع الهيئات التي توصف عادة بانها هيئات خاصة والمستوى الآخر هو المجتمع السياسي"[3]، ومن هنا جاء تمييز " غرامشي"

[1] توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] حميد رشيد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص74.

[3] علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص30.

في أهم أعماله وهو في سجن الحكومة الفاشية في ايطاليا" دفاتر السجن" بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة، فبينما يشترك الاثنان في عملية السيطرة على المجتمع السياسي لتحقيق هذا الهدف عن طريق السيطرة المباشرة، من خلال أجهزة الدولة المختلفة، أما المجتمع المدني وما يميزه من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل اعلام ودور عبادة ومدارس فيقوم بوظيفة السيطرة غير المباشرة من خلال الهيمنة الإيديولوجية والثقافية، بما يعني أن المجتمع المدني هو ميدان للهيمنة الثقافية[1].

وهكذا فقد قدم " أنطونيوغرامشي" أفكار تشكل تحولا في الأدبيات الاشتراكية بحيث ينتقل نضال الطبقة العاملة من حركة تقوم على الثورة العنيفة اللحظية المفاجأة إلى حكرة ثورية ثقافية أيديولوجية سلمية، تتحقق في ظل مجتمع مدني مفتوح تسوده علنية النضال وبذلك تعبر أراء هذا الفيلسوف مساهمة ضخمة وتطور فكريا نوعيا بالغ الأهمية في إغناء الأفكار والأدبيات الاشتراكية.[2]

[1] احمد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص108.

[2] حميد رشيد عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكره، ص77.

المبحث الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الاسلامي

يعتبر مصطلح المجتمع المدني من المفاهيم الغربية التي حاول الفكر العربي نقلها وتبيئتها في الثقافة العربية، ويشير البعض من المفكرين إلى أن المفهوم غير جديد على الفكر الاسلامي العربي، ورغم أنه لم يرد باسم المجتمع المدني حيث ظهر بمسميات مختلفة، ومنذ ظهور المفهوم في الفكر الغربي شهد سلسلة من التغيرات المرتبطة باختلاف المفكرين والفلاسفة من جهة، واختلاف المجتمعات وتغير ظروفها من جهة أخرى، وقد انتقل هذا المفهوم الى الثقافة العربية الإسلامية من خلال التأثر بالفلسفات الغربية والاحتكاك بالمجتمعات الأوربية ولهذا لم يستخدم الخطاب العربي هذا المصطلح حتى وقت متأخر من القرن العشرين، ومن خلال هذا المبحث سوف نتناول اشكالية المفهوم في الفكر العربي الإسلامي في المطلب الأول، ومحاولة ضبط المفهوم من خلال الرجوع إلى تاريخ ظهور المفهوم في الفكر العربي الإسلامي وهذا في المطلب الثاني.

المطلب الأول: إشكالية المفهوم في الفكر العربي الاسلامي

يطرح نقل مفهوم المجتمع المدني من الفكر الغربي إلى الفكر العربي الاسلامي عدة اتجاهات وجب الوقوف عندها، وقبل أن نتطرق إلى هذه الاتجاهات نذكر أهم الصعوبات التي تواجه الباحثون في دراسة مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الاسلامي.

الفرع الأول : الصعوبات التي يواجهها الباحثون العرب حول مفهوم المجتمع المدني

يواجه الباحثون العرب عدة صعوبات في تأصيل المفاهيم المرتبطة بحقل العلوم الانسانية، ويعتبر مصطلح المجتمع المدني واحد منها وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

– ضعف التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني، من حيث تعريفه وضبط وتحديد متغيراته وشروط ظهوره وتطوره وذلك رغم شيوع استخدامه،[1] إذ يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التاريخية التي شهدت تحولات عديدة فتاريخ المفهوم هو تاريخ تحولات معانيه ودلالته منذ بداية نشأته مارا بتشكيلات المعرفة التي تعبر عن ظرفية تاريخية معينة، في كل مرحلة تاريخية يأخذ المفهوم دلالات جديدة تعبر في أحيان كثيرة عن قطيعة واحدة هذا ما زاد من صعوبة الاتفاق عن تعريف واحد للمجتمع المدني، من داخل المجتمعات التي عرفت تاريخا اجتماعيا مشتركا وعاشت في ظل مؤسسات وأنماط تنظيمية متشابهة.[2]

– الاختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني فهو تارة يستخدم في سياق الدولة المجتمع السياسي وتارة أخرى في سياق الدين، وتارة ثالثة في سياق النظم العسكرية، وتارة رابعة في سياق النظم الاستبدادية، ما يخلق قدرا من الغموض عند التعامل معه وفي تقديم تعريف دقيق للمفهوم عند المفكرين العرب، ويرجع هذا الاختلاف إلى الانحيازات القيمية والايديولوجية لبعض الباحثين العرب.[3]

– حداثة استخدام هذا المصطلح المنقول من ثقافة أخرى وافتقار مستخدميه انفسهم لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبط بها.[4]

الفرع الثاني: الاتجاهات البارزة حول مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي

ومع تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني منذ ثمانينات القرن العشرين في العالم العربي، طرح البعض قضية مدى صلاحية المفهوم وملائمته للتطبيق في الواقع العربي، وتبرز أربعة اتجاهات أساسية وهي:

[1] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سبق ذكره، ص23.

[4] علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص14.

الاتجاه الأول: ويعتبر أصحاب هذا الاتجاه المجتمع المدني مفهوما ايجابيا وعالميا ضروري لبناء الديموقراطية والحكم الصالح في كل المجتمعات بم افي ذلك المجتمع العربي، حيث أن وجود شبكة كثيفة من الجمعيات المدنية يغرز استقرار الكيان السياسي الديموقراطي وفعاليته من خلال ما يحدثه الوجود داخل جماعة من تأثير في مشاعر المواطنين، ومن خلال قدرة الجمعيات على تعبئة المواطنين من أجل نصرة القضايا العامة، ويحظى هذا الطرح بدعم من طرف الناشطين في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي الاسلامي.[1]

الاتجاه الثاني: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا معنى لاستخدام المصطلح خارج بيئته الأصلية فالمجتمع المدني يرتبط أساس بواقع التطور السياسي في الغرب الصناعي الرأسمالي، ويرتبط بخبرة شهدت ثورات صناعية تكنولوجية وسياسية ومعرفية وثقافية، ونظرا لعدم حدوث ثورات مماثلة في الخبرة العربية الاسلامية وعدم تحقق النقلة الكيفية التي تمس البنى الذهبية فإنه يصعب سحب المفهوم من بيئته التي نشأ فيها واستخدامه في بيئة مغايرة لها ظروف وخصوصيات مختلفة، لذا فالحديث عن المجتمع المدني في البلدان العربية والاسلامية لا ينبع من نضج الدولة ولا من نضج المجتمع وتوسع دائرة العمل والمبادرة والتنظيم بين أفراده، بل ربما كان الوضع المعاكس هو الصحيح في هذا الحالة ويرى "برهان غليون" أن منبع الحديث المتزايد عن المجتمع المدني هو انهيار الدولة وفقدانها لأي دور مركزي على الطريقة الكلاسيكية أي بناء الأمة، وعجزها عن بلورة دور جديد يتماشى مع حاجات المجتمع الذي يتطور بمعزل عنها منذ فترة طويلة تصوراته ومطالبه كما أن رفض المفهوم له معايير أخرى في نظر البعض تنطلق من أهداف المشروع الليبرالي الغربي إذ أن المجتمع المدني يجد أساسه الايديولوجي في تفاعل ثلاثة أنظمة من القيم والمعتقدات الليبرالية، الرأسمالية، العلمانية، وهي لا تتفق مع طبيعة المجتمعات العربية وبالأخص مع القيم الاسلامية، ويرى أنصار هذا الاتجاه

[1] نادية بونوة، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر 1989-2009"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق ن جامعة باتنة، 2009-2010)، ص30.

أن الأنظمة السياسية العربية وفي ظل سيادة آليات العولمة باتت مكرهة على الاخذ ببعض أشكال النمط الليبرالي الغربي (المجتمع المدني) وبصورة متفاوتة لضرورة الانفتاح الاقتصادي بما يخدم في النهاية المركز الرأسمالي الغربي.[1]

الاتجاه الثالث: ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه رغم الأصل الغربي للمفهوم إلا أنه يمكن أن نجد في التجارب التاريخية غير الغربية مفاهيم متشابهة تقوم على نفس المبادئ والسمات المشتركة وذهب البعض إلى محاولة تبيئة المفهوم في الدراسات العربية والاسلامية في محاولة للاستفادة من مدلولات المصطلح على المستويين النظري والعلمي، وفي هذا الصدد يرى "عبد الحميد الأنصاري" أن جذور المجتمع المدني تعود وبكثافة في عمق المجتمع العربي الاسلامي والتجارب والفعاليات التاريخية لتكوينات المجتمع المدني على امتداد التاريخ الاسلامي، وفي جانب منها تعد أساسا صالحا لبناء مشروع لمفهوم عربي إسلامي معاصر للمجتمع المدني، مع ضرورة الإفادة من المعطيات المعاصرة لقيم وممارسات المجتمع المدني، كما يرى أن مبادئ الاسلام وقيمة تستوعب مضامين وقيم المجتمع المدني، ولا تشكل المطلقات والثوابت في الاسلام تناقضا لقيم المجتمع المدني ولا تحد من ممارسته في القضاء الحر الاجتماعي والسياسي.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن عملية تكييف المفهوم بالتركيز على التنظيم والمؤسسات بالإضافة إلى القيم والأنشطة التي تدخل في مضمونه عملية ذات قيمة كبير.

ويقترح "وجيه الكوثراني" مصطلح المجتمع الأهلي لتوصيف العلاقة بين المجتمع في التاريخ العربي وبين الدولة، بحيث أن ما بقي من تراث المجتمع الأهلي لا يعدوا ان يكون أشكالا من التماسك الاجتماعي التقليدي الذي اخترقته علاقات الانتاج الجديدة وأنماط الاستهلاك الحديثة، فطائفة الحرفة أخلت مكانها للنقابة الحديثة، فتعددية الطرق أخلت مكانها

[1] المرجع نفسه، ص30-31.

للأحزاب السياسية، ويرون أن صيغة المجتمع المدني فكرة واحدة علينا لا يمكن أن تنسجم ورؤيتنا الدينية والأخلاقية والاجتماعية وبالتالي يمكن أن تستبدلها بمصطلح المجتمع الأهلي الذي يقترب أكثر من طبيعة وتاريخ المسلمين.[1]

الاتجاه الرابع: يرى أنصار هذا الاتجاه أن لا يصح البحث عن المجتمع المدني في الفكر والمجتمع العربي الاسلامي، وأن مجرد الخوض في قضية المجتمع المدني في السياقات غير الغربية هو الإجابة عن السؤال الخطأ، ويقترح هؤلاء العودة إلى المفاهيم التقليدية في التحليل الاجتماعي كالنقابات والجمعيات الثقافية والخيرية والاجتماعية، والاعتبارات الأثنية والطائفية، أي العودة للتحليل الملموس للواقع الفعلي في كل مجتمع على حدى بدل الخوض في حديث عام مجرد وغير دقيق.

ومن بين أهم الحجج التي قدمها هؤلاء أن طريقة استخدام المفهوم في العالم العربي الاسلامي قد أفقدته من محتواه الحقيقي وأصبح مجرد شعار يرفع لتغطية الفراغ الذي مس الدولة والمجتمع المدني ، كما أن المتتبع لهذا الجدل يلاحظ أن حركة المجتمع المدني في البلدان العربية تبدو كأنها مضادة للدولة وهوما خلق اشكالية العلاقة بين المفهوم وبين الدولة في الواقع العربي كما اننا نلاحظ أن الدور التنموي للمجتمع المدني هو مرحلة من مراحل تطوره التاريخي في الدول الغربية التي شجعت المجتمع المدني ماديا وقانونيا وتنظيميا واسقاط هذا الوضع على العالم العربي الاسلامي يعد مغالطة كبيرة في ظل الظروف التي تعيشها غالبية الدول العربية.[2]

وعموما ومن خلال كل ما تقدم، ندرك حقيقة الجدل الدائر حول استخدام مفهوم المجتمع المدني في البيئة العربية، وما يمكننا قوله في ظل كل هذه الإشكالات وغيرها، هو أن تجاوز

[1] المرجع نفسه، ص32.

[2] المرجع نفسه ، ص33.

الخلافات القائمة حول جدوى استخدام المفهوم قد صار أمرا ضروريا وذلك بالتساؤل عن سبب الاهتمام المتزايد الذي توليه النخب السياسية والثقافية في العالم العربي والإسلامي، ومحاولة استخدامه كأداة نظرية تحليلية لدراسة بعض الظواهر والقضايا السياسية والاقتصادية في الوطن العربي.

المطلب الثاني: محاولة ضبط مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي

إن وضع مصطلح المجتمع المدني ومقارنته بين الفكر العربي والإسلامي والفكر الغربي يضعنا أمام إشكال منهجي مفاده هل هناك مجتمع مدني أو ما شابه في الممارسة التاريخية العربية الإسلامية؟ وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب من خلال العودة إلى الفكر العربي والإسلامي والبحث في وجود هذا المفهوم.

الفرع الأول: إشكالية مصطلح المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي

إن مصطلح مدني هو ضد كل ما هوديني وكنسي، وهذا ما تثبته التجربة الغربية إذ أن المجتمع المدني نشأ ضد السلطة التي كانت تجمع بين ما هو مدني وكنسي بهدف الفصل بينهما وهذا ما ينفي وجوده في التجربة العربية الإسلامية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يظهر الإشكال في ترجمة المصطلح حيث نجد: **(city)** مدينة، **(citizen)** مواطن، **(citizenship)** مواطنة، **(civil)** مدني، أي المواطن المتميز عن العسكري ورجل الدين[1]، ولقد ظهرت هذه المصطلحات نتيجة لظهور الدولة في التجربة الغربية، فالمواطنة هي: "مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة، وبغض النظر عن الاختلافات بينهم، وهي مصدر شعور الأفراد بالولاء والانتماء بها يشجعهم على الاهتمام بالشؤون العامة، وتوجيه الانتقادات للسياسات الحكومية والتأثير عليها ولذلك ففكرة "المواطنة" وما انجر عنها من مصطلحات أخرى هي دخيلة على تراث الفكر العربي الإسلامي، بسبب

[1] عبد الوهاب بوخامة و سليمان تماقولت، القاموس العصري انجليزي–عربي، الجزائر: دار الهدى، 1992، ص 95.

تأثر رواد الفكر العربي الإسلامي بهذه المفاهيم إلى جانب التغلغل الغربي في المنطقة وذلك في القرن التاسع عشر[1] لكن قبل هذا التاريخ عرف المجتمع العربي الإسلامي في مقابل مفهوم المواطنة مفهوم الرعية التي تعلن الانتساب والولاء للأمة وليس للدولة.

فالمجتمع المدني كتجربة إنسانية وليس كمصطلح عرف في المجتمع العربي الإسلامي من خلال أشكال التعاون والتكافل الاجتماعي في شكل كيان منظم ومستقل عن الدولة، ولتفادي الإشكال الاصطلاحي فقد استعمل مصطلح "الأمة" التي تشمل كل التكوينات التي تقع بين الأسرة والخلافة (الدولة)، لهذا فإن محمد عثمان الخشت يعرفها بقوله: "هي التي تقوم على الإرادة الحرة والتطوع والالتزام وتسعى لتحقيق التكافل والحماية لأعضاء المهنة أو الوظيفة أو الجماعة والدفاع عن المصالح العامة للمجتمع وممارسة الرقابة المجتمعية التبادلية من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".[2]

أما " وجيه الكوثراني " فقد استعمل مصطلح المجتمع الأهلي ويقول في ذلك:" أن التراث العربي الإسلامي شهد نمطا متميزا وخاصة بطابع الحضارة العربية الإسلامية وهوما يعبر عنه بفكرة المجتمع الأهلي وهذا لتوصيف مظاهر العلاقة بين المجتمع العربي في التاريخ وبما هو وعاء لبشر ينتجون سياسة وسلعا وعلاقات تبادل، وبين الدولة كهيئة حاكمة ومنظمة لعلاقات البشر".[3]

إن التاريخ العربي الإسلامي شهد حركة اجتماعية نتيجة تفاعل العلاقات بين الأفراد التي تتطور بمرور الزمن لتصبح بذلك مؤسسات اجتماعية، هذه الأخير تعمل وفق آليات مضبوطة، بحيث أنها تنظم سلوك الأفراد وتوجهه بهدف إشباع الحاجيات وتحقيق أهدافهم

---

[1] الحبيب جنحاني و سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، المجتمع المدني و أبعاده الفكرية، دمشق: دار الفكر للنشر و التوزيع، 2003، ص 154.

[2] محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني، مصر: شركة أمل للطباعة و النشر، 2004، ص 53.

[3] نادية بونوة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

وخدمة مصالحهم إلى جانب ذلك فإن لها دور رائد في تشكيل العقلية والرقي بسلوك الفرد في المجتمع.

ومن أمثلة تلك المؤسسات الاجتماعية نجد الأوقاف التي تشكل لبنة أساسية في التكافل الاجتماعي وهي مؤسسات مستقلة أقامها الناس بعطائهم عن طريق التبرع والعمل التطوعي حيث تساهم في سد الثغرات وذلك بتأمين مستلزمات الدفاع الاجتماعي[1] وهذا ما يساهم في خلق التوازن الاجتماعي والاقتصادي فهي تقوم على الخدمة العامة بما يوازي الجمعيات الخيرية حاليا، ومن أمثلة ذلك وقف المساجد والأراضي، كفالة الأيتام، مساعدة طلبة العلم، تزويج الفقراء...إلخ وهذا كله في إطار مستقل عن الدولة.

إلى جانب الأوقاف فقد شهد التاريخ العربي الإسلامي حركة فقهية نشطة توزع خلالها العملاء في شكل مذاهب وطرف وفرق مختلفة، انطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: "اختلاف أمتي رحمة"، وقد كانت هذه المذاهب والفرق مستقلة عن الدولة أي أنها تعلب دور الوسيط لا المندمج في إطار حملات الإصلاح والاحتجاج، وفي حين أن هناك فرق تعدت ذلك عن طريق المعارضة.

إلى جانب ما سبق هناك الأخويات التي تندرج ضمن النظام الصوفي لتتعدى بذلك دائرة المسجد وتشمل الزوايا أو الرباط، حيث يشكل أعضاءه نظام يسمى "النظام الأخوي"، وهذا ما مكنها من لعب دور سياسي واجتماعي مهم في المجتمع، وقد تطورت وظائفها لتشمل أصحاب الحرف والمصالح المشتركة.[2]

[1] عبد الحميد الأنصاري، "نحو مفهوم عربي اسلامي للمجتمع المدني"، **المستقبل العربي**، العدد 372، 2000، ص 102.

[2] محمد عثمان الخشت، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الفرع الثاني: إسهامات المفكرين العرب في دراسة مفهوم المجتمع المدني

لقد عرف المجتمع الاسلامي ومنذ وقت مبكر تعددية دينية وسياسية وعرقية وكانت فيه جماعات مهنية وفرق ومذاهب وطرق وجماعات سياسية، وقد أشار العديد من العلماء الفقهاء إلى مفهوم المجتمع المدني بصيغ مختلفة فعلى سبيل المثال "ابن خلدون" حيث يعتبر رجل تاريخ ورجل علم الاجتماع –العمران البشري– هذا ما دفعنا إلى التطرق إلى بعض الظواهر التي طرحها في كتاباته، وخاصة وأنه ميز بين مصطلحين هما: أهل الدولة ويعني بذلك الحكام وحاشيتهم، و أهل العصبية أو أهل الحرف والصنائع، إذ يرى بأن العصبية هي" أن يذب الرجل عن حريم صاحبه، ويشمر عن ساق الجد في نصره"[1] ومن خلال هذا يمكن القول أن ابن خلدون ميز بين الدولة والمجتمع، إضافة لذلك فإنه تطرق إلى السياسة المدنية التي يعرفها بأنها: "تدبير المنزل أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة لتحمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاءه" وأن معناها عند الحكماء ما يجب أن يكون عليه كل واحد من أهل ذلك المجتمع نفسه وخلقه حتى يستغنوا عن الحكماء رأسا، ويسمون المجتمع الذي هو فيه ما يسمى من ذلك بالمدينة الفاضلة، والقوانين المراعاة في ذلك بالسياسة المدنية.[2]

بهذا يمكن القول أن السياسة المدنية التي تحدث عنها ابن خلدون تمكن من مراقبة تجاوزات السلطة بشكل قد يؤدي إلى معارضتها، ويستشهد ابن خلدون بحركة القرامطة إذ يرى بأنهم "أهل بدعة وشاذون في أحكامهم تبين خبثهم ومكرهم فساءت عاقبتهم وذاقوا وبال أمرهم"، أما الخوارج فقد شذوا لمخالفتهم لمذاهب الجمهور المشتهرة بين الأمة.[3]

وهكذا يمكن القول بأن ابن خلدون قد ساهم في دراسة المؤسسات المدنية التقليدية حتى من خلال علاقتها بالدولة وذلك كله في إطار أسماه العمران البشري.

---

[1] أبو زيد عبد الرحمان محمد ابن خلدون، المقدمة، تونس: الدار التونسية للكتاب، 1984، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 338.

[3] المرجع نفسه، ص 50.

وممن اهتموا كذلك بالمجتمع المدني نجد رواد الفكر النهضوي، بعدما شهد العالم تغيرات كان لها أثرها البالغ على المجتمعات العربية الاسلامية، خاصة بعد الاختراق الغربي لها محاولا بذلك دمجها قصر في النظام العالمي الجديد، هذا ما أدى إلى تآكل المؤسسات المدنية التقليدية ليحل محلها مؤسسات جديدة مع ظهور ما يسمى بالدولة العربية الحديثة.

إن التحولات التي شهدها الغرب وما صاحبها من متغيرات على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أصبحت آمال الكثير من المهتمين والمفكرين العرب، ومن هؤلاء نجد رفاهة الطهطاوي الذي يرى أن سر نجاح التجربة الغربية يكمن في الممارسات الديمقراطية المدافعة عن حقوق الانسان، والتي لا يراها تتحقق إلا في إطار التضامن الاجتماعي بين المواطنين، ومشاركتهم في إطار منظم وذلك بتوفير المساواة والحرية، بكل أنواعها، لهذا فإنه يعرف المجتمع المدني بقوله: "بأنه مجتمع المواطنة المطمئنة، بفعل سيادة الحرية والمساواة اللذان يشكلان الاستقرار الداخلي للدولة".[1]

ومن رواد الفكر النهضوي نجد أيضا محمد عبده الذي يرى بأن المجتمع المدني هو: "مجتمع المواطنين الذين قد يختلفون في العقيدة والمذاهب، إلا أنهم يتكلمون لغة واحدة ويجولون في أرض واحدة، الجميع إخوان حقوقهم في السياسة متساوية".

كما ساهمت الدساتير العربية في تطوير مفهوم المجتمع المدني، فقد كفلت العديد من الدساتير الحق في انشاء المنظمات، والحق في حرية الرأي والتعبير، وحق الملكية وحق الاجتماع والتنظيم والمشاركة، فقد حاول المشرع العربي صياغة مفاهيم جديدة تتأقلم وضوع التحول الذي طرأ على المجتمعات العربية ومن بين هذه المفاهيم مفهوم المجتمع المدني، وهذا

[1] محمود فهمي حجازي، أصول الفكر عند الطهطاوي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ص 59.

ما يعكس دور ومساهمة الفكر القانوني العربي في إعطاء صورة عن المفهوم محاولا بذلك تجسيده على أرض الواقع.[1]

من خلال كل ما سبق يتضح لنا أن المؤسسات والممارسات والقيم التي شهدها التاريخ العربي الإسلامي هي نفسها التي شهدها المجتمع الغربي، وقد يكون اجحافا إذا قلنا أن المجتمع المدني مقتصر على الخبرة الأوروبية، بل إنه متجذر في المنطقة العربية، وأن ما أصابه من فترات انقطاع كان نتيجة عوامل داخلية (الأنظمة العربية) أو عوامل خارجية (الاستعمار).

[1] نادية بونوة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

المبحث الثالث: الانبعاثة المعاصرة لمفهوم المجتمع المدني

بعد تتبع السياق التاريخي لتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي وكذلك في الفكر العربي الإسلامي، كشفت هذه الدراسة التاريخية عن غايات متباينة ومتعارضة أحيانا وهاذا راجع للظروف التاريخية لكل مرحلة، وفي خضم التحولات التي شهدها العالم وبروز ما يعرف بالديمقراطية عاد المجتمع المدني إلى الظهور بحلة جديدة بعد سنوات من الانقطاع، وهذا ما أدى إلى توسيع دائرة الاهتمام به، من طرف المفكرين الغربيين والعرب وهذا ما يساهم في بلورة المفهوم بصيغة حديثة هذا ما منحه خصائص تميزه وتفصله عن مختلف المفاهيم الأخرى، وسنتناول في هذا المبحث: تعريف المجتمع المدني وخصائصه وأركانه وفي الأخير وظائفه.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

بعد تتبع السياق التاريخي لتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي الاسلامي، لابد من توضيح وضبط تعريف لمصطلح المجتمع المدني وذلك من الناحية اللغوية والاصطلاحية وصولا إلى تعريف إجرائي تعتمد عليه في هذه الدراسة.

الفرع الأول: التعريف اللغوي

تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسية "**société civil**" لذا لا نجد تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية الاجتماعية العربية، كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها وتطورها، و"**société**" كلمة لاتينية تعني مجتمع، أما "**civil**" فهي كلمة ذات أصل لاتيني مشتقة من أصل "**civis**" وتعني مواطن، وليست مشتقة من كلمة "**civilisation**" (مدنية) كما هو شائع

وكلمة "**civis**" في الترجمة العربية يعني مدني من المدينة أو التمدن، وتعني المدينة المكان الذي يجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن مفهوم الشأن العام.[1]

وقد ظل مصطلح المجتمع المدني غائبا عن الاستخدام في الأدبيات السياسية والقانونية التي سبقت عصر النهضة في الغرب، باستثناء استعماله في مجال محدود مع نهاية العصور الوسطى، حيث ظهر مفهوم المجتمع المدني "**société civil**" كتسمية مقابلة للكنيسة "**Eaclesiasitica société**"، وقد أصدر أحد رواد مدرسة العقد الاجتماعي وهو جون لوك دراسة بعنوان المجتمع السياسي أو المدني خلال القرن الثامن عشر، ومع ذلك فإننا نلاحظ اغفال العديد من العاجم إلى وقت قريب من عصرنا مصطلح المجتمع المدني فنلاحظ مثلا أن معجم تاريخ الأفكار يتغاضى عن هذا المصطلح ويتناول في المقابل مصطلح "العصيان المدني" كتعبير عن انعدام الحقوق المدنية.

أما معجم "الفكر الحديث" فيغفل هذا المصطلح في الوقت الذي يتطرق فيه لمفاهيم "العصيان المدني"" حركة الحقوق المدنية"، أما معجم الفلسفة وعلم النفس فلم يتعرض بدوره لهذا المصطلح في الوقت الذي تعمق في شرح مفهوم "المدني" كون المفهوم متعلق بالدولة، أي التعامل العادي للدولة مع المواطنين في مقابل التعامل العسكري أو الديني، في حين تتطرق موسوعة "ماكميلان" للعلوم الاجتماعية لمفاهيم "كالحرب الأهلية" و"جهاز الدولة المدني" و"الحقوق المدنية" و"القانون المدني" و"العصيان المدني"، فيما يبقى اصطلاح المجتمع المدني غائبا عن هذه الموسوعة وأوردت مفهوما يقترب في دلالاته من مفهوم المنظمات المدنية، ويعد معجم اكسفورد الكبير مصدر غنيا بالدلالات والمعاني لمصطلح "المجتمع المدني" فقد ورد

[1] عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بو عريريج"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2010، 2011)، ص 16.

مصطلح المجتمع المدني لأول مرة في هذا المعجم، كما تضمن اصطلاح "المدني" كثير من التوصيفات منها:

- أنه يتعلق بالحقوق الخاصة للمواطنين.
- أنه يتعلق بالمتدن في مقابل التوحش والتحضر.
- غير عسكري أوديني.

وعموما فإن المدلولات التي أعطيت لاصطلاح "المدني" في هذا المعجم تتجه أكثر إلى جعل هذا المفهوم مرادفا للتمدن والمواطنة، وهي عناصر ضرورية لتكوينات المجتمع المدني.[1]

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي

تتعد تعريفات المجتمع المدني باختلاف الجهات التي أوردتها، وكذا باختلاف مجالاتها وأبعادها، وسنتعرض لبعض هذه التعاريف بتصنيفها إلى مجموعتين واضحتين ممثلة في الأدبيات الغربية والأدبيات العربية.

أ. **في الأدبيات الغربية:**

سنورد مجموعة من التعريفات لمفكرين غربيين:

- ستيفن ديلو(**Steve Delue**): يعرف المجتمع المدني بأنه: "هو أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات قانونية هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، تشير إلى حيز مستقل يتوفر

[1] سفيان ريملاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائري حالة بلدية الجزائر الوسطى"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2010)، ص ص 13-14.

للأفراد فيه حرية تتيح عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها جماعات متنوعة يستطيع الأفراد الانضمام إليها.[1]

- ستيفن فيش **(Steven Fish)**: يعرف المجتمع المدني في دراسة "عن التحول الرابع في روسيا" بقوله: "إن مفهومي للمجتمع المدني هو مقيد على نحو معقول، إنه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا، إنه يركز على الاستقلالية، وعن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتداخل والدولة، وبما يشتمل الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام، فإنه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق، أو تقوم على معايير انتسابية أساسية، إنه يشمل الأحزاب السياسية، واتحادات العمال ومجموعات المصالح وكثيرا من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافا ليبرالية أولا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي.[2]
- ريموند هينيبوش **(Rymand Hinnebush)**: يعرف المجتمع المدني في إطار كونه تعبيرا أساسيا في الانتقال التعددي المستقر فالمجتمع المدني يتمثل في شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية، تشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها.[3]

---

[1] ابتسام قرقاح، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، 1989-2009"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009)، ص 46.

[2] متروك الفاتح، المجتمع المدني و الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 26.

[3] المرجع نفسه، ص 27.

ب.**في الأدبيات العربية:**

هناك العديد من التعاريف للمجتمع المدني، سنحاول أن نورد جملة من التعاريف لأهم المفكرين العرب:

- **تعريف سعد الدين ابراهيم:** المجتمع المدني هو:" مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية، وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف".[1]
- **تعريف عبد الغفار شكر:** المجتمع المدني هو "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة، القبيلة، العشيرة) ومؤسسات الدولة، أي لا مجال للاختيار في عضويته هذه التنظيمات التطوعية، تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم المساعدات، أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.[2]
- **تعريف حسن ابراهيم توفيق:** من خلال دراسة بعنوان "بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية" ، وقد تبنت الدراسة مفهوما للمجتمع المدني يشير إلى أنه "مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث

[1] يوسف زدام، "دور المجتمع المدني في التنمية الانسانية، مقاربة ثقافية"، الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر، واقع و تحديات، (16-17 ديسمبر 2008)، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 2008، ص 18.

[2] ياسر صالح، المجتمع المدني و الديمقراطية، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2005، ص 8.

ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلال عن الدولة".[1]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن المجتمع المدني هو:

- مجتمع يتكون من الإرادة الحرة للأفراد.
- يشمل على مجموعة من المنظمات المدنية غير الحكومية.
- منظمات المجتمع المدني قائمة على أساس التنوع ومشاركة المواطنين.
- يسهم المجتمع المدني في إشباع حاجات وحل مشكلات الأعضاء المنتمين له.
- كما يسهم أيضا في اشباع حاجات وحل مشكلات المجتمع.[2]

الفرع الثالث: التعريف الإجرائي

يمكننا أن نقدم تعريف إجرائي، سوف نعتمد عليه في هذه الدراسة:

- إن المجتمع المدني هو مجموع التنظيمات التي تنشط في المجال العام بين الأسرة والدولة باستقلالية عن كل الجهات، والتي يؤسسها أعضاء أحرار وفق شروط وأهداف معينة لخدمة مصالح الجماعات ومصالح المجتمع ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والتنافس النزيه والاختلاف وقبول الرأي الآخر، واللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاعات وافرازات التنوع والاختلاف.[3]
- وقد قدم مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 تعريفا للمجتمع المدني على أنه "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة

[1] حميد رشيد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

[2] مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، مصر: ايتراك للنشر و التوزيع، 2007، ص 71.

[3] سفيان ريملاوي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.[1]

المطلب الثاني: خصائص وأركان المجتمع المدني

تشمل تنظيمات المجتمع المدني على كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، النقابات العمالية والمهنية واتحادات الفلاحين والجمعيات الخيرية، وهذه التنظيمات هي كيانات اجتماعية يشكلها الأفراد، وتنطوي هذه التنظيمات على مجموعة من الخصائص والأركان.

الفرع الأول : خصائص المجتمع المدني

إن تنظيمات المجتمع المدني هي كيانات اجتماعية يشكلها الأفراد، وهي تنظيمات ذات طبيعة نسقية تختلف فيما بينها تقدما وتأخرا وفي مستوى فاعليتها وذلك حسب درجة مؤسسيتها، ويعتبر صامويل هنتنجتون **(Sumuel Huntingtan)** من أبرز الباحثين الذين ساهموا في إبراز المعايير المحددة لدرجة مؤسسية أي نسق، حيث يرجع إليه الفضل في تحديد خصائص واضحة لمؤسسات المجتمع المدني يمكن من دراستها واستخدامها للحكم على مدى تطور أي مؤسسة أو منظمة، وقد حددها هنتجتون في أربعة خصائص تضم كل خاصية مؤشرات فرعية وهي:

[1] ياسر صالح، مرجع سبق ذكره، ص 7.

1. **القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها، إذا كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها ولهذه الخاصية عدة مؤشرات فرعية وهي:
   - **التكيف الزمني:** يقصد به الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.
   - **التكيف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.
   - **التكيف الوظيفي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.
2. **الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية:** أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، حيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر، ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:
   - **استقلال نشأة مؤسسات المجتمع المدني:** فلا تتدخل أي جهة في نشأتها (الدولة، الأحزاب).
   - **الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني:** ويعتبر الاستقلال المالي هو الأساس الاقتصادي لأي منظمة كونه يحميها من ضغط الجهات الممولة.
   - **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** ويقصد به استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.
3. **التعقد في مقابل الضعف التكويني والتنظيمي:** ويقصد به تعدد المستويات الرأسية، داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود هرمية داخلها، وتحقق انتشار جغرافي واسع داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه، فكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها وإمكانية الحفاظ على وجودها.

4. **التجانس مقابل الانقسام:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر على ممارسة نشاطها، ومحاولة إدارة الصراعات- إن وجدت- بطرق سلمية فكلما عدت الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط وكانت طريقة حل الصراع سلمية، كان ذلك دليلا على تطور المؤسسة، وكلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية، وكانت طريقة حل الصراع عنيفة كان ذلك دليلا على تخلف المؤسسة، وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلة لا تباين فيه فوجود معارضة إيجابية وسلمية دليل على مرونة المؤسسة. [1]

الفرع الثاني: أركان المجتمع المدني

يذهب سعد الدين ابراهيم في تعريف المجتمع المدني على أنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"، ويرى هذا المفكر وآخرون أن مفهوم المجتمع المدني سواء في الفكر الغربي أو الفكر العربي ينطوي على أربعة أركان وهي:

1. **البعد التنظيمي (التنظيم الجماعي-المؤسسي):** يضم المجتمع المدني مجموع التنظيمات التي يشكلها الأفراد، وبشروط قيم التراضي بشأنها وقبولها فهي تنظيمات تسير وفق نظام معين وقانون أساسي محدد، ولها هدف واضح مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الثقافية وغيرها.
2. **الفعل الإرادي الحر (الطوعية):** فتنظيمات المجتمع المدني تتشكل بالإرادة الحرة للأفراد، وينظمون إليها طوعا بشروط صريحة أو ضمنية، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات المجتمع

[1] صامويل هنتنجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20، (تر: عبد الوهاب علوب)، القاهرة: دار سعاد الصبلح، 1991، ص 167.

المدني عن باقي التكوينات القرابية التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، كما أنها تختلف عن مؤسسات الدولة وتنظيماتها الحكومية والتي تجسد سلطة الدولة وقوانينها.

غير أن بعض الباحثين العرب يبدون تحفظا كبيرا من قضية اقصاء الجماعات الإرثية من المجتمع المدني حسب هذا الركن لدور هذه التنظيمات في الواقع والتاريخ.

3. **الاستقلالية:** تشكل تنظيمات المجتمع المدني الأجزاء المنظمة من المجتمع العام وتملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لذلك يشترط أن تتمتع هذه التنظيمات باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة، وهذا لا يعني الانفصال بل الاستقلال النسبي عن الدولة، إذ تنشأ تنظيمات المجتمع المدني في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية ويفترض أن تتمتع باستقلالية من جميع النواحي المالية، الإدارية، التنظيمية، كما يفترض أن تتمتع بهامش هام من حرية الحركة والقرار، الأمر الذي يمكنها من لعب دور الوساطة بين المجتمع والدولة.
4. **الركن الأخلاقي والسلوكي:** يتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني، سواء في إدارة العلاقات فيما بينها، وبينها وبين الدولة، وهذه القيم هي التسامح والقبول بالتعدد والاختلاف في الأفكار والرؤى والمصالح، فضلا عن الالتزام بقيم التنافس والتعاون واللجوء إلى الطرق السلمية، في إدارة وحل الصراعات والخلافات. [1]

[1] حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 155.

المطلب الثالث: أدوات ووظائف المجتمع المدني

كما تتعدد معاني المجتمع المدني وخصائصه تتعدد كذلك وظائفه في المجتمع.

لكن قبل التطرق إلى هذه الوظائف يتعين علينا ذكر الوسائل والأدوات التي يستخدمها من أجل القيام بوظائفه.

الفرع الأول : وسائل وادوات المجتمع المدني

ومن بين أهم هذه الوسائل والأدوات نذكر ما يلي:

1. **الوسائل:** وتنقسم إلى نوعين وسائل مباشرة كالتفاوض والمساومة والاقناع ووسائل غير مباشرة وذلك من خلال السعي للوصول إلى الدوائر الحكومية، والاتصال الشخصي بصناع القرار أو أن يكون للجمعية أو المنظمات أشخاص يمثلونها ويدافعون عن وجهة نظرها داخل الحكومة نفسها.
2. **الأدوات:** بالنسبة للأدوات فقد تلجأ مؤسسات المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام السمعية والبصرية كالصحف والإذاعة والتلفزيون وهي أدوات التأثير على الرأي العام كشن حملة إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية المضادة دفاعا عن قضية معينة.[1]

الفرع الثاني: وظائف المجتمع المدني

أما عن الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني فيمكن إجمالها في:

1. **وظيفة تجميع المصالح:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها وتمكن أعضائها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.
2. **تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:** فهو أداة لفرض الرقابة على السلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات اتجاه بعضهم البعض.

[1] حميد كاظم شذر، "خصائص المجتمع المدني و وظائفه"، تم تصفح الموقع يوم 13 مارس 2009،
http://www.3poli.net/civilsociety/info/cs-roles-thm-62k

3. **تحقيق الديمقراطية:** فهو قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والمجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية التابعة من التطور وليسب التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالجماهيرية والتأييد الشعبي.
4. **التنشئة الاجتماعية والسياسية:** وهذه الوظيفية تعكس قدرة المجتمع المدني على الاسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن، فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية، حيث سيشعره بالانتماء للجماعة، التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وانكار الذات في سبيل الجماعة، ضف إلى ذلك مشاركته في ممارسة حقوقه الديمقراطية كالترشح والتصويت.
5. **الوفاء بالحاجيات وحماية الحقوق:** ومن تلك الحاجات، الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير، التجمع والتنظيم، تأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها، والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش حول قضايا مختلفة.[1]
6. **الوساطة والتوفيق:** أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات المواطنين بطريقة سلمية، وتسعى مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، حيث تتولى مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة، قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب تلك الوظيفة التنظيمية تكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع الكم الهائل من المطالب

[1] المرجع نفسه.

المختلفة التي تعبر عن مصالح الأفراد في المجتمع مما يصيبها بالارتباك، وقد تأتي سياستها بشكل متحيز للبعض دون البعض الآخر بما يعكس اختلال التوازن ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب أن تلتم به الدولة إزاء المواطنين.

7. **ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:** مع قدوم الثمانينيات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصا في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير الخدمات كالتعليم والعلاج تعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها في نفس الوقت عن عجزها عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئا ثقيلا عليها لا تستطيع تحمله، وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت ورائها فراغا يحتاج من يملأه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لا بد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض هذا المجتمع للانهيار خصوصا عندما يتواجد شعور عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لاتباع احتياجاتها والتي تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها.
8. **توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:** حيث تمد مؤسسات المجتمع المدني يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية، واجتماعية، هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.
9. **التنمية المستدامة:** حيث يتم من خلال منظمات المجتمع المدني تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة بمختلف جوانبها.[1]

[1] المرجع نفسه.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

لقد تم البحث في هذا الفصل عن مفهوم المجتمع المدني بالعودة إلى جذور تاريخه، حيث مر هذا المفهوم في المدرسة الغربية بمختلف المراحل والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ليصل على صيغته الحالية كتنظيم مستقل في شكل اتحادات وهيئات وجمعيات تسعى إل تحقيق أهداف معينة، على عكس مفهومه في الفكر العربي الإسلامي، الذي لا يزال يواجه اشكالات منهجية، مما أبقى الفكر الغربي هو المرجعية الفكرية لبلورته كمفهوم.

لهذا فقد لاقى منا مفهوم في الفكر العربي جدالا كبيرا حول طبيعته لدرجة القول بعدم وجوده نظرا للطبيعة التسلطية للدولة العربية التي لا تسمح ببعض الممارسات الاجتماعية إلا أنه في المقابل تجد هناك دراسات تؤكد وجوده لكن بصيغة المجتمع الأهلي بدل المجتمع المدني استنادا لطبيعة البيئة العربية الاسلامية والتي تتميز بطابعها الريفي القبلي، وهذا ما ذهب إليه المفكرين العرب كابن خلدون الذي أشار إلى التكوينات الاجتماعية التي تمثل وسيط بين الدولة والمجتمع وتحد من سلطة الدولة آنذاك، وما تلاها من اسهامات تبلورت مع فلاسفة الاصلاح والنهضة.

ويعتبر المجتمع المدني ومؤسساته ظاهرة اجتماعية باعتباره أسلوب حديث لتنظيم المجتمع، ولارتباطه بالحياة الاجتماعية والسياسية الاقتصادية للأفراد، كما يربط الكثير من المفكرين ظاهرة المجتمع المدني بعمليات الحراك والتغيير الاجتماعي، ويتخذه البعض مدخلا وتوجها حديثا لدراسة النظم، ولعل ما يزيد من أهميته ارتباطه بمسار التحول الديمقراطي ومسألة تحقيق الديمقراطية في المجتمع، فهو أداة للتغيير البنائي والوظيفي في المجتمع، وما يميزه أيضا هو الجانب التكويني، حيث يضم إضافة للأحزاب السياسية والجمعيات تلك الحركات الاجتماعية الجديدة التي تضم فاعلين اجتماعيين جدد، ظهرت على الساحة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ولعل أهمها الحركة الطلابية، بالإضافة إلى الجمعيات والمنظمات الجماهيرية.

الفصل الثاني:

الإطار المعرفي لمفهوم التنمية المحلية

المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية المحلية

المبحث الثاني: الركائز الأساسية للتنمية المحلية ومعوقاتها

لقد فرضت قضية التنمية نفسها على الفكر العالمي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة لما أصاب العالم عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة، كان أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني من ناحية وتزايد حركة المد الاشتراكي من ناحية أخرى، ونتيجة لهذه التغيرات بدأت قضايا التخطيط الوطني والتنمية في بعديها الوطني والمحلي تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام والسوسيولوجي بوجه خاص، ومع تزايد متطلبات هذا العصر تزايدت أهمية التنمية وأصبحت قضية ملحة خاصة في الدول النامية التي ما فتئت تتخلص من الاستعمار لتجد نفسها في مواجهة التخلف، رغم كل جهود ومحاولات المفكرين والسياسيين لدفع هذه المجتمعات نحو الأخذ بأساليب التقدم، إلا أن هذه الجهود لم ترق إلى مستوى تنمية المجتمعات المحلية والوصول إلى تلبية الاحتياجات والمتطلبات الحقيقية للمواطنين في عمق هذه المجتمعات، وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية، لأن التنمية المحلية هي غاية ووسيلة لكل تنمية حقيقية في نفس الوقت هي ضمان لتلبية حاجيات المواطنين الفعلية وذلك من خلال مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ.

وانطلاقا من هذه الأهمية للتنمية المحلية تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين في المبحث الأول تطرقنا فيه إلى نشأة التنمية المحلية والنظريات المفسرة لها وكذلك تعريفها وخصائصها وفي المبحث الثاني تناولنا فيه مقومات التنمية المحلية ومجالاتها، أهدافها ومبادئها لنتناول في الأخير مراحل التنمية المحلية ومعوقاتها.

المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية المحلية

تستأثر عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية الأمر الذي دفع بالكثير من الهيئات العالمية كحكومات ودول وعلماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلماء الاقتصاد إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية أو التعريفات المحددة لظاهرة التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة التنمية المحلية لننتقل إلى أهم النظريات المفسرة للتنمية المحلية، ثم نتناول في الأخير تعريف التنمية المحلية وأهم خصائصها.

المطلب الأول: نشأة مفهوم التنمية المحلية

لقد مر مفهوم التنمية المحلية بالعديد من التطورات إلى أن وصل إلى المفهوم الذي هو عليه اليوم، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: بدايات ظهور مفهوم التنمية المحلية

لقد بدأ التعرف على التنمية المحلية منذ بداية القرن العشرين، حيث يرى الكثيرون ممن أرخوا لمفهوم تنمية المجتمع المحلي أنه من الممكن أن ترتد بأصولها الأولى إلى العقد الثاني من القرن العشرين في إشارة منهم إلى العديد من السياسات والبرامج والجهود التي تبنتها الحكومات والهيئات التطوعية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أوفي المستعمرات البريطانية وفي الدول التي حصلت على استقلالها في وقت مبكر والتي استهدفت جميعها بغرض تحريك الأوضاع الراكدة في المجتمعات المحلية ورفع مستويات الحياة الاجتماعية.[1]

[1] جهيدة شاوش اخوان، "المجتمع المدني والتنمية المحلية جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علم اجتماع التنمية ، كلية الأدب والعلوم الاجتماعية ، جامعة بسكرة ،2003 ، 2004) ص 43.

وقد شهدت الدول النامية منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين العديد من برامج ومشروعات التنمية لتطوير الريف استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثل: تنمية المجتمع، التنمية الريفية، التنمية الريفية المتكاملة، أخيرا تنمية المجتمع المحلي [1].

غير أن الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع، يعود إلى عام 1944 وذلك عندما رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة العامة، وفي هذا السياق ألقي المؤتمر الذي عقده مكتب المستعمرات البريطانية " كمبريدج " عام 1948 الضوء على هذا المفهوم وأوصى بضرورة تنمية المجتمع المحلي واستخدم المفهوم أيضا في مؤتمر أشردج "AShridge" في انجلترا عام 1954 لمناقشة موضوع التنمية وأوصى المؤتمر كذلك بضرورة تنمية المجتمع المحلي كما ساهم في تحديد مدلول لهذه التنمية، وعلى مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها ثم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرضى الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادرته الذاتية، وقد كان الهدف من برنامج تنمية المجتمع هو مساعدة القرى على تحديد وإشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة، المياه، الصحة والتعليم، الطرق وغير ذلك من الأشغال العامة.[2]

الفرع الثاني: انتشار مفهوم التنمية المحلية

إن الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تتهيأ ظروفه إلا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار لتكتشف التخلف الذي تعانيه مجتمعاتها، ومن هنا بدأت العديد من الدول النامية في تبني فكرة التنمية المحلية كسياسة قومية وبرنامج لإصلاح الأوضاع المتردية ومن خلال ذلك بدأت تتضح أهمية

[1] وفاء معاوي، "الحكم المحلي الرشد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ،2009-2010)، ص54.

[2] المرجع نفسه.

التنمية المحلية، وقد نالت اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساسيات التنمية المحلية، ففي عام 1955اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم إعلان شامل في موضوع التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي.[1]

وإذا كانت تنمية المجتمع المحلي قد نشأت من خلال الخبرات في المناطق الريفية، فإنها قد امتدت لتشمل المجتمعات الحضرية، سراء في الدول النامية أو المتقدمة، ففي تقرير الأمم المتحدة لعام 1957 عن الوضع الاجتماعي في العالم القي الضوء على مشاكل التحضر، وهكذا بدأ الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية الحضرية، بعدما كانت الأمم المتحدة ترتكز في البداية على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية وفي هذا الإطار قدم مارشال كلينارد في عام 1966، واحدا من أهم التصورات الشاملة بخصوص التنمية المحلية في المناطق الحضرية، حيث اعتبر إن التنمية المحلية مدخل لمواجهة مشكلات المناطق الحضرية الفقيرة من خلال الوصول إلى معظم المحتاجين لتلك الخدمات، وقد اقترح مجموعة من الخبراء على مستوى الأمم المتحدة أن يكون الهدف من التنمية ليس زيادة الإنتاج فحسب بل تعني أيضا التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع، ففي تقرير الأمم المتحدة لعام 1961 عن الوضع الاجتماعي في العالم أشار بشكل خاص إلى مشكلة عدم التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد النتائج التي أظهرتها الدراسة التي قامت بها هذه الهيئة حول برامج التنمية في العالم، تبين أنها تركز أهدافها على الجانب الاقتصادي، لذلك فقد ألقت الضوء على ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية للمجتمع، وفي عام 1963 ناقش خبراء الأمم المتحدة المتخصصون في التنمية علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط لمشروعات التنمية المحلية.[2]

[1] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

[2] المرجع نفسه ، ص ص 44-47.

إن اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية المحلية سواء من الجانب الفكري أومن جانب الممارسة، أو حتى من جانب التدعيم المادي والفني الذي قدمته للمجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة، أعطى للتنمية المحلية انتشارا واسعا جعل استراتيجيتها تتحسن وتتطور من خلال المتابعة المستمرة للخبراء والباحثين المتخصصين في مجالات التنمية للعملية التنموية على مستوى المجتمعات المحلية.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لمفهوم ومضمون التنمية المحلية

تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا هاما في أبحاث العلوم الاجتماعية، حيث احتكرت التفكير في قضية التنمية (الاقتصادية) عقب الحرب العالمية الثانية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي، دون إدماج البعد الاجتماعي المحلي (التنمية المحلية) مع غياب كامل لدور القوى الاجتماعية الأساسية كمحور جديد للعملية التنموية، ومن جملة المفكرين الداعين إلى تشكيل هذا النظام " يان تنبرجن" و"محبوب الحق" حيث ابرزوا دور الجماعات الاجتماعية المحلية والقروية والهيئات العاملة على المستويات اللامركزية، لتعديد الاحتياجات والاعتماد على الذات، دون أن تنسى التيار الجديد الذي ظهر في هذه الفترة الذي قاده رواد مدرسة التبعية من أمريكا اللاتينية وفرنسا والوطن العربي، ومن أبرزهم "اوزفالد وسونكل" "ساسوفرتادو"، حول مقاومة نتائج التبعية الاستعمارية على المجتمع، والتركيز على بناء القدرة التنافسية القومية على المستوى الوطني، كما مضت المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) تعالج الديون وتعيد هيكلة الاقتصاديات الناشئة ببرامج التكيف الهيكلي، وهكذا لم تعد التنمية هي الأساس ولكن تحقيق قدر من التقدم على طريق مكافحة الفقر والتنمية البشرية، وهنا أثيرت ادوار الجماعات المحلية وإمكانية تحقيق التنمية المحلية على مستواها أي الاهتمام بالبعد الإقليمي

والمحلي وهذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا المطلب بتحليل ابرز النظريات المفسرة لمفهوم ومضمون التنمية المحلية [1] .

الفرع الأول: التنمية المحلية في الاقتصاد الإقليمي

تتبوأ كلمة "المجال" أو "المكان" space موقعه في العلوم الاجتماعية المعاصرة، وبدرجات متباينة، ففي العلوم الاقتصادية أخذ الاهتمام بهذا المعنى من خلال مفاهيم التخصيص والتوزيع، حيث ظهرت نظرية التوطن لتبحث في اختيار المنشآت والأسر لموطن النشاط، وبعدها ظهر فرع الاقتصاد الإقليمي ليبحث في النمو الإقليمي والتنمية الإقليمية، وقد اهتم علم السياسة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بهيكل السلطة على المستوى المحلي، والعلاقة بجماعات المصالح وقوى الضغط المحلي والسلطة على المستوى المحلي، والعلاقة بجماعات المصالح وقوى الضغط المحلي والسلطة القضائية، خاصة في ضوء التركيبة الاتحادية للدولة والنظام السياسي كما تناول علم الإدارة العامة توزيع بين المستويات المركزية واللامركزية في دراسة تمتد بين الإدارة المحلية والحكم المحلي في النظم السياسية المختلفة.

إن المفهوم التقليدي " للمكان " في نظرية التوطن، هو المجال الطبيعي الذي يصير محلا للنشاط الاقتصادي، وهو مساحة ممتدة قابلة للتقسيم بإدارة صانع القرار السياسي والإداري، وفي الخمسينيات ظهر فرع النمو الإقليمي حيث بدا النظر إلى المكان كمجال متجانس، حيث اعتبر المكان كائنا ايجابيا، ومع مطلع الستينات بدأت تظهر ملامح خاصة لكل مكان تجعل منه وحدة متميزة عن الأمكنة الأخرى، فهو ليس مجالا فارغا وإنما ممتلئ بالخواص الذاتية وهذا الامتلاء نابع من الغنى الذاتي للمكان وتنوعه سواء تنوع الإمكانيات أو العلاقات مما يجعله مهيأ لأن يكون محورا للسياسة العامة، وسياسة التنمية، وهنا ظهر

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، القاهرة: معهد التخطيط القومي، دون تاريخ ،ص ص 3-7.

مفهوم التنمية الإقليمية [1]، وقد تبلور مفهوم جديد للمكان في فترة السبعينات والثمانيات تمثلت ابرز ملامحه في:

- إن التنمية عملية تفاعلية تتم في الوسط المحلي، انطلاقا من المفهوم الجديد للمكان عند "فرنسوا بيرو" صاحب نظرية أقطاب النمو، حيث أصبح ينظر للمكان باعتباره منطقة وهي ليست مجرد موضوع سلطت عليه القرارات العامة للدولة، لكنها منظومة ذات هدف خاص بها وآلية خاصة كذلك.
- إن التنمية المحلية تقوم على حشد الموارد الممكنة طبيعيا، بشريا، وماليا واجتماعيا لخلق خاصية التجمع لتكوين مجموعة للتنمية والتنافسية.
- التموضع المكاني والتراكم العلمي – التكنولوجي والمعرفي – الابتكاري إذ يخضع العمل المنتج للقيمة التكنولوجية للمبدأ التراكمي لعملية التعلم، وينتج عن ضده الطبيعة التراكمية تركز موطن إنتاجها، أي تكون ما يشبه أقطاب النمو لدى "جونار ميردال" وهكذا يؤكد الفكر الاقتصادي المعاصر على الصلة بين قدرة الابتكار وبين التوطن أو التموضع المحلي، الذي يؤدي بدوره إلى التنافسية إذ يرى رائد هذا المفهوم "مايكل بورتر" إن بناء صناعة قومية حقيقية يبدأ من تأسيس قاعدة محلية على مستوى الدولة القومية أو على مستوى إقليم معين داخلها.[2]

الفرع الثاني: التنمية المحلية وقوة الدفع الخارجي (Exogenous)

ظهر هذا الاتجاه من خلال المفهوم النيوكلاسيكي لدالة الإنتاج، حيث يمثل كل من السكان والتقدم التكنولوجي عاملين محددين لأداء الدالة وكذا المفهوم الكنيزي المدفوع بعامل الطلب الفعلي، في دراسات الاقتصاد الكلي، وأوضح تمثيل للعامل الخارجي كمحرك للعملية التنموية (التنمية المدفوعة من الخارج)، نظرية سولو في التنمية عام 1956، حيث اعتبر

[1] المرجع نفسه ، ص ص 9-10.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، الاقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجيا، بيروت: الشركة العالمة للكتاب، 2004، ص41-42.

إن التقدم التكنولوجي غير القابل للتملك الخاص يمارس دوره بصفة تلقائية قادما من الخارج ومن أبرز نظريات الدفع الخارجي نجد:

1-**نظرية أقطاب النمو**: وقد قام بصياغة هذه النظرية فرنسوا بيرر عام 1956 متجاوزا المفهوم التقليدي للمكان، من المكان المتجانس إلى المكان التفاعلي المتنوع، حيث يرى أن التنمية لا تظهر في كل مكان في نفس الوقت إذ أنها تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية بكثافة متباينة وقد اعتمد على الشركة الكبيرة كمحفز للنمو على مستوى المنطقة [1] وبعدها ظهرت اجتهادات نظرية في السبعينات توضح اثأر الشركات عابرة الجنسيات على التنمية في المناطق المحلية، بجوانبها الايجابية والسلبية، حيث الحركة الحرة لرأس المال بين الفروع الإنتاجية والمناطق الجغرافية المختلفة حتى الوصول إلى نقطة التعادل في معدلات العائد فيما بينها والتي من شانها تحقيق التقارب بصفة تلقائية بين مختلف الأقاليم في الدولة وداخل الإقليم الواحد.

2-**نظرية الانتشار الجغرافي للابتكار**: قام الاقتصادي السويدي " هاجر شتاند" بوضع نموذج يقوم على إن للابتكارات تنبع من خارج المناطق المحلية لتصب في داخلها، عبر قنوات للانتشار بين المناطق، ويرجع ذلك إلى تفاوت الأقاليم والمناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة على الدنيا.

3-**نظرية "دورة حياة المنتج " أو "دورة حياة الإقليم"**: إن الانتشار الحيزي للابتكار كما انه عملية مستمرة في المكان هو كذلك عملية مستمرة في الزمان، وهذا ما أبرزته نظرية دورة حياة الإقليم عند أصحابها "نورتن" و" ريس" المستمرة من النظرية الأصلية لدورة حياة المنتج عند "ريموند نيرنون" وحسبهما فان الاختلاف بين الأقاليم والمناطق ينبع من اختلاف المرحلة التي يمر بها كل إقليم على مسار التطور التكنولوجي

[1] محمد عبد الشفيع عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

للمنتجات والذي يتكون من ثلاث مراحل، إطلاق منتوج جديد، ونضوج المنتج ثم أخيرا الدخول في مرحلة الإنتاج النمطي.

4-دور البنية الأساسية: تتفق جل نظريات النمو والتنمية على الدور الخاص للبنية الأساسية في تمهيد الطريق إلى التنمية، لذلك قامت اجتهادات ومحاولات نظرية متعددة تعالج دور هياكل البنية الأساسية في سياق التنمية المحلية، من زاوية الدفع الخارجي والمهم هنا إن عملية الجذب المحلي لمنطقة دون أخرى تتوقف على مدى توفر وكفاءة شبكة البنية الأساسية في الأقاليم المختلفة.[1]

الفرع الثالث: التنمية المحلية وقوة الدفع الداخلي (ENDOGENOUS)

على اعتبار أن كل منطقة تتراكم فيها عوامل قوتها أو ضعفها، وعوامل القوة أو الضعف عوامل غير ملموسة (المعرفة، والتعلم، الخبرة ...) ونتيجة التطور الذي عرفه مفهوم المكان والمنطقة والتنمية ظهرت مجموعة من الاتجاهات النظرية منذ أوائل السبعينات، ويعود بروز هذه الاتجاهات حسب الباحث الايطالي " روبرتا كابللو" إلى الواقع الذي شهدته ايطاليا من حيث النمو السريع والمفاجئ في بعض أقاليمها في تلك الفترة، من خلال تفسير التنمية المحلية ظهر ضمن هذا التوجه إطارات رئيسان : الأول " الفرد مارشال" ويفسر هذا الاتجاه نمو المنطقة المحلية بتحولها إلى منطقة صناعية، والاتجاه الثاني مستمد من شومبتر الذي يفسر النمو المحلي بقوة الابتكار وتفرعت في هذا المجال الاتجاهات النظرية التالية:

1-المنطقة الصناعية من وجهة نظر المارشالية الجديدة: تولد المنطقة الصناعية وفورات خارجية محلية، يكون من شانها زيادة الإيرادات وخفض النفقات، وتحدث الوقورات بفعل تجمع نشاط صناعي عن طريق التقارب الجغرافي، بين المنشآت في

[1] المرجع نفسه، ص ص16-17.

المنطقة المحلية وضرورة التخصص في المراحل المتخلفة للسلسة الصناعية من التصميم إلى التسويق الدولي.

2-نظرية الكفاءة الديناميكية: حيث تنقسم هذه النظرية إلى تيارين هما:

- الوسط الابتكاري: ويتعلق هذا التيار بالمنشآت الصغيرة حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركزها في منطقة محلية مشتركة، وتجمعها في المكان مما يزيد من إمكانيات العمل الجماعي عبر كثافة التفاعل الاجتماعي والتلاحم الشخصي.
- القرب المؤسسي: تقوم القدرة الابتكارية المحلية على تعلم التقاليد الممارسة المؤسسة وخاصة عبر إتقان شفرة السلوك للمنطقة المحلية من حيث قواعد العمل الاقتصادية والاجتماعية [1].

3-الهيكل الحضري: يركز هذا الاتجاه على الأهمية المحورية للمناطق الحضرية، تكمن أهمية المدنية وفق هذا الاتجاه في كونها المكان المفضل لشركات التكنولوجية العالية وللوظائف الابتكارية، وهذا فإن التنمية المحلية وفق هذا الاتجاه تجد كمالها في التنمية الحضرية وأن المنطقة المحلية من وجهة نظر النمو الداخلي والتنمية القائمة على المعرفة والابتكار هي المنطقة المدنية.

من خلال هذا العرض نستنتج إن معنى التنمية المقرون بالمحليات اقرب إلى التعامل مع الواقع السائد بمنطق التغيير النظامي، أي التغيير داخل النسق أو المنظومة السائدة إذ أنها تنمية المجتمعات المحلية من أجل تحقيق جملة من الأهداف يأتي في مقدمتها زيادة الدخل وتخفيف حدة الفقر وتوسيع هامش المشاركة السياسية، وتحقيق درجة أعلى من العدالة والمساواة، وتحسين المفضل للتنمية المحلية المسمى بالتمكين (Empowerment) وبناء القدرات (capacity – building) [2] .

[1] المرجع نفسه ، ص ص 18-20.

[2] المرجع نفسه، ص ص20-21.

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية وخصائصها

لقد شغلت قضية التنمية المحلية اهتمام الكثير من الدول، وأصبحت تشكل محور اهتمام واستقطاب جميع الأطراف سواء كانت هيئات حكومية أو منظمات دولية، أو مفكرين ودراسيين ومخابر بحث، وبذلك كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها، سوف نتناول مجموعة من التعاريف الخاصة بها، إلا أنه ينبغي توضيح مفهوم التنمية قبل التطرق إلى التنمية المحلية.

الفرع الأول: تعريف التنمية

تختلف تعريفات التنمية باختلاف وتعدد الأديبات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به.

لغة: التنمية من النمو، أي ارتفاع الشيء عن موضعه إلى موضع آخر، مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر، فالتنمية تدل على الزيادة كما وكيفا. [1]

اصطلاحا: التنمية عملية متكاملة هدفها تنمية الإنسان عن طريق خطة نمو مبرمجة للمؤسسات والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتنمية عملية حضارية معقدة متصلة الجوانب تنصهر فيها تطلعات الإنسان، وتبلور إرادته وتنطلق جهوده، وتستثمر طاقاته من اجل تحقيق الحياة الكريمة الفاضلة للإنسان في الحاضر والمستقبل [2].

---

[1] عبد القادر حسين ،"الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية "،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان ،2011-2012)، ص47.

[2] أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 1982، ص 29.

- وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها "عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى ادني إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لا بد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات".

وهكذا اهتمت الأمم المتحدة بتحليل مفهوم التنمية بأنها عبارة عن :" مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية "[1].

- ويمكن القول أن التنمية هي مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتحاف إلى حالة التقدم والنمو.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية

نظرا لأهمية التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذلك نجد تعاريف لمفكرين غربيين ومفكرين عرب، سنذكر بعض منها.

- **تعريف ارثر دونهام (Arthur- Danham):** التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي، والتوجيه الذاتي لشؤونه المحلية، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية[2].

- **تعريف موراي روس:** يعرف التنمية المحلية بأنها " هي العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجياته وأهدافه، وترتب هذه الحاجيات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع

[1] عبد القادر حسين، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] المرجع نفسه ، ص 53.

إزكاء الثقة والرغبة في العمل مقابل تلك الحاجات والأهداف، ومن خلال ذلك يمكن أن تمتد لروح التعاون والتضامن في المجتمع "[1].

- **تعريف أحمد رشيد:** التنمية المحلية هي " دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات لتحسين نظام توزيع الدخول"[2].
- **تعريف عبد المطلب عبد الحميد:** هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين الحياة لسكان تلك التجمعات في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفي منظورة شاملة ومتكاملة [3].
- **عرفتها الأمم المتحدة عام 1963** بأنها "تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي "[4].
- **جاء في تقرير التنمية البشرية عام 2013:** على أن التنمية المحلية هي " انجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدود على الأصعدة المؤسساتية والجغرافية أو الثقافية، انه مسلسل تشاركي وديناميكي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الجماعية يعتمد على تعبئة ومسؤولية تجمع سكاني محلي منظم ومدعم من خلال عمليات قطاعية منسقة،

---

[1] عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2004، ص 52.

[2] أحمد رشيد، التنمية المحلية، مصر: دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص15.

[3] وفاء معاوي، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

[4] حميد وش، " من التنمية الوطنية إلى التنمية المحلية حالة ولاية المدية " الملتقى الدولي حول: تسيير الجماعات المحلية واقع وتحديات، (17-18 ماي 2010)، جامعة البليدة، ص 10.

ويندرج إنجاز التنمية المحلية ضمن منطق عمل ينطلق مما هو محلي مرتكز على الإمكانيات الداخلية لمجال معين ومدمج الفاعلين قطاعين ومحلين في أعداد برامج ومخططات التنمية المحلية " [1].

الفرع الثالث: خصائص التنمية المحلية

تتسم التنمية المحلية بعدة سمات من بينها نذكر ما يلي:

1- **عملية عامة:** تهتم برامج ومشاريع التنمية المحلية بجميع السكان وليس بفئة أو جهة أو جماعة أو هيئة محددة، أي موجهة لفائدة عموم المواطنين، أي أن تكون عامة في فائدتها وليس في إعدادها وتنفيذها، تجمع بين النخبوية والعمومية في التخطيط والتنفيذ والعائد.

2- **عملية ارتقائية:** ارتقاء مستمر نحو الأفضل، حيث يقضي كل مستوى يتحقق إلى طموح جديد لمستوى أعلى والانتقال من دائرة إلى أخرى بما يفوض استمرارية استدامة وتواصل اتساع مجال التنمية لصالح الجيل الراهن والأجيال القادمة.

3- **عملية شاملة:** تنصب برامج ومشاريع التنمية المحلية على كافة جوانب ومجالات حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته وأولوياته، ولا تقتصر على مجال أو قطاع معين أو التركيز على مشكلات محددة، بل تشمل البعد المادي والمعنوي وتغطي جميع مجالات المجتمع المحلي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا.

4- **عملية تساهمية:** تقوم التنمية المحلية على فلسفة الجهود الذاتية سواء كانت بشرية أو مادية، أي يقوم بها أبناء المجتمع المحلي، حيث يعتمد التغيير التنموي على المشاركة الشعبية الفعالة فكرا وتخطيطا وتنفيذا في إطار منظم يوظف الموارد المحلية

[1] المرجع نفسه، ص10

المتاحة، وإلا يستعمل الإنسان لتحقيق التنمية دون المشاركة في قراراتها والاستفادة من ثمارها [1].

5-**عملية مخططة:** معلومة البدايات والنهايات واضحة الأهداف، مرتبة ومنسقة الخطي، محسوبة التوقعات من حيث التكلفة والعائد تتوزع خلالها الأدوار والمؤسسات في برامج زمني، قابلة للقياس النتائج وتقيم الانجازات.

6-**عملية فنية:** التنمية المحلية تحتاج إلى المساعدات الفنية المتمثلة في الخبرات والتخصصات المختلفة من مهندسين وإداريين ومستشارين ومكاتب دراسات ومخابر في جميع المجالات

7-**عملية متكاملة:** تتميز التنمية المحلية بالتكامل والتعاون بين النظم والقطاعات المختلفة وهوما يشكل ضمانا لنجاحها وعمومية فائدتها، لذلك يجب أن يتكامل القطاع الفلاحي مع الصناعي مع الصحي والتعليمي والثقافي والاجتماعي والديني والرسمي والتطوعي والمحلي والوطني والدولي، لتحقيق نهوض متكامل..

8-**عملية تغيرية:** تنقل المجتمع المحلي إراديا من حال غير مرغوب إلى حال أفضل فالتنمية المحلية لها بعد مادي يتمثل في انجاز وإقامة مشاريع ومرافق عمومية لتلبية احتياجات معينة ومتعددة وحل مشاكل محددة، وبعد معنوي كيفي وهو مساعدة المواطنين على تطوير قدراتهم ووسائل حياتهم وتقوية مشاعر المشاركة والتعاون والتضامن والنوعية وحماية المصالح العامة. [2]

9-**عملية مركبة:** سلسلة متتالية ومتداخلة من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة بتداخل فيها التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإشراف والرقابة والتقييم، فهي جهد متواصل يتم خلال فترة معينة، أي تحتاج إلى مجال زمني تتكامل فيه عملياتها لتحقيق أهدافها

[1] محمد سيد فهمي ، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص10.

[2] احمد شريفي،" دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2009)، ص14

وانجاز برامجها وتجسيد مشاريعها، إذن هي عملية مخططة ومدروسة لا تستند إلى العشوائية والارتجالية والذاتية.

10- **عملية ديمقراطية:** فهي عملية تتيح لكافة أبناء المجتمع المحلي المساهمة بالرأي والفعل في جهود التنمية على أساس القبول والاقتناع وتكافئ الفرص، وفي سياق يحقق عدالة المشاركة في تحمل أعباء التنمية وعدالة توزيع عوائدها، الأمر الذي يجعل برامجها تشمل مشاريع تتكفل بإشباع وتلبية الاحتياجات التي يشعر بها ويرغب فيها سكان المجتمع وتتوافق مع آمالهم، فهي أساسا تعتمد على الديمقراطية وتمكين السكان أنفسهم من تجسيد أفكارهم والتحكم في شؤون مجتمعهم المحلي [1].

11- **التدخل الحكومي:** تتدخل الحكومة من اجل تقديم المساعدات لجهود المواطنين التي تعد الأصل والأساس، والتي يجب أن تكون متكاملة ومترابطة فيما بينها أيا كانت إشكالها ومصادرتها، وتؤكد على تعميق اللامركزية[2] تخطيطا وتنفيذا.

[1] محمد سيد فهمي، مرجع سبق ذكره ، ص 103.

[2] أحمد رشيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

المبحث الثاني: الركائز الأساسية للتنمية المحلية ومعوقاتها

مع التطور الحاصل في مفهوم التنمية والذي لم يعد يركز على جانب معين وإنما أصبح يعني عملية متعددة الأبعاد والجوانب تسعى لإحداث تغيرات جذرية وتحقيق اكبر قدر ممكن من التقدم في فكر التنمية، لم تكن التنمية بمنأى عن هذه القفزة النوعية في هذا المجال، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أين خطيت المجتمعات المحلية باهتمام معظم الدول سعيا لتحقيق تنمية شاملة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وهذا ما يتطلب توفر مجموعة من المقومات وتحديد واضح للأهداف المنشودة من التنمية المحلية، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال التطرف إلى مقومات التنمية ومجالاتها، مبادئها وأهدافها، لنتطرق في الأخير إلى مراحلها و معوقاتها.

المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية ومجالاتها

لكي تتم عملية التنمية المحلية لا بد من توفر مجموعة من المقومات، تعتبر أساس كل تنمية محلية ناجحة ومستمرة، كما تهتم التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شانها أن تغير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن والسير به نحو التقدم والإزدهار وتحقيق الرفاهية.

الفرع الأول: مقومات التنمية المحلية

وتتمثل أهم هذه المقومات في العناصر التالية:

1- **وجود مجتمع محلي:** التنمية المحلية مجالها إطارها ووعاؤها والوحدة التي تتم من خلالها ومن اجلها هو المجتمع والفضاء الإقليمي المحلي الريفي والحضري على السواء، ترابا وبشرا ومؤسسات حكومية محلية إدارية وفنية ومنظمات مدنية ومؤسسات أعمال عمومية وخاصة

فبدون مجتمع محلي لا تتحقق التنمية المحلية المرغوبة والمطلوبة [1] فلا تحقق التنمية على المستوى الوطني ويحدث التغيير الاجتماعي دون حدوث ذلك على مستوى نواته الأصلية ممثلة في المجتمع المحلي" إذ تعتبر الجماعة الصغيرة هي الأداة الأساسية لتحقيق التغيير المرغوب فيه. [2]

2- **التغيير البنائي:** تعتبر التنمية المحلية عملية دينامية وحساسة وحد هامة لأنها تمس جميع جوانب المجتمع المحلي وتشمل المجالات الاجتماعية الاقتصادية التي تحدث تغيرات بنائية داخل المجتمع الذي يسوده التوازن والتكامل في البرامج التنموية المحلية، وهذا النوع من التغيير البنائي يشمل ادوار الأفراد والنظم وطبيعة العلاقات.

ويقصد بالتغيير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوات وتنظيمات اجتماعية واقتصادية جديدة، تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقضي هذا النوع إلى حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع المحلي [3].

وإذا كانت التنمية المحلية عملية تتطلب تغييرا بنائيا اقتصاديا واجتماعيا كليا وجزئيا فان ذلك يكون" بإدخال تعديلات على النظم والتنظيمات والعلاقات والأدوات والتفاعلات القائمة في المجتمع المحلي أو بعضها للانتقال من الحال الأقل تقبلا الذي هو عليه فعلا إلى الحال الأكثر تقبلا، وكذلك فإن التغير البنائي يؤدي إلى تغير مواقف أفراد المجتمع المحلي، اتجاه الانجازات المادية للمشروعات المحلية في مراحلها التنموية. [4]

---

[1] عبد الهادي جوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية (مفهومات أساسية – رؤية واقعية)، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1988، ص19.

[4] عبد الهادي الجوهري وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 83.

3- الدفعة القوية على المستوى الوطني: حتى تحقق التنمية المحلية أهدافها المرجوة فلا بد لها من دفعة قوية تستند إلى تجنيد كل العوامل المادية والبشرية حتى يمكن دفع عمليتها إلى الأمام، يجب أن تتوافق الأنشطة المبذولة في المجتمع مع الحاجات الأساسية له، بحيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم للأفراد في حياتهم مباشرة.

كما يمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي والاقتصادي بأحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد وجعل التعليم إلزاميا ومجانيا بقدر الإمكان وتامين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات.[1]

وفي الحقيقة فان التنمية المحلية في حاجة إلى تضافر جهود كل من السلطات العامة والهيئات المحلية إلى جانب المشاركة الشعبية عن قناعة وبإرادة وهذا يشكل دفعة قوية لعملية التنمية المحلية.

4- الإستراتيجية الملائمة:حتى تحقق التنمية المحلية أهدافها وتبلغ غاياتها لا بد أن تتضمن بالإضافة إلى الدفعة القوية والتغيير البنائي عنصر ثالث وهو الإستراتيجية الملائمة التي تراعي الخصوصيات التنموية، ومن الواضح جليا لدى خبراء التنمية، بأن المجتمعات المحلية تختلف عن بعضها البعض باختلاف المجتمعات والإمكانيات المادية والمعنوية المتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية وكذلك رؤوس الأموال، بالإضافة إلى مستوى التحكم والسيطرة على المخططات التنموية وتجسيدها على ارض الواقع، ناهيك عن الخصوصيات التاريخية والثقافية، وبالتالي فان نجاح أي تنمية محلية يتوقف بالدرجة الأولى على الإستراتيجية ملائمة ومدروسة بدقة، تستند إلى جملة من الشروط وهي :

- الأخذ بالاتجاه الكمي الرقمي إلى جانب الاتجاه الكيفي.

[1] سميرة كامل محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

- الموازنة بين إمكانيات المجتمع الحقيقية وتطلعاته.
- الموازنة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى.
- يجب أن تكون المشاريع والبرامج التنموية نابعة من واقع المجتمع المحلي نفسه وهذا في حد ذاته يتضمن الإشارة إلى الابتعاد عن استيراد الاستراتيجيات الجاهزة[1].

الفرع الثاني: مجالات التنمية المحلية

ولا يمكن حصر مجالات التنمية المحلية وعليه نقتصر على ذكر أهم المجالات.

أولا- التنمية الاقتصادية: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا فنجد إن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية والتي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من اجل الاستثمار بهذه المنطقة [2].

[1] عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

[2] أحمد غريبي، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية** ، العدد 4، أكتوبر 2010، ص ص 6-7.

ثانيا- التنمية الاجتماعية: يركز المجال الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان بشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافئة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع المحلي، ولهذا نجد بأن المجال الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لان توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شانها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة للمجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل ونبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقه[1].

وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل: التعليم، الصحة، الأمن، الإسكان، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له اثر المباشر على شرائح المجتمع إيجابا وسلبا.

ثالثا- التنمية السياسية: تهدف التنمية المحلية إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات والبيئة المجتمعية والدولية، لا سيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية ...إلخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية [2].

[1] المرجع نفسه ، ص7.

[2] عبد القادر حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص65-66.

رابعا- التنمية الإدارية: ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف، والمقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة والتنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختيار والتدريب، والترقية واعتزال الخدمة للمديرين بالمشروع، وتختلف هذه الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختيار والتدريب، وينظر إليها على أنها عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة، قدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة، قدرة سياسية واعية وموجهة وقدرة إدارية كفئة ومنفذة، وانحسار أي نوع من هذه القدرات يشل هذه التنمية ويعرقلها.[1]

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المحلية

توجد العديد من الاتجاهات المفسرة لعملية التنمية من بينها الاتجاه الجغرافي واتجاه الخدمة الاجتماعية، والاتجاه الثقافي، ومهما تعددت هذه الاتجاهات فان هناك اتفاق في أن العنصر البشري هو محور الاهتمام التي توجه إليه عمليات التنمية وعن طريقه تتم وتتحقق أهداف التغيرات الشاملة في المجتمع، وقبل الحديث عن أهداف التنمية المحلية يجدر بنا الإشارة إلى المبادئ التي تستند عليها أولا

الفرع الأول: مبادئ التنمية المحلية

إن جوهر التنمية المحلية هو تحريك وتحرير الطاقات وتنمية مهارات وإمكانيات المواطنين وتوسيع خياراتهم لتحقيق رغبتهم الجماعية في حياة أفضل وأكثر رخاء ورفاهية، من خلال إشباع حاجاتهم بإمكانياتهم الذاتية لذلك يجب أن تستند جملة من المبادئ قام

[1] المرجع نفسه ، ص ص 67-68.

بوضعها وتحديدها العديد من المهتمين والخبراء وبعض مراكز الدراسات وهيئة الأمم المتحدة نتيجة الممارسة والتجربة وهي:

1- **التوازن:** يحدث التقدم الاجتماعي عند حدوث نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا، وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات ذات أوزان مختلفة وأولويات متباينة، بالمجتمعات المحلية الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية والهياكل الأساسية الاجتماعية أوزانا ثقيلة وأولويات مطلقة بالنسبة للقضايا الأخرى، فهذا المبدأ لا يعني بالتساوي وإنما بين درجة إشباع الحاجة منها في المجتمع كما يجب أن يوزع الجهد والبرامج على جميع نواحي القطر بما يضمن التوازن الجهوي والإقليمي والقطاعي [1].

2- **التنسيق والتكامل:** من اجل تجاوز صعوبات تحقيق أهداف التنمية المحلية وتجسيد برامجها ومشاريعها، لا بد من توفر جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة والمصالح والمنظمات القائمة على خدمة المجتمع ومتابعة عملية التنمية المحلية وتضافر جهودها وتكاملها في اتجاه واحد مشترك لتجنب ازدواج الخدمة أو تضاربها وتضاربها وتداخلها، إن هذا التنسيق هو الذي يمنع تبديد الجهود والموارد ويقلل من تكاليف التنمية ويوجد الولاءات والانتماءات ويغرس روح المبادرة والحماس للعمل الجماعي وتكون نتيجة نجاح جهود التنمية.

3- **الشمول:** وهذا يعني ضرورة أن تكون النظرة واسعة بالنسبة للقائمين بمسالة التنمية من خلال الاهتمام بجميع جوانب الحياة، فالتركيز على جانب وإهمال جوانب أخرى من شلنه إحداث خلل في نمو المجتمع

4- **مشاركة المواطنين:** تعتبر مشاركة المواطنين في جهود التنمية المحلية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل البرامج المختلفة باعتبارها غاية حيوية للتنمية لا وسيلة

[1] أحمد رشيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

لتحقيقها فحسب، وهذه المشاركة تعني مساهمة كل من يقيم في المجتمع المحلي سواء كان من الموطنين الرسمين أو القادة في المجتمع المحلي غير الرسمين، الذين لهم تمثيل واهتمام بقضايا المجتمع (منظمات المجتمع المدني) أو الأعيان أو رجال الأعمال وأصحاب الاختصاص العلمي والفني والثقافي أومن المواطنين العاديين في رسم الخطط ومناقشتها وتنفيذها وتقويمها لان المشاركة تؤدي إلى أن تصبح المشاريع والبرامج أكثر واقعية وملامسة لتطلعات ورغبات المجتمع. [1]

5-**التقبل والتوجيه:** التنمية عملية تغيرية، تجديدية تحديثية اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتقوم على أساس الإقناع والاقتناع وبالتالي فهي تتطلب تقبلا من المجتمع وتوجيها وتوعية من المشرفين على إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، وعملية التقبل تتطلب من القائم على مسالة التنمية المعرفة العميقة والدقيقة الشاملة بالمجتمع الذي يعمل فيه من أجل التعامل الصحيح السليم مع القضايا التي تهمه والتمييز بين الفروق الفردية والاتجاهات الجماعية، ومحاولة التقرب من فعاليات المجتمع وفتح مجالات الحوار والنقاش معهم حول القضايا التي يريد مباشرتها دون فرضها بالقوة أو اللامبالاة، وبهذا العمل يستطيع توجيه المجتمع نحو الأهداف التي يرغب في تحقيقها وتغيير مواقفهم وكسب مساندتهم ونقلهم نحو التغيرات التي يريد إحداثها وهوما تؤكد عليه منظمة الأمم المتحدة بان تكون برامج التنمية معبرة عن الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي والتي يشعر بها أبناؤه ويعبرون عنها صراحة.

6- **الاستعانة بالخيرات والتجارب:** القائم بعملية تنمية المجتمعات المحلية تواجهه العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية التي تتطلب جهودا جماعية وموارد مادية لا تتوفر لديه وقد لا تقدر عليها المصالح والهيئات الحكومية التي تعمل معه وتحت تصرفه، وبالتالي فهو بحاجة إلى جميع الجهود

[1] محي الدين صابر ،" قواعد التنمية الاجتماعية "، **مجلة المجتمع** ، العدد 2، 1993، ص 71.

والمساعدات المالية والفنية لذلك يتوجب عليه الاستفادة من كل القطاعات والهيئات المتخصصة وإشراكهم في العملية التنموية، وقد وفرت السلطات المركزية للجماعات المحلية كافة الهيئات والإطارات من جميع القطاعات وجعلتهم تحت تصرف المسئولين المحليين، كما سمحت التشريعات للسلطات المحلية أن تستفيد من خبرتها وتجربتها، كما وفرت وسائل الاتصال الحديثة للتواصل العالمي والاستفادة من تجارب الدول الناجحة [1].

7-**التقويم:** يعتبر عنصرا ومبدءا أساسيا لكل عملية ونشاط ووظيفة إدارية، وأداة مهمة لخلق الطموح والدافعية، والتقويم ينبغي أن يكون بصفة دائمة ومستمرة وملزمة وجدية، للتأكد من نجاح العمل ومعرفة نقاط الضعف والقوة، والتحديات الميدانية وتحديد أسباب النجاح ومعالجة الأخطار وتذليل الصعوبات، ويرتكز التقويم على النقاط التالية:

- مدى التغير المعنوي الايجابي الذي طرا على المواطنين نتيجة اشتراكهم في عملية تنمية المجتمع.
- مدى التغير المادي الذي طرا على المجتمع نتيجة ما تم انجازه من مشاريع ومواقف وتقديم خدمات.
- مدى تناسب الإمكانيات والجهود المبذولة بالعائد منها أي المنفعة المحققة.

8-**التواصل والاستمرارية:** هو مبدأ استدامة الجهود والتطلع للمستقبل والعمل المتدرج وعدم التسرع وبالتالي تجنب الأخطار وتجاوز عقبة رفض المجتمع لبرامج التنمية خاصة ما تعلق منها بالجوانب التجديدية، وتمكن من تعود الناس على التغيرات

[1] احمد شريفي، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

الحديثة، كما تعني المحافظة على الجهود والإمكانيات واستقلالها بشكل عقلاني ولفترة زمنية طويلة تأخذ في الاعتبار حاجة الأجيال الحاضرة واللاحقة [1].

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

إن التنمية كمفهوم شامل، يضم في طياته المستوى المحلي والوطني، لا تهتم بجانب واحد فقط أنها تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي بذلك تسمى إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي من بينها:

- استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها، وهذا عن طريق استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة، وهذا بإشراك جميع فئات المجتمع كل حسب قدرته، فمشرف التنمية يبذل قصار جهده لكي تكون المشاركة واسعة دون قصرها على فئة محدودة.[2]
- تحقيق تحسين في حياة المجتمع ويتوقف مداه على تقبل أعضاء المجتمع لتبني المشروع وتواجد وتكوين خبرات ناجمة في مجالات عمل وإدارة هذا المشروع الذي يقرره المجتمع.
- تجسيد الحل التكاملي للمشاكل المحلية، فالتكامل الذي يكون بين الأفراد المجتمع بين المؤسسات العامة يكون الأساس في نجاح الحلول للمشاكل المحلية وهذا طبعا يتطلب إجراء التنسيق اللازم بين كل هذه القطاعات ومراعاة مبدأ الا شمول التواتري والمشاركة الأهلية.
- تحقق تنمية المجتمع المحلي التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، والحد من العزلة لبعض المجتمعات للاستفادة من البرامج التنموية.

[1] أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

- توفر برامج التنمية المحلية وسائل الاتصال بين المحليات والتخطيط القومي، مما يسمح بالتأثير المتبادل، وهذا من شانه أن يسمح بتعبئة الرأي المساند لبرامج التنمية الفوقية.
- توفر برامج المناخ الملائم لتنفيذ برامج التنمية القومية بما يسمح بالتوافق الايجابي للتغير الاجتماعي المقصود الذي تهدف إليه برامج التنمية بصفة عامة، وتعتبر هذه الأمور من التسهيلات الأساسية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .
- تجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية بما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع، وهذا يمهد للتخطيط الواقعي للتنمية على المستوى القومي.[1]

[1] المرجع نفسه ، ص64.

المطلب الثالث: مراحل التنمية المحلية ومعوقاتها

لتحقيق تنمية محلية فعالة يستوجب ذلك أن تمر عملية التنمية بمجموعة من المراحل، وهذا بغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة لتنمية المجتمع المحلي، وقد تواجه التنمية المحلية عدة معوقات تختلف من مجتمع محلي إلى آخر، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب من خلال تناول مراحل التنمية المحلية ومعوقاتها.

الفرع الأول : مراحل التنمية المحلية

حدد " تايلور" خمسة خطوات للتنمية المحلية وهي كما يلي:

- المناقشة المنظمة للحاجات المشتركة للمجتمع: – التخطيط المنظم – التعبئة الشاملة، – محاولة تحقيق اكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي، – محاولة تغذية المشاريع بعضها ببعض وتفصيلا لهذه الخطوات يمكننا شرحها في المراحل التي تمر بها عملية التنمية المحلية كما يلي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تهيئة المجتمع للمشرع وتشمل على ما يلي:

- المناقشة المنظمة مع الجماهير: بحيث يقوم المشرف بمناقشة مشروعه الشمولي مع أفراد المجتمع موضحا بذلك فائدته وأهدافه والدور المنوط بهم، وان يتعرف على أرائهم حول المشروع، وعادة ما تتم هذه المناقشة سواء بالاتصال بجميع المواطنين أو الاقتصاد على القادة المحلين.
- كسب ثقة الأهالي: بتحلي المشرف ببعض الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالإنجازات التي حققها المجتمع، فهذا يؤدي لدعم الثقة بينه وبين الأهالي من جهة، وزيادة ثقتهم بأنفسهم من جهة أخرى.

- التعرف على المجتمع: أي ضرورة التعرف على الجوانب المكونة للمجتمع الاقتصادية والاجتماعية، للتمكن من التعرف على الأشخاص والجماعات التي يمكن أن تدعم الأهداف التنموية للمشروع ونبذ الصراع والنزاع [1].
- تقويم جهود التنمية المحلية: وهذا يعني تقويم المشاريع التنموية السابقة، من حيث تحقيقها لأهدافها ومشاركة المواطنين فيها، وكذا الوقوف على الظروف التي أحاطت بتنفيذها.
- تشكيل جهاز التنمية: ويتم تكوين هذا الجهاز مع بعض العاملين في المؤسسات الحكومية والأصلية، وقيادات المجتمع الشعبية ذات التأثير والنفوذ والسمعة الطيبة، وبواسطة هذا الجهاز يمكن تحقيق أهداف التنمية.
- التأكد من كفاءة الجهاز: بقيام المشرف ببلورة المشروع هدفه اختيار الجهاز ومدى كفاءته، مع إشعار المواطنين وخلق التطلعات لدى المواطنين، كما أن هذه الخطوة متعلقة بنجاح المشرف في كسب ثقة المواطنين وكذا نجاحه في تنفيذ المجتمع الأول، لان هذا النجاح من شانه أن يؤدي إلى المشاركة الواسعة للمواطنين، فقد وجد الأخصائيون أن نجاع المشروع الأول يتوقف عليه نجاح برامج التنمية ومشاركة المواطنين فيها.

المرحلة الثانية: ويتم فيها التصميم المبدئي التنموية، وذلك عن طريق جمع البيانات الأساسية، واقتراح الأهداف المبدئية للخطة بصورة واضحة تعبر عن حاجات المجتمع، كما يتم في إطار هذه المرحلة أيضا تحديد أهداف الخطة التي ينبغي أن تشمل على جانبين رئيسيين يتمثلان في: إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية في المجتمع وتغير العلاقات والقيم الاجتماعية التي يمكن أن تعيق العملية التنموية، بالإضافة إلى تحقيق الحاجات التي يشكوا

[1] سفيان ريملاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

منها المجتمع، كما يعتمد هذا التصميم على مشاركة المواطنين، ثم يتم عرضها على مجلس إدارة المشروع.

المرحلة الثالثة: بعد قيام جهاز التخطيط بدراسة آراء المواطنين ومقترحاتهم، وأخذها في الحسبان في ضوء الموارد المتاحة وظروف المجتمع، يقوم هذا الجهاز بإعادة دراسة المشروعات وترتيبها في سلم الأولويات بعد المفاضلة فيما بينها لتوصل إلى إعداد الخطة النهائية، وهذه المفاضلة بين المشروعات يتم تحديدها من حيث نوعيتها وطبيعة الأماكن والإحياء التي تقام بها، وأخيرا عدد الأفراد الذين يمكنهم الاستفادة منها.[1]

المرحلة الرابعة: يتم فيها التنفيذ الفعلي لعملية التنمية، حيث يعمل خلالها الأخصائي في التنمية على تحقيق : – استثارة الرغبة في سكان المجتمع لإحداث التغير، – إحداث التغير المطلوب، – تثبت التغير واستمراره، كما يتم في هذه المرحلة توزيع المسؤوليات على المواطنين حسب المهارة والرغبة والاستعداد، فلا يجب أن يستبعد عامل إلى جماعة معينة، إلا إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، كما يجب أن يراعي في توزيع المسؤوليات عدم التدخل والتضارب، ومن الأفضل تدريب الأفراد على الأعمال قبل البدء في العمل.

المرحلة الخامسة: تهدف إلى التأكد من البرامج التي تم الاتفاق عليها في الخطة والتعرف على اتجاهات سير العمل ومعدلات أدائه، ولعملية المتابعة أهداف منها توفير بعض المعلومات التي كانت غير متوافرة في البداية، مما يؤدي إلى إدخال بعض التحسينات عليها، كما تفيد في تقوية الثقة بين المواطنين وبين الأجهزة التنفيذية، ذلك أن المواطن العادي أكثر اتصالا بمجالات الخدمات عنه في مجال الإنتاج.

المرحلة السادسة: مرحلة التقويم هو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة تأثير برامج التنمية الاقتصادية في النطاقين القومي والمحلي على السواء، إذن فبعد أن تتم عملية تنفيذ

[1] المرجع نفسه ، ص 52.

المشروع يجب أن تتم عملية التقويم لأدراك فيما إذ حقق المشروع أهدافه أولا والى أي مدى قد وصل إلى ذلك، ويتم التقويم بإحدى الطريقتين:

- مقارنة المجتمع الذي تمت فيه عملية التنمية بمجتمع ضابط آخر تتشابه به فيه كل العوامل متغير البرنامج وتتم المقارنة بينهما، ثم تستخدم نتائج المقارنة في التقويم.
- يتم التقويم لمقارنة المجتمع بنفسه قبل وبعد تنفيذ البرنامج، مع قياس اتجاهات المواطنين للكشف عن مدى التقدم.[1]

الفرع الثاني: معوقات التنمية المحلية

تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد نفسه ومن مرحلة زمنية لأخرى وذلك بتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية لكل مجتمع، ولهذا أسسا تصنيفية كثيرة يعتمد عليها الباحثون في هذا المجال، فهناك من يقسم معوقات التنمية المحلية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهناك من يرجع هذه المعوقات إلى عوامل ثقافية وحضارية بمعنى دراسة المشكلات المحلية والخارجية التي يمكن أن تعرقل المسار التنموي، باعتبار أن التنمية عملية تغير حضاري وغيرها من التصنيفات الأخرى، إلا أننا نجد معظم الباحثين يرجعون أهم المعوقات التي تعترض التنمية المحلية إلى العوامل التالية:

1- **العامل الديمغرافي:** حيث يمثل النمو المتزايد للسكان، احد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية الشاملة للمجتمعات النامية – لا سيما المستوى المحلي – تعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز اثر زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجيات المتجددة التي تتولد من هذه الزيادة والتي يصعب تلبيتها، خاصة إذا صاحبها قلة الموارد المحلية، ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة إلا من خلال إتباع سياسة نوعية للمواطنين، لبحثهم على تحديد النسل أو على الأقل تنظيمه، بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهد لرفع الإنتاج

[1] المرجع نفسه ، ص 53.

وخلق مناصب عمل جديدة، تستطيع استيعاب هذا النمو المتجدد للسكان الذي أصبح يشكل عيبا كبيرا على معظم الدول المتخلفة، التي تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية الناجحة، التي تساعدها في الوصول إلى تنمية شاملة.[1]

2-**العوامل الاجتماعية:** من أهم العوامل التي يمكنها عرقلة التنمية المحلية ما يلي:

- النظم والأبنية الاجتماعية السائدة: كنظام الملكية السائد في معظم المجتمعات المحلية والذي قد يقف أمام تنفيذ المشروعات التنموية، نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها واختلاف الأسس التي تقوم عليها وكذلك نظام القرابة الذي يركز على الولاء في العائلة ويضعف روح التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي، مما يولد المحسوبية والمحاباة وغيرها من الظواهر السلبية التي يكون سببها النظم والأبنية الاجتماعية السائدة في المجتمع المحلي.
- التنظيم الديني: حيث يمكن هذا العامل محفزا جيدا للتنمية المحلية، كما يمكن أن يكون عائقا كبيرا يصعب تخطيه، إذا ما تعارضت بعض مبادئه مع السياسات التنموية المتبعة في المجتمع المحلي، بالكثير من المشروعات التنموية، لاقت الفشل الذريع بسبب تعارضها مع إحدى القيم الدينية السائدة في المجتمع المحلي، كإنتاج بعض السلع المحرمة أو المنتجات المستنكرة من طرف الأفراد المحليين.
- الصراع على السلطة داخل المجتمع المحلي: بين السلطة التنفيذية وبين الإدارة القائمة على تنفيذ وتخطيط مشروعات التنمية المحلية، مما يؤدي إلى ظهور نوع من النزاع والشقاق والذي يجعلهم يحيدون عن الهدف الرئيسي الذي يفترض أن يكون تنمية للمجتمع وتحسين الحالة المعيشية لأفراده، وترقية نوعية حياتهم.[2]

---

[1] محمد خشمون ،" مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة "، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة قسنطينة 2010-2011) ، ص 115.

[2] المرجع نفسه.

5-**العوامل الثقافية:** يمكن تلخيص أهم العوامل الثقافية التي من شانها عرقلة مسيرة التنمية المحلية كما يلي:

- التقاليد السائدة في المجتمع المحلي: خاصة تلك التي تشجع التمسك بالقديم وبكل ما تركه الآباء والأجداد، مما يكون اتجاها سلبيا معارضا لكل تغير أو تجديد أو تحديث بالإضافة إلى تلك التقاليد، التي تسلم وتؤمن بالقضاء والقدر دون أن تحاول بذل ادني جهد لمحاولة تغيير الأوضاع والظروف نحو الأحسن، وذلك بعكس ما تتطلبه التنمية من عمل وجد، لمحاولة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمة أفراد المجتمع.
- المعتقدات السائدة لدى أفراد المجتمع المحلي: تلعب المعتقدات السائدة في المجتمع دورا كبيرا في إعاقة برامج التنمية المحلية، خاصة في مجال الزراعة التي تلقى فيها المشروعات الزراعية الحديثة مقاومة كبيرة من الأفراد المحليين، نتيجة المعتقدات السائدة بينهم والتي تشجعهم على التمسك بالمحاصيل القديمة وتجنب كل ما هو جديد.
- القيم الاجتماعية والثقافية: يجب مراعاة القيم من طرف المخططين للتنمية المحلية كثيرا، خاصة تلك المتعلقة بأنماط الاستهلاك والعمل والإنتاج،,, وكل من شانه أن يؤثر على الأعمال التنموية في المجتمع المحلي.
- العوامل النفسية: ترتبط هذه العوامل أساسا بقبول التجديدات أو رفضها الشيء الذي يرجع إلى مسائل نفسية، تتمثل في إدراك الجديد وطريقة النظر إلى القديم، بكثير ما لاقت مشروعات التنمية المحلية، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية أو الصحراوية الكثير من الاعتراض والمقاومة من طرف الأفراد، نتيجة لظهور اتجاهات نفسية بينهم تتمثل في عدم ثقتهم في الأجهزة الحكومية التي تشرف على انجاز المشروعات، وذلك لاعتقادهم أن الحكومة لا تهتم بمصلحة المواطنين بقدر ما تهتم

بتحصيل الضرائب وتجنيد الشباب إجباريا ...كما أن تحقيق النتائج الموجودة من المشروعات التنموية في المجتمع المحلي أو تأخرها، يولد إحساسا أو شعورا بعدم الرضا لدى السكان، مما يزيد من فقدانهم للثقة في الهيئات الحكومية المشرفة وفقا عسهم عن المساهمة مرة أخرى في تلك المشروعات، والعوامل النفسية جد مهمة في تحقيق وانجاز التنمية المحلية، لذا يجب أخذها بعين الاعتبار عند القيام بأي مشروع تنموي لأنها من الممكن إن تشكل عائقا في وجه تنمية المجتمع المحلي [1].

6- العوامل الاقتصادية (المادية والفنية): تتعلق هذه العوامل أساسا بالخدمات والعمليات التخطيطية الاقتصادية وتنفيذها كما ترتبط أيضا بظروف البيئة المحلية والموارد المتاحة فيها، فإذا كانت العوامل الطبيعية والمناخية في المجتمع المحلي غير ملائمة للنشاطات الزراعية والاقتصادية، فإن هذا يعتبر عائقا يصعب تخطيه لما يتطلبه من إمكانات مالية وطاقات بشرية كبيرة قد تضعف من الجهد الضروري الذي يجب إن يوجه أساسا للتنمية المحلية، فكلما كانت البيئة الطبيعية والخصائص المناخية ملائمة للنشاط التنموي الفلاحي أو الزراعي أو حتى الإنتاجي كما زاد مردود المشروعات التنموية والعكس يؤدي إلى العكس فالبيئة الطبيعية تتدخل بقوة في تشكيل مختلف النظم الاجتماعية.

كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني ونقص الخدمات الصحية والتعليمية والترقيمية يشكل عائقا معتبرا، أمام مجهودات التنمية المحلية خاصة أمام إلحاح الأفراد المحلين على توفيرها وعزوفهم عن أي مشروع تنموي آخر لا يستجيب بشكل مباشر لهذه الاحتياجات وذلك لاعتقاد هؤلاء الأفراد أنها تحتل الأولوية، هذا بالإضافة إلى الأعباء المالية الكبيرة التي تتحملها الهيئات الحكومية، مما يعرقل المسيرة التنموية في المجتمع المحلي التي تهدف أساسا إلى إخراج أفراده من حالة الركود إلى حالة الإنتاج أمام التنمية المحلية، خاصة

[1] المرجع نفسه ، ص ص 115-116.

إذا لم تبنى على الأسس العلمية المدروسة، ولم تبنى على أولوية تلبية المطالب التي تشكل الهدف الأساسي لعملية التنمية المحلية في المجتمع[1].

7- **العوامل التكنولوجية:** إن الهوة بين العالم والمتقدم والنامي كبيرة جدا في ميدان التكنولوجيا بسبب ما حققته هذه الأولى من تقدم كبير أدى إلى زيادة الإنتاجية كدول أوروبا وأمريكا وهذا في القرنين التاسع عشر والعشرين، وتستمر هذه الهوة إذ لم تبذل الدول جهودا مضاعفة للارتفاع بمستواها في ميادين الإنتاجية، ويرى الخبراء انه يمكن تدارك هذه الوضعية المزرية، مثال في ميدان الزراعة إذ تم إدخال تحسينات فنية بسيطة وقليلة التكاليف كاستخدام المبيدات والمخصبات، حيث يمكن إن يرتفع الناتج بنسبة 50% في ظرف عشر سنوات، لكن هذه الخطوة من الصعب تحقيقها، نظرا لتدني المستوى التعليمي للمزارعين، وعدم تمكنهم من الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي كذلك عدم ملائمة الإطار الاجتماعي لها، إذ لا يمكن تحقيق التقدم الاقتصادي، ما لم يكن الإطار الاجتماعي والتنظيم الاقتصادي حافزين على النشاط والعمل والابتكار وكذلك عدم توفر رأس المال لشراء الوسائل التقنية الحديثة سواء بالنسبة للدولة أو المنتجين.

كما تعاني هذه الدول من عوائق مرتبطة بأجهزتها الإدارية من أهمها: – عدم التنسيق الجيد بين الأجهزة العامة في البيئة،– الاعتماد على دراسة احتياجات المجتمع مكتبيا دون الرجوع إلى الواقع الفعلي، – عدم توافر القيادات والكوادر الفنية المناسبة، – سعي كل جهاز لتحقيق أهدافه الخاصة المركزية في إصدار القرارات[2].

[1] المرجع نفسه ، ص 117.

[2] سفيان ريملاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل تبيان أهمية التنمية المحلية من خلال تقديم تعاريف لتحديد مفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، بهدف توضيح الفرق أو التكامل بين التنمية القومية والتنمية المحلية بالإضافة إلى التطرق إلى مقومات ومجالات التنمية المحلية وصولا إلى المبادئ التي ترتكز عليها والأهداف التي تعبوا إلى تحقيقها، وفي الأخير استعرضنا مراحل استراتيجيات التنمية والمعوقات التي تقف في وجه تحقيق أهداف التنمية المحلية.

نستنتج من كل هذا إن التنمية ليست نموذجا واحدا، وإنما تتعدد وتتفرع طرقها واتجاهاتها، تختلف باختلاف الكيانات والإمكانيات الكامنة داخل كل كيان أي أنها تتضمن شرطين.

- حيث يكمن الأول في ضرورة إزالة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية والكامنة.
- الثاني هو توفير الترتيبات المؤسسة التي تساعد على نمو الإمكانيات المنبثقة.

إذن فالتنمية، عملية شاملة ومتكاملة " تشمل في آن واحد النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ذلك إن الاقتصاد والمجتمع والثقافة والتربية هي جوانب لواقع واحد، وهذا يستلزم معالجة التنمية باعتبارها مجتمعية، تتعلق بكل مجالات الحياة الاجتماعية بمعناها الواسع ...

إن ما يسمى بالاقتصادي هوما هيئ في الاجتماعي، وكذلك الشأن بالنسبة للثقافي فهو ملازم للاجتماعي مثله مثل السياسي.

وقد عني شمولية التنمية، أنها تتم على المستوى القومي والمحلي، أي أنها تشمل المجتمعات المحلية بقطاعيها الرئيسي والحضري، على اعتبار أن تنمية المجتمعات المحلية هي جزء من التنمية القومية ومؤشر هام يدل على نجاحها أو فشلها، فهي تمثل نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، خصوصا إذا كان المجتمع مترامي الأطراف، ومتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد المختلفة، ومع التقدم السليم لفهم السياسات المحلية، تبين أن الخطة العامة يمكن أن تشمل على المبادئ العامة للمشروعات والبرامج وترك التطبيقات المحلية للمحليات.

الفصل الثالث:

دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

المبحث الأول: المتغيرات والدعائم الدافعة لتصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

المبحث الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

المبحث الثالث: معوقات المجتمع المدني وآليات تفعيل دوره في تحقيق التنمية المحلية

ارتبط مفهوم المجتمع المدني لحقبة زمنية طويلة بمفهوم الدولة، وشغل حيزا مهما في الفكر السياسي الغربي والعربي، ليعود اليوم وبقوة ليرتبط بمفهوم التنمية، بمختلف أشكالها وميادينها، إذ يعتبر المجتمع المدني محرك للعملية التنموية وذلك في ظل توفر البيئة الديمقراطية التي تساهم في فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية، وكذلك يعتبر أحد آليات تفعيل التنمية في بعديها الوطني والمحلي، فكلما زادت قوته وحضوره كلما زادت فرص نجاح هذه التنمية، ولذلك كان المجتمع المدني هو الأداة الأكثر فعالية في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وذلك لكونه قناة تواصل بين مطالب المواطنين واحتياجاتهم وبين الدولة ودرجة استجابتها لهذه المطالب إضافة إلى أنه يوفر بيئة سليمة للتنافس ويعمل على مراقبة السلطات المحلية وحتى الحكومة ومساءلتها، ولذلك لا يعتبر المجتمع المدني درعا واقيا لنجاح البرامج التنموية فقط، وإنما يضمن نجاحها واستمرارها، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يساهم بها المجتمع المدني في التنمية خاصة في بعدها المحلي.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، إذ يتناول المبحث الأول المتغيرات الدافعة لتصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية ودعائمه في تحقيقها، أما المبحث الثاني فيتناول مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال تناول مجالات مساهمته في التنمية المحلية، ودور مؤسساته في التنمية المحلية، ودوره في مكافحة الفساد على اعتباره عائق في وجه التنمية، لنتناول في الأخير معوقات المجتمع المدني التي يواجهها في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: المتغيرات والدعائم الدافعة لتصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

لقد أصبح المجتمع المدني في الوقت الراهن يلعب دورا هاما في مساندة الحكومة وتكملة نشاطها في خدمة المواطن وتحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الدولة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي (مؤسسات المجتمع المدني)، وأصبح هذا الأخير شريكا للقطاع الحكومي، ونحاول من خلال هذا المبحث توضيح المتغيرات الدافعة لتصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية هذا في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فنتناول فيه دعائم المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: المتغيرات الدافعة لتصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

برزت في السنوات الأخيرة المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في التنمية المحلية خاصة بعد النمو غير المسبق في العدد والمجال، والجدير بالذكر أنه رغم وجود المنظمات غير الحكومية منذ بداية القرن التاسع عشر واهتمامها بقضايا مثل مناهضة العبودية، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة شهدت تحولا محوريا نقلة كمية وكيفية في واقع المنظمات غير الحكومية، وقد دفع ذلك أحد علماء السياسة المعنيين بهذه الظاهرة وهو "سالمون" أن يطلق على هذه الظاهرة الثورة التنظيمية العالمية (Global Association Révolution) وقد واكب ذلك إعادة تعريف لدور المنظمات غير الحكومية في خطاب التنمية، كما تم النظر إليها على أنها تمثل مقتربا حقيقيا لتمثيل الجماعات المهمشة، وعلى صعيد ثان فهي من وجهة نظر بعض الباحثين تتمتع بمزايا نسبية عديدة تجعلها أكثر فعالية من الدولة والسوق معا في عملية تخصيص الموارد وفي عملية التنمية، فضلا عن أنها تمتلك أساليب أكثر فعالية، في الوصول إلى الفقراء، فإن طريقة عملها تتسم بالمرونة، في

الاستجابة للاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية، كما أنها تتمتع بمهارات أكثر إبداعا في التعامل مع المشكلات، بالإضافة إلى تماسها مع الناس بطريقة مباشرة من خلال تبني منهج قائم على المشاركة القاعدية[1] وهناك مجموعة من المتغيرات الدافعة لتصاعد دور المنظمات غير الحكومية في التنمية وهي:

الفرع الأول: دولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها

اتجهت دول الغرب الرأسمالي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 وتحت تأثير اسهامات كينز الاقتصادية إلى الدعوة إلى تدخل الدولة في مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة من أجل انقاذ النظام الرأسمالي من أزمته، وقد نتج عن هذا التدخل نشوء ما أطلق عليه دولة الرفاهة الاجتماعية إذ تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية للشعب، واستم هذا الوضع حتى بداية السبعينيات حتى بدأت أزمة النظام الرأسمالي والتي عرفت بأزمة دولة الرفاهة وتجلت في الضعف الاقتصادي للدول الصناعية، برز تيار فكري محافظ يرجع هذا الوضع إلى التوسع في دور الدولة في الحياة الاقتصادية وجاء نجاح حكومة تاتشر في بريطانيا عام 1979، ثم انتخاب ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 تأييدا لهذا التيار الذي يرغب في حكومة أصغر، ثم انفجرت كل مشاكل الدول الاشتراكية وخاصة في السنوات الأخيرة من الثمانينيات ودعمت هذا الاتجاه، وبذلك تكاتفت الظروف نحو الأخذ بإيديولوجية جديدة في السياسات الاقتصادية امتد تطبيقها لاحقا في الدول النامية، إذ بدأ يتردد الحديث عن ضرورة تحقيق التوازن المالي والنقدي على مستوى الاقتصاد الكلي، وأيضا الاصلاح الهيكلي الذي يتطلب الأخذ باقتصاد السوق وخلق المناخ الاستثماري المناسب سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي، وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في معظم الدول النامية، أن تأخذ منذ الثمانينات وبوجه خاص في التسعينات بهذا التوجه الجديد

[1] هويدا عدلي، "فعالية مؤسسات المجتمع المدني و تأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية"، ندوة: دولة الرفاهية الاجتماعية، (28-30 نوفمبر 2005)، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 3-4.

نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد والحد من الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وغيرها.[1]

ومع فشل الخطاب الذي يركز على دور الدولة في التنمية والمتأثر بالمدرسة الكينزية، فقد أدت النتائج المتواضعة التي حققتها خطط وبرامج التنمية والتي قامت بها الحكومات لتحقيق التغيير المجتمعي السريع إلى إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للتنمية، فهذه التنمية الكلاسيكية التي كانت تعتمد على دور مركزي للدولة لم تصل آثارها للمستويات المحلية والقاعدية ولم تتح الفرصة لقوى الإبداع أن تظهر، ولذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي والتركيز على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وقد برزت في هذا الإطار مصطلحات جديدة مثل التمكين، والمشاركة الشعبية، والتنمية المستدامة، كما تبلورت استراتيجيات تنمية جديدة تعتمد في صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين مثل المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني[2].

ليبرز المجتمع المدني كإطار لهذه التنمية البديلة وبخاصة بعد الدور الذي لعبه في قلب أنظمة عسكرية في أمريكا اللاتينية وأنظمة شمولية في شرق أوروبا، بل تحول إلى الرهان الجديد لتحقيق الحرية السياسية والاجتماعية وتخفيف الفقر وتمكين المهمشين، ويمكن القول أن تبلور دور المجتمع المدني كفاعل رئيسي ارتبط بالسياسات الاقتصادية الليبيرالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا في الثمانينيات، هذه الليبيرالية التي مثلت تغيرا أساسيا في التنظير حول دور الدولة في التنمية وقد ساهم في صياغة مبادئها

[1] حازم الببلاوي،" النظام الاقتصادي الدولي المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة"، **عالم المعرفة**، العدد 257، 2000، ص ص 111-112.

[2] هويدا عدلي، العمل الأهلي العربي بين ضغوط المتغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطي، المحرر: صابر نايل، القاهرة: البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، 2000، ص 116.

المؤسسات المالية الدولية، حينما أكدت على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية والديمقراطية معا.[1]

وفي هذا الإطار بدأت حركة تشجيع تأسيس المنظمات المجتمع المدني على تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين، بيد أن هذا التشجيع شكلته رؤى مختلفة فقد نظرت الحكومات المحافظة مثل بريطانيا في الثمانينات إلى نشاط هذه المنظمات باعتباره بديلا عن الدولة ومنقلا عنها، وبالفعل زاد إسهام منظمات المجتمع المدني في بلدان عديدة مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها في مجال الصحة والتعليم والثقافة ومساعدة الفقراء.[2]

وهكذا تبلور للمجتمع المدني والذي أطلق عليه كثير من الباحثين القطاع الثالث دور اقتصاديا يشارك الدولة والسوق معا (القطاعين الأول والثاني) في التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وهذا من خلال بلورة شراكة مؤسسية بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في التنمية.

الفرع الثاني: النظام العالمي وتحولاته

منذ عقد التسعينيات لم يعد الخطاب المتعلق بدور المجتمع المدني يركز على ملء الفراغ الذي انسحبت منه الدولة بعد تطبيقها سياسات التحرير الاقتصادية، ولكنه تطور إلى التأكيد على ضرورة قيام المجتمع المدني بدور في عملية التنمية جنبا إلى جنب مع المؤسسات الحكومية، وعلى هذا يمكن القول إنه لم تكن أزمة دولة الرفاهة هي السبب

[1] هويدا عدلي،" فعالية مؤسسات المجتمع المدني و تأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية"، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] شهيدة الباز، المنظمات الأهلية على مشارف القرن الحادي و العشرون، القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، 1997، ص ص17-18.

الأساسي والوحيد للتعويل على دور المجتمع المدني في التنمية، لكن كان بجانب ذلك التحولات الجذرية التي طرأت على النظام العالمي.[1]

من هذه التحولات الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية خاصة مع دول العالم الثالث من خلال قيامها بتوجيه المعونات مباشرة للمجتمع المدني في هذه البلدان وعلى الصعيد المقابل كانت هناك ضغوط موجهة من منظمات المجتمع المدني على بعض المؤسسات المالية الدولية لتعديل أجندتها ومنهجيتها في العمل مع البلدان النامية، وعلى سبيل المثال كان البنك الدولي يساهم في إقامة عديد من البرامج الصناعية التي تضر بالسكان الأصليين وبالبيئة في بعض البلدان، وتحت ضغوط هذه المنظمات امتنع البنك الدولي عن تمويل مثل هذه المشروعات في البلدان مثل الهند وماليزيا، وغيرها وبدأ يتعاون معها.[2]

والجدير بالذكر أن البنك الدولي استمر لعدة عقود برفض المطالب والأصوات المنادية بالتغيير من قبل المجتمع المدني، إلا أنه وفي خلال التسعينيات اشتركت أكثر من 150 منظمة في حملة قوية لحث البنك الدولي على مزيد من الانفتاح والشفافية وتشجيع خفض الديون واتباع استراتيجيات ائتمانية أكثر عدلا وأقل تدميرا للبيئة، وقد نجحت هذه الضغوط إلى حد كبير في دفع البنك الدولي عام 1994 إلى إعادة النظر في أهدافه وطرائق عمله فحوالي نصف مشروعات الاقراض الخاصة بالبنك تتضمن بنودا وتدابير

[1] هويدا عدلي،" فعالية مؤسسات المجتمع المدني و تأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] المرجع نفسه.

خاصة بمشاركة منظمات المجتمع المدني مقارنة بحوالي 6% في الفترة من 1973-1988.[1] وأصحبت المشاركة المدنية لآن جزءا لا يتجزأ من استراتيجية البنك الدولي.

ويتخذ حاليا البنك خطوات مدروسة لإشراك مجموعة أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا من المنظمات والدوائر المعنية في المجتمع المدني على الأصعدة العالمية، الوطنية المحلية.

في صعيد آخر كان للأمم المتحدة دورها هي الأخرى في تصعيد أهمية دور المجتمع المدني والذي تمثل في المؤتمرات العالمية التي انعقدت في التسعينات، فقد ضهد هذا العقد عديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة مثل مؤتمر التنمية والبيئة في البرازيل عام 1992 والذي عرف بقمة الأرض، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية في كوبنها عام 1995، والمؤتمر الرابع للمرأة في بيجين عام 1995، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول عام 1996، وقد تناولت توصيات تلك المؤتمرات قضايا عديدة تركزت بالأساس حول التنمية الاجتماعية المستدامة كما أشار إلى مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسات الحكومية، بالتعاون مع المجتمع المدني.

وبذلك استقر في وجدان الخطاب العالمي أن هناك مسؤولين عن التنمية هما الحكومات والمجتمع المدني، فعلى سبيل المثال في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام 1994 تمت الإشارة إلى أنه ينبغي على الحكومات والمنظمات الحكومية، الدولية أن تتحاور مع منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار، وفي مؤتمر كوبنهاجن وردت الإشارة إلى ضرورة توافر مساهمة أوسع من جانب المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ القرارات التي

[1] زينب عبد العظيم، العولمة والمنظمات غير الحكومية، المحرر: نجوى سمك، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002، ص 67.

تتحكم في سير المجتمع، وتعزيز قدرة المجتمع على المشاركة الفعلية في تخطيط ووضع برامج التنمية الاجتماعية وفي اتخاذ الاجراءات والوصول إلى الموارد اللازمة لتنفيذها.[1]

وأخيرا جاءت العولمة بتحليلها وتحدياتها وأبرزها الثورة الهائلة في الاتصالات والتي أدت إلى كسر احتكار الدولة للمعلومات وإلى فتح أكثر مناطق العالم عزلة أمام شبكات الاتصال العالمية، مما فتح المجال أمام البشر أن يتحاوروا معا وينظموا أنفسهم، كما أصبح من المسلم به قيام كثير من منظمات المجتمع المدني خاصة المندمجة في شبكات عالمية في توظيف المجتمع المدني العالمي للضغط على الحكومات خاصة في قضايا للحريات وحقوق الإنسان.[2]

ولم تكن المنطقة العربية بمعزل عن هذه المتغيرات فقد شهدت العقود الأخيرة، من القرن العشرين صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس منظمات المجتمع المدني، وقد كان ذلك نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية، بعضها له سمة عالمية وأخرى محلية، ويمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل أسهمت في هذه الصحوة:

أولهما السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينات والتي كان من أبرزها تخلي الدولة على جزء كبير من الدور المحوري الذي كانت تشغله اقتصاديا واجتماعيا، وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية.

أما المجموعة **الثانية** من المتغيرات فمرتبطة بالتحولات الديمغرافية والاجتماعية التي عرفتها تلك البلدان مثل تزايد السكان وما يفرضه ذلك من احتياجات جديدة فضلا عن النمو الحضري الذي لم يواكب تنمية اقتصادية وغيرها من التحولات.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 67-68.

[2] المرجع نفسه، ص 68.

تدور المجموعة **الثالثة** من المتغيرات حول دور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم، وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع منظمات المجتمع المدني بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وانقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي، كالدور الذي لعبته منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية.

وبفعل هذه التغيرات طرأت تحولات جذرية كما وكيفا في أوضاع المجتمع المدني العربي، فقد تزايد عدد المنظمات بنسب كبيرة في بعض الأقطار العربية مثل مصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب، حيث قدر عدد منظمات المجتمع المدني وفقا إلى التقرير الصادر عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية العربية لسنة 2003 بـ 230 ألف منظمة عام 2002، ولم تقتصر التحولات على الجانب الكمي بل تجاوز ذلك إلى تحول كيفي يتعلق بأنشطة وفعاليات المجتمع المدني، بالإضافة إلى ذلك نشطت منظمات المجتمع المدني في مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية مثل عمالة الأطفال، وأطفال الشوارع والإدمان، كما صاحب هذه التحولات خطاب سياسي داعم لهذه المنظمات ودورها في التحول الاقتصادي، وضرورة بناء شراكة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والتي كان أبرز تجلياتها قيام الحكومات بإنشاء عديد من المشروعات لمنظمات المجتمع المدني. [1]

[1] أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للمجتمعات الأهلية العربية، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994، ص11 .

المطلب الثاني: دعائم المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

من أجل تدعيم منظمات المجتمع المدني في القيام بدورها لتفعيل التنمية المحلية ويصبح بإمكانها أن تمارس ضوابط على سلطة الحكومة، ويمكنها أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، والتوفيق بين المصالح وإيصال الخدمات الاجتماعية التي تمكنها من تعزيز الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة لا بد أن تتوفر على الوسائل التالية:

الفرع الأول: الإطار القانوني-السياسي

ونقصد به المنظومة القانونية والسياسية التي توفر الحماية والحرية لمؤسسات المجتمع المدني وتسمح لمختلف القوى الاجتماعية بالتعبير عن آرائها واتجاهاتها المختلفة بطريقة سليمة، ويتحدد المجتمع المدني بغض النظر عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بمتغيرين أساسين هما الحرية والقانون، الحرية بوصفها وعي الضرورة وموضوعية الإرادة، وإمكانية الاختيار، والقانون بوصفه تسوية تاريخية بين قوى ومصالح متعارضة ومن ثم فإن المجتمع المدني هو مملكة الحرية، والدولة في مملكة القانون لذلك فإن المجتمع المدني يحتاج إلى إطار قانوني ينظم ويضمن حريته، ويمكنه من ممارسة نشاطه بمعزل عن تدخل الدولة[1] وإن تمتع منظمات المجتمع المدني بنظام قانون يمكنها من أداء مهامها من جهة كما بإمكانه ترتيبها إلى درجة تجعلها تحقق الغاية من وجودها، فمنظمات المجتمع المدني كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى جو ديمقراطي يرتكز إلى التعددية السياسية والمدنية ويستند إلى نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات في إطار حرية الأفراد وحقوقهم، ففي ظل النظام يمكن أن تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتحقيق تنمية حقيقية.

[1] عبد القادر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 201.

كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تمولها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها، بحيث يؤدي هذا إلى احترام حقوقها، وإدخالها واشراكها في التنمية الشاملة، ومن ثم فإنه يتحقق معنى المشاركة الشعبية التي تسهل للمواطنين باختيار الأهداف العامة للمجتمع، والدعم الفعلي لتحقيق هذه الأهداف، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق قوة خارج البناء السياسي الرسمي للمجتمع، تكون مؤثرة في صياغة قرارات المجتمع ومشاركته فيها، توازيا مع القطاع الحكومي، وعليه فإن توافر هذه المبادئ والقواعد القانونية والسياسية سيؤدي إلى تحقيق النظام الديمقراطي، وترسيخ القيم الديمقراطية التي تمكن مؤسسات المجتمع المدني من دعم عملية التنمية المحلية.[1]

الفرع الثاني: الإطار الاقتصادي والاجتماعي

إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع، وعلى قدرته التوزيعية العادلة للثروة المادية بين الأفراد، وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية، فهو مجتمع مدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن فكرة ومفهوم المجتمع المدني حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية ذات المستوى الاقتصادي العالمي والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية، على عكس الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية، كالدول العربية التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي، وخلق فطاع خاص يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول أتاح الاستثمار بالثروة في بد الأقلية وهذا ما ساهم في زيادة معدلات للفقر والبطالة وانتشار الفساد الذي ساهم في تخلف هذه الدول و تدني مستوى الخدمات واستفحال ظاهرة البيروقراطية هذه المظاهر تكون عائق أمام المجتمع المدني في تحقيق

[1] المرجع نفسه، ص ص 202-203.

التنمية الوطنية أو المحلية وبالتالي فتفعيل دور المجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من حاجياتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة، وفقا لاستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية، تأخذ بالاعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة.

الفرع الثالث: الإطار الثقافي

مما لا شك فيه أن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية، تستقل رسميا عن السلطات العامة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ما لم تعزز بل سبقتها ثقافة مدنية، مبنية على منظومة قيمية سائدة في المجتمع، لأن المجتمع المدني قبل كل شيء هو مجتمع ثقافة، وقيم أفكار ترسخت في ذهنية الأفراد وتبلورت في شكل توجهات فكرية، تطلبت تنظيما وتوجيها، كما أن تكوين المجمع المدني يرتبط بنظام القيم، ولاسيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية، ونمط العلاقات الانسانية التي تقوم على ثقافة التسامح التي تتطلب الاحترام وعدم التعصب، كما تعمل على دمج أفراد المجتمع للمزيد من الانصهار الاجتماعي وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية، حيث تكون المساواة في الحقوق والواجبات نصا وعملا، حيث يتطلب هذا وجود تفاعل بين أفراد وجماعات المجتمع الحوار وترسيخ قيمه الكفيلة بتوليد العقلية الديمقراطية وهذا يستدعي الابتعاد على ثقافة العنف والتهميش والاقصاء والاتجاه صوب الاعتماد على الإرادة الجماعية الفاعلية والواعية، وعليه فإن فاعلية منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى قيم وثقافة، سياسية داعمة للعمل الجماعي الذي يدعم بدوره المشاركة في العمل السياسي، حيث أن علاقة الثقافة بمؤسسات المجتمع المدني هي علاقة تأثر متبادل.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص 203-204.

المبحث الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

إن التغيير الذي حدث في السنوات الأخيرة يشمل على مؤشرات كيفية كحرية الإنسان، المشاركة السياسية، نوعية الحياة، فضلا عن الجوانب الثقافية، كل هذا التغيير في الأدوار بحيث لم تعد التنمية مسؤولة الحكومة حدها بل تم نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي (مؤسسات المجتمع المدني)، على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أصبح شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في التنمية المحلية.

وهذا ما دفع القطاع الحكومي بالاهتمام المستمر بالمجتمع المدني سواء الدول المتقدمة أو النامية ففي المملكة المتحدة مثلا وقعت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني اتفاقا رسميا يقضي بإدامة الاتصالات وتوضيح الأدوار من خلال التأسيس لمنتديات دائمة.[1]

أما على المستوى الأكاديمي فيظهر الاهتمام بالمجتمع المدني من خلال عدة أبحاث ميدانية، كالبحث الميداني للأكاديمي الأمريكي " روبرت بوتنام **(robert Putnam)** في كتاب صدر له بعنوان" جعل الديمقراطية تعمل: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة" يعتبر فيه المجتمع المدني بمثابة " رأس المال الاجتماعي" وقد وجد بوتنام من دراسته الميدانية التي استمرت حوالي عشرين عاما أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطا وثيقا " برأس المال الاجتماعي" أي بقوة المجتمع المدني فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضائها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات تتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية، بل ويذهب الباحث إلى ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصرية، من ممارسات " جمعيات الادخار" وهي نموذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني، وتقوم هذه الجمعيات على نفس المبدأ العام الذي يحكم المجتمع المدني عموما ، كالإدارة

[1] قوي بوحنية،" دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات،(16-17 ديسمبر 2008)، ص4.

الحرة في المشاركة والإقرار بحق الآخر في أن يراعي مصالح والثقة المتبادلة بين الأعضاء حتى وإن لم تجمعهم علاقة قرابة.[1]

وهناك بعض الدراسات الميدانية التي دعمت أطروحة " بوتنام" كدراسة الباحثة " ليزا يونغ" (Young Liza) حيث أقرت بوجود علاقة بين الفعل المدني ومستويات العالية للثقة في الحكومة.

وفي هذا الإطار أجريت دراسة في بريطانيا من قبل "Henley centre" يتبين أن الثقة العامة في الخدمات المدنية الحكومية تراجعت من 46% عام 1983 إلى 22% عام 2000، وثقة المواطن ازدادت في المنظمات التطوعية .

ففي دراسة أجرتها "organization national counciflor Voluntray" في لندن وجدت أن 91% من المواطنين يثقون في المنظمات التطوعية، وازداد العمل التطوعي كثافة من ساعتين ونصف يوميا عام 1991 إلى أربع ساعات يوميا عام 1997. [2]

ومن هنا يبرز الدور المهم والأساسي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية ، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال التطرق في المطلب الأول إلى دور المجتمع المدني في مختلف مجالات التنمية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، وفي المطلب الثاني سنتناول الدور الخاص بمؤسسات المجتمع المدني، ثم ننتقل في الأخير إلى دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد باعتباره أحد أهم معيقات التنمية.

[1] مرسي مشري، مداخلة بعنوان: " المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آلية تفعيلية" ، كلية العلوم السياسية والإدارية ، جامعة الشلف، 20أوت 2008، ص7.

[2] قوى بوحنية، مرجع سبق ذكره، ص10.

المطلب الأول: مجالات مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية

إن من بين الأهداف التي يسعى إليها المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية هو الرقي بالإنسان سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا، مع تحسين الظروف البيئية التي يعيش فيها.

الفرع الأول: التنمية السياسية

لمنظمات المجتمع المدني دورا كبيرا في تحقيق الديمقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث تمثل هذه المنظمات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن له مقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد السلط التشريعية فوجود قطاع المجتمع المدني هو شرط لتحقيق نظام سياسي وديمقراطي.[1]

وقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا بناءا وايجابيا عبر الضغط باتجاه تبني الديموقراطية، وتعزيز الحرية وتأكيد المشاركة السياسية للأفراد وإرساء قواعد الاستقرار السياسي بما يحقق أهداف النظام السياسي وشرعية الممارسة السياسية تنفيذ السياسيات العامة ورفع الوعي وبناء القدرات انطلاقا من رضى المواطنين ومساعدتهم وهذا ما يحقق التنمية السياسية.[2]

كما أن العمل الأساسي لمنظمات المجتمع المدني يكمن في تمثيل مصلحة الجماعة ونفعها، وهذا الذي يتم خارج الإطار الديمقراطي الذي يضمن آليات وقواعد المشاركة

---

[1] أحمد ابراهيم ملاوي،" أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد2، 2008، ص264-265.

[2] هشام عبد الكريم،" دور المجتمع المدني في تعزيز تعميق الديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة الفكر**، العدد7، 2012، ص33.

السياسية في عملية السياسة العامة للدولة واتخاذ قراراتها، حيث أن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في سياق الممارسة الديمقراطية يعتمد بدرجة عالية على المشاركة السياسية، بحيث تعمل هذه المنظمات على نشر قيم المشاركة وتعمل كمصدر محفز للتغير السياسي وتدعيم قيم الارتباط السياسي وإمكانية التنافس السلمي للقوى السياسية والثقة المتبادلة بين الأفراد.[1]

إضافة إلى هذا الدور فإن دور منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي يتجسد في مطالبته بمبدأ مساءلة الحكومة، ومدى مصداقية تطبيق وتنفيذ البرامج المعمول بها، كذلك الرقابة على عمل السلطة والتأثير عليها من خلال الضغط على تغيير القرارات غير الإيجابية حيث تتابع منظمات المجتمع المدني كل القرارات الصادرة عن الدولة على كل المستويات المسؤولة والمتعلقة بحقوق المواطنين.

كما يبرز هذا الدور من خلال تجسيد الإصلاحات السياسية إذ لا يقتصر دور المجتمع المدني في ترقية ثقافة المواطنة السياسية أو لعب دور الحلفة الاتصالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي فحسب، بل يتعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على دولة الحق والقانون، العقلانية في التسيير الشفافية التعددية والمشاركتية.

ومن هنا فإن دور المجتمع المدني في الجانب السياسي قد اتخذ منحى أكثر اتساعا خاصة في مجال المشاركة وإتاحة للفرصة للأفراد للتعبير عن قضاياهم وتعزيز التبادل بين الحكومة والحياة المدينة، والارتقاء بالوعي السياسي داخل المجتمع المحلي.[2]

---

[1] اسماعيل الشطي،" الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، **المستقبل العربي**، العدد310، 2004، ص79.

[2] المرجع نفسه، ص80.

الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية

إن دور المجتمع المدني يتسم بالتوازن في علاقته بالدولة والسوق كونه يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة، بحيث تلعب مؤسساتها أدوار اقتصادية في إطار زيادة الدخل والعمالة والانتاج، كما أن لها تأثير قوي في التنمية الاقتصادية من خلال السعي إلى دفع الحكومة لتبني سياسات اقتصادية التي تسعى للتقليل من حدة الفقر، هذا بالإضافة للدور الذي تؤديه المنظمات في إطار زيادة الشفافية والمحاسبة، انطلاقا من العمل على مكافحة الفساد الذي يعتبر شأن اقتصادي ويؤثر على مشاريع التطوير والاستثمار.

كما تسهم منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أوعن طريق تقديم الخدمات الفقراء، فمنظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى أعلى تكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومة ولا سيما في الدول النامية، التي تعاني حكومتها عادة من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع، إذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على الدعم و التمويل، ومن ثم فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، فضلا عن ذلك فان منظمات المجتمع المدني تكون موجودة في المجتمع المحلي اي قريبة من الناس وهنا تكون أكثر دراية بحاجات المجتمع وبالتالي الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية على المستوى المحل والوطني.[1]

الفرع الثالث: التنمية الاجتماعية

تكمن أهمية منظمات المجتمع المدني باعتبارها المنظمات الوسيطة المستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق، وهي العلاقة الموازية لسلطة الدولة وسيطرتها وتحد من انفرادها بالمواطن والمجتمع، كما أن دور منظمات المجتمع المدني في

[1] أحمد ابراهيم ملاوي، مرجع سبق ذكره، ص266.

المجال الاجتماعي يتعزز أكثر من خلال تعاونها مع القطاع الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية وغرس روح الانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة والاهتمام بالشؤون العامة، وهذا من خلال دورها في مجال تحسين مستوى السكن والصحة ومن خلال تعزيز وتطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة، ورعاية الطفولة والأمومة، وذلك من خلال محاربة بعض الظواهر الاجتماعية الأكثر تفاقما في المجتمع.[1]

- **دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي:** يعتبر مجال مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي في المجال الأول الذي برزت فيه أشكال التضامن، فالمجتمع المدني يعمل على البحث وجمع إحصائيات المعوزين وهذا عن طريق الجمعيات باعتبارها قرب للمواطن وممثليه أمام الإدارة، فبعد إنشاء قوائم المعوزين تقوم بتقديمها للجهات التي توزع مختلف الإعانات المخصصة لهم ومختلف الفئات المحتاجة، وبالتالي تكون حريصة على ضمان الإعانات لهم وضمان عدم التأخر في تقديمها ويظهر دور المجتمع المدني في تكريس قيم التضامن في الإعانات الاجتماعية للأطفال، الإعانات الطبية [2]وبمحاربة الفقر والتهميش الاجتماعي يعمل المجتمع المدني على:

1- **تدعيم التعليم:** من منطق التعليم للجميع تساعد الجمعيات النشطة على تحقيق هدف التعليم قبل التمدرس لصالح جميع الأطفال ، وهذا ما قامت به لجنة بنجلادش لتطوير الريف " براك" التي قدمت برنامج للتعليم الابتدائي غير الرسمي لأطفال الفقراء والريفين والمسربين من التعليم والذين لا يستطيعون على التعليم الدراسي، حيث أنشأت مدارس لتعليم الأطفال

[1] جامعة الدول العربية، مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، تم تصفح الموقع يوم: 11 ماي 2004.
http://www.unecep.org.bb/newsroom/polf/(g)arabic%20imitiative%20wssd-arabic-doc

[2] المدرسة الوطنية للإدارة، "النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة"، دراسة حول الجانب النقري والواقع الجزائري 2006،2007، ص139.

من عمر 8 إلى 14 عاما، تتكون هذه المدارس من حجرة واحدة بها 33 طالبا ومعلم واحد، وتركز على تعليم الرياضيات والدراسات الاجتماعية واللغة الانجليزية، وحتى عام 2006 قامت " براك" بإنشاء ما يقارب 21 ألف مدرسة ابتدائية، وفي عام 2003 التحق ما يقارب 3 ملايين من الأطفال (66% من بينهم فتيات) كما تخرج منها ما يقارب 201 مليون طفل والتحق 91% منهم مستويات في الدراسة.[1]

2- **ضمان العدالة بين الجنسين:** نظرا للتحولات المختلفة في نمط الحياة، أصبح الهدف الأساسي لمنظمات المجتمع المدني ليس فقط تدعيم التعليم وضمانه لصالح الجميع وإنما تعداه لضمان العدالة بين الجنسين، وذلك بتوعية المجتمع من خطر التفرقة بين الجنسين وتهميش فئة النساء، والمعوقين خاصة، ففي رواندا على سبيل المثال اولت منظمات التنمية أهمية كبيرة للمرأة كي تقلص من ظاهرة الفقر، فبعد مذابح رواندا الجماعية عام 1994، قامت النساء بإنشاء تحالفات فاعلة عبر المجتمع المدني والحكومة والبرلمان للضغط باتجاه المساواة وقد أوجت الحكومة وزارة مكرسة لتمكين المرأة، وسياسة وطينة للتنوع الاجتماعي، تم إعدادها عام 2001 [2] وهذا النوع من انواع الضغط الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني على الحكومات لتحقيق أهدافها.

3- **ضمان صحة النساء (خاصة الأمهات) ومكافحة الأمراض المتنقلة:** وفي هذا الإطار تقوم الجمعيات بملتقيات وأيام دراسية حول الأمراض المتنقلة، وهذا بمشاركة أطباء لتحسيس وتوعية الأطفال، خاصة في مقر الجمعيات، كما تقوم أيضا بتخصيص أيام لتوعية الأم الحامل وكيفية حماية طفلها، خاصة أن هناك علاقة قوية بين الصحة والفقر، فالفقر يدمر حياة الإنسان وهو أكبر عدو للصحة والتنمية، فقد تسبب مرض الايدز في إحدى شركات السكر في كيينا 8 آلاف يوم ضائع على مدى عامين، كما انخفض الانتاج بنسبة 50%

[1] أميرة محمد عبد الحليم ،" جنة بنجلادش لتطوير الريف"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد174، 2008، ص79.

[2] خالد حنفي علي،" المجتمع لمدني والتنمية في إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد174، 2008، ص117.

وازدادت تكلفة الانفاق على الجنازات 500% وتكاليف الرعاية الطبة 1000% لذا كان لزاما على منظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورها المنوط بها لمواجهة مثل هذه الأمراض، ففي أوغندا بدأت خدمات الإغاثة الكاثوليكية برامجها الأولى الخاصة بمرضى نقص المناعة المكتسبة " الإيدز" في عام 1989 ، وتنخرط خدمات الإغاثة الكاثوليكية، من خلال شبكتها الواسعة، من الإيرشات الكاثوليكية ومؤسسات الرعاية الصحية وغيرها من المنظمات الدينية ، في توفير طائفة من الخدمات التي تجمع بين رعاية المصابين وضع وقوع إصابات جديدة.[1]

4- **تحسيس الأفراد:** تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا من خلال القيام بتحسيس جل أفراد المجتمع بضرورة مكافحة الفقر وحقهم في العيش استغلال كل الموارد المتاحة، وكمثال عن ذلك ما قام به "الفضاء الجمعوي" في الغرب بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني المغربي والحكومة المغربية والأمم المتحدة، حيث نظم مؤتمرا وطنيا بعنوان " قمة الألفية بعد 5 سنوات " ما هو دور المجتمع المدني المغربي؟ بين 9-11 سبتمبر 2005، حيث تم تنظيم وقفة تحسيسية أمام مقر الأمم المتحدة في الرباط من خلال توزيع شرائط بيضاء، ونداء الحركة المدنية بالمغرب من أجل مكافحة الفقر، وقد كان المنظمون قد وجهوا رسالة إلى الوزير الأول في المغرب حول التزام المغرب بأهداف الألفية للتنمية.[2]

الفرع الرابع: دور المجتمع المدني في حماية البيئة

أصبحت قضية البيئة تشغل الرأي العام جنبا إلى جنب مع موجة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية فقد أصبحت الجهود الذاتية والتطوعية ضرورة ملحة وعليه يتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية، حيث فرض هذا الأخير نفسه

[1] المرجع نفسه، ص117.

[2] نشرة الشبكة 12، "تعليق حول قمة الأمم المتحدة والتقدم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية"، تم تصفح الموقع يوم: 12 ماي 2014، http://www.ammd.org/newstatter/september/13-doc

كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية والتحدي في القضايا البيئية من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية محليا أو وطنيا أو عالميا.

حيث تساهم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة نظرا لآليات عملها المرنة واتصالها المباشر بالمجتمع، وتأثيرها الفعال في توعية الرأي العام، هذا وتعتبر الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات من أهم الشركاء الذين يعول عليهم في تفعيل وانجاح تدخل الإدارة في حماية البيئة من خلال استشارتها والتشاور معها حول أنجح الطرق والآليات التي يمكن بها المحافظة على البيئية والتنمية المستديمة، كما تعد الرقابة الشعبية التي تباشرها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ضمانة أساسية لتطبيق قانون حماية البيئة وإلزام الإدارة باحترام القواعد البيئية.

مع العلم أن دور المجتمع المدني لا ينحصر في الاستشارة فقط بل يتعداه في الكثير من الحالات الى المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل بعض الهيئات العامة[1]، إذ تعد المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به، وتتجسد مشاركة المجتمع المدني في حماية البيئة من خلال:

1- **دور الجمعيات في التربية البيئية:** ونعني بالتربية البيئية محاولة تجنب الكثير من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الأنسان، عن طريق توضيح المفاهيم والخلافات المعقدة التي تربط الإنسان بالبيئة، ويتمثل دور الجمعيات في نشر التربية البيئية من خلال عرض مضمونها (تدريب الأفراد لتحمل مسؤولياتهم، التنمية وتطوير الشعور بالمواطنة، تنشئة السلوك المبني على الوقاية واتقاء الضرر البيئي...) كيفية تحديد الجهور المخاطب،

[1] راتب السعود، الانسان والبيئة دراسة في التربية البيئية، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2004، ص259.

اللغة والمستوى المخاطب به الجمهور، الأماكن التي يمكن من خلالها الوصول إلى الجمهور والزمن المفضل للاتصال به[1].

2- الدور التحسيسي: قد يكون أنجح أنواع العمل هو" التوعية بالقدوة"، حيث لا ينحصر دور الجمعيات في الاصلاحيات والإمكانيات التي تتاح لها المشاركة في حماية البيئة، وإنما يتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي وتعريف الاشخاص بحقهم في العيش في بيئة نقية.

ويتضح دور الجمعيات في التربية البيئية والدور التحسيسي في نشاط جمعية حماية البيئة في الكويت، التي تقوم بدور كبير في ترسيخ "الثقافة البيئية"، أو "التوعية البيئية" في المجتمع من خلال حملة من النشاطات أبرزها إعداد برامج تلفزيونية خاصة عن البيئة، كما تحتفل سنويا بيوم البيئة العالمي، وذلك باستخدام كافة وسائل الإعلام لتنبيه الرأي العام بأهمية وضرورة حماية البيئة، والتركيز على توعية المواطنين بالموضوع الخاص الذي يحدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل عام، ومن نشاطاتها أيضا القيام بحملة إعلامية مكثفة في أسبوع من كل سنة تحت اسم "أسبوع البيئة"، تعقد خلالها الندوات وتصدر النشرات وتشارك التلاميذ في حملات توعية خاصة (التربية البيئية)، كما أن الجمعية تشجع الناس على المشاركة في مسابقات للصور البيئية تتضمن كيفية تعامل الإنسان مع البيئة، إضافة إلى إصدار مجلة "البيئة" إلى جانب كتيبات تحت اسم "قضايا البيئة" ونشرت حتى عام 2008، 15 قضية بيئية تغطي مختلف مجالات البيئة.[2]

3- ممارسة الضغوطات على الحكومات: حيث تشكل منظمات المجتمع المدني أداة للضغط على الحكومة، إذا ما خالفت قوانين حماية البيئة و يتجلى هذا الدور من خلال

---

[1] محمد خليل الرفاعي، "أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 215، 1997، ص 75.

[2] موسى لحرش،" المجتمع المدني كفاعل أساسي في دعم التنمية الملائمة بيئيا"، **مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية**، العدد 2، 2008، ص 153.

المثال الآتي: حيث أثارت كارثة بيئية المواطنين في قرية هولندية صغيرة تدعى "ليكر كوك" عام 1979، عندما حصلت جماعة صغيرة منظمة من المواطنين على وثائق تظهر أن حكومتهم المحلية قد سمحت بطمر النفايات الكيماوية دون تصاريح سليمة، توجهت الجماعة وهي مسلحة بالأدلة، على أن 1650 برميلا من الأصباغ والنفايات الصناعية قد طمرت في منطقتهم إلى الصحف المحلية، كان المحتجون غاضبون جدا من الأخبار التي ذكرت بأن المسؤولين في حكومتهم المحلية قد أصدروا إذنا بالتخلص من النفايات بأثر رجعي ودون تعليق أو جلسات استماع عمومية، فقاموا بعرض قضيتهم مباشرة على الحكومة الوطنية، وعلى الرغم من أن الحكومة الوطنية كانت تفتقر إلى أي تفويض تشريعي واضح، فإنها قدرت شكواهم بإجراءات مثيرة للدهشة، فقد شحنت مياه للشرب معبأة في زجاجات وأخلت السكان واشترت منازلهم بسعر الأسواق، وأمنت كل شيء حتى النقود اللازمة لرعاية الأطفال أثناء التخلية، وأمدت المواطنين بالمال اللازم لتوكيل محامين لمساعدتهم.[1]

لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا اقتصاديا واجتماعيا هاما للدول على اختلاف أنظمتها، فالانفتاح الديمقراطي فرض على الدولة استشارة مؤسسات المجتمع المدني وطلب مساعدتها في بعث التنمية خاصة على المستوى الاجتماعي والإنساني ويبرز ذلك جليا في فترة الأزمات واشتداد المشاكل.

إن الطابع التطوعي غير الرسمي لمنظمات المجتمع المدني سهل عليها عملية تأطير النشاط الاجتماعي لأفراد المجتمع، فنجدها تنظم حملات لمحاربة العديد من الأخطار إذ يكلف محاربة تلك المخاطر أموال طائلة من ميزانية الدولة، إذ نجدها تنظم حملات توعية وتحسيس ضد أخطار حوادث المرور، أخطار المخدرات إلى غير ذلك من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الدولة والمجتمع المدني، وهذا سواء في المناسبات أو غيرها من الأيام

[1] ترجمة مراجعة، السياسات العامة المقارنة سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا و أوروبا واليابان، بدون بلد نشر، الأهلية للنشر والتوزيع، 1989، ص 467.

من خلال مساهمتها في تربية المواطن وتوجيهه في حياته اليومية العادية أو المهنية، وبهذا فمنظمات المجتمع المدني تساهم في الحفاظ على الثروة البشرية التي تعد من أهم دعائم التنمية بشتى أنواعها[1]،ونحن نشهد في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام الدولي بالتنمية البشرية.

المطلب الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية

قبل أن نتطرق إلى هذا الدور وجب الإشارة إلى أنه يجب على منظمات المجتمع المدني التحلي بمجموعة من القواعد والأسس التي تجعل منها على قدر من الكفاءة والمسؤولية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من إقحامها في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي.

- التمتع بأهلية داخلية، أي أن يكون الأعضاء ملتزمين بمبادئ التنمية وأن تعمل هذه المؤسسات على توفير الديمقراطية والمشاركة والاستقلالية عبر تمليك الأعضاء الرؤية التنموية، وتمكينهم من توظيف الطاقات المتوفرة، ميدانيا ودعم المبادرات الفردية والعامة، وتكوين قيادات محلية جديدة.
- وعي هذه المنظمات إلى أن دورها يكتمل بمشاركة الناس لا بحلولهم محلهم، أي أن يكون الدور غير تمثيلي، قوامة المصداقية والالتزام بالمسار التنموي من موقع غير محايد ويعبر عن مصالح الناس.
- توسيع قاعدة العضوية في المنظمات المجتمع المدني، وتعميق المشاركة والممارسة الديمقراطية.
- تعزيز الاستقلالية في التمويل للقطاع المدني، وخلق أنماط متعددة للتكامل فيما بينها ومع القطاعات الرسمية والخاصة.

[1] مرسى مشري، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- توسيع الدور التنموي لبنى المجتمع المدني والتكامل فيما بين القطاع الثالث وتعزيز الشبكات القطاعية.[1]

ومن منطلق أن مؤسسات المجتمع المدني شريك أساسي وحيوي في عملية التنمية، إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص، وجب على هذه المؤسسات الالتزام بحماية الضوابط والأسس التي تسمح لها بالمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة من إشراكها في العملية التنموية، ومن بين أهم هذه المؤسسات ما يلي:

الفرع الأول: الحركة الجمعوية

يعتبر العمل الجمعوي كمحفز ورافد من روافد تأسيس الديمقراطية التشاركية، بحيث يجب أن تضطلع الحركة الجمعوية بمهمة المشاركة في صياغة وبلورة استراتيجيات بإمكانها أن تساهم في التخفيف من وطأة العديد من التحديات التي تواجهها.

إذ يعد مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوما مرتبطا بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية، وهي تعني بشكل بسيط أن يكون للمواطنين رأيا ودورا في صناعة القرارات التي تؤثر في سياستهم، سواء بشكل مباشر أومن خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التعبير، وأيضا قدرات المشاركة البناءة، ويعد مبدأ المشاركة حاليا من الهواجس التي تؤرق بال مختلف المجتمعات والدول وكذا المنظمات الدولية، إذ تؤكد معظم الأدبيات السياسية والاجتماعية بدورها في الوقت الحاضر على محورية مفهوم المقاربة التشاركية، كطريق لإشراك الحركة الجمعوية في تدبير الشأن المحلي، ويتم تعريفها على أنها: "إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن مسلسل تواصلي يمكن الأطراف

[1] سفيان ريملاوي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

المعنية من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ في عين الاعتبار آراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية".

حيث تتميز المقاربة التشاركية بعدة مزايا تساهم في ترقية وتنشيط منظمات المجتمع المدني وبما فيها العمل الجمعوي في ميدان التنمية المحلية وذلك بحكم أنها تساهم في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها وتساعد في تفادي التصادم والذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي.[1]

ويمكن للعمل الجمعوي أن يحقق العديد من الطموحات التنموية، وأن يكون قاطرة أمامية لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي وذلك عن طريق:

- تأطير وتعبئة العديد من الفئات الاجتماعية ولا سيما الشبابية منها، فهن طريق العمل الجمعوي يمكن المساهمة في تأطير ركن أساسي من أركان التنمية وهو العنصر البشري، وترسيخ الكثير من القيم الاجتماعية الهادفة والجادة، وعلى رأسها زرع روح تحمل المسؤولية بشكل جماعي والدفع بالعديد من الفئات الاجتماعية لا سيما الشبابية منها بتحرير ابداعاتها وتحقيق ذواتها.
- تعد مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي تعبيرا حقيقيا عن الإرادة الشعبية بحكم التصاقها بهموم وتطلعات المواطنين، وتبدو هذه الأهمية محورية في المناطق النائية على وجه الخصوص أين تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين، سواء تأطير من قبل مؤسسات الدولة أو الاحزاب السياسية، وعليه تصبح الجمعيات

[1] صالح زياني، مداخلة بعنوان: "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر"، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، بدون تاريخ، ص ص 3-4.

الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يمكن المواطنين من طرح قضاياهم وانشغالاتهم.

- ومن خلال تعقب وتفحص تجارب العديد من الدول التي تميز فيها النشا الجمعوي بالحيوية والفعالية لاسيما في البلدان المتقدمة يلاحظ مدى تعاظم دور جمعيات المجتمع المدني في تنمية الخبرات المحلية وخدمة المواطن من خلال انجاز مشاريع مختلفة تكون مصدر التوفير فرص الاندماج السياسي عبر الانخراط في مبادرات متنوعة، فعلى مستوى انخراط الجمعوي في مبادرات اقتصادية كإيجاد فرص الشغل ، وتعزيز البني التحتية ، فإن ذلك ينعكس إيجابا على الادماج الحقيقي للعديد من الفئات الاجتماعية المقصية من عملية التنمية ، ويمكن أن تتصور حجم العائد المادي والمعنوي من خلال عملية الادماج، إن دمج المواطنين محليا من خلال تفعيل العمل الجمعوي بعد وسيلة هامة ، لتحقيق التنمية المحلية وإرساء قواعد الاستقرار السياسي والقيم الاجتماعية.[1]

الفرع الثاني: الأحزاب السياسية

تعتبر الاحزاب السياسية مؤسسة غير رسمية أساسية في أنظمة الحكم الديمقراطية نظرا لما تتمتع به من قدرة على التأطير والتجنيد والتمثيل والمراقبة، فالحزب هو أكثر المؤسسات علاقة بنظام الحكم وبالدولة، فهو إما حكومتها أو حكومة الظل فيها.

تعتبر الأحزاب السياسية مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وهي مظهر من مظاهر الحكم الجيد إلى جانب شرعية الحكم والانتخابات النزيهة والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية والتي هي من بين معالم الديمقراطية.

[1] المرجع نفسه ، ص ص 4،9.

كما تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني من بينها الأحزاب السياسية أحد أهم محاور التنمية، بحيث اعتبر التأكيد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية وذلك من خلال مشاركة واسعة للمواطنين في صنع القرار وفي المتابعة والمحاسبة والمساءلة التي تسمح بإمكانية التداول على السلطة، لأنه إن لم يكن هناك إمكانية تداول حقيقية للسلطة كانت المساءلة والمحاسبة شكلية حتى تتمكن الأحزاب من القيام بدورها في تحقيق التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان لابد أن تصنف بمايلي: – الاستقلالية – الديمقراطية الداخلية – العضوية (فتح أبوابها للجمهور) – التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى.

تسعى الأحزاب السياسية لتحقيق التنمية بواسطة ما يلي:

– إعداد القيادات ويشمل القيادات العليا في البرلمان، وفي المجالس الشعبية (الولائية، البلدية) وكذلك على مستوى الوطنية الحزبية.

– التنشئة السياسية وغرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة، واحترام حقوق الإنسان والالتزام بفكرة الشرعية.

– المساءلة وتمارس الأحزاب السياسية وظيفة المساءلة عن طريق وجودها في المؤسسة البرلمانية وذلك عن طريق السؤال الكتابي أو الشفهي (المساءلة التشريعية البرلمانية) أوعن طريق وجودها في الحكومة الانتقالية (المساءلة التنفيذية) المساءلة عن طريق السلطة الرابعة (وسال الإعلام) الجرائد والصحف الحزبية، المساءلة عن طريق المجالس المحلة المنتخبة (التمثيل القاعدي).[1]

[1] ناجي عبد النور، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر دراسة حالة الأحزاب السياسية"، **مجلة الفكر**، العدد3 ، بدون تاريخ، ص ص 113–114.

– التنافسية السياسية يقوم الحزب بإدارة الصراع السياسي في المجتمع وذلك بتنظيم التنافس بين القوى بشكل سلمي ببعده عن دائرة العنف.

– توسيع قاعدة المشاركة حيث يشكل الحزب أحد قنوات الاتصال بين المحكومين الحكام من خلال نقل مطالب وانشغالات واحتياجات السكان، ويفتح كذلك المجال للأفراد للاتصال والمساهمة في الحياة العامة.

– محاربة الفساد الذي يعتبر أكبر العوائق في وجه التنمية ، فالحكم الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، وتداول السلطة، يحول دون استفراد حزب سياسي ما بالقوة والنفوذ ويجعل الذي في السلطة محل متابعة ورصد ومحاسبة.[1]

الفرع الثالث: المنظمات غير الحكومية

إن المنظمات غير الحكومية أصبحت تتبوأ مكانة خاصة ، تطرأ للدور الذي تلعبه في تعزيز بناء المجتمع المدني وتأسيس الديمقراطية، من منطلق المشاركة الشعبية الكاملة وهي تؤدي هذه المنظمات دورها كداعية لبناء مجتمعات مرتبة قوية وفعالة ونشطة ولابد أن تضع في اعتبارها أن الفقر والبطالة والأمية هي نتاج سياسيات غير سليمة سواء كانت محلية أو دولية، وأن حلها لن يتحقق بدون عدالة حقيقة سياسية واجتماعية واقتصادية تضع في اعتبارها التركيز على النساء والأطفال وكافة الفئات المهمشة، وأن ذلك لن يتحقق دون التضامن بين كافة المنظمات غير الحكومية من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية وربط كافة المشاريع باحتياجات السكان الحقيقة، على أن يتم ذلك في إطار وجود خطط عمل طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى مع الوضع في الاعتبار أن كل ذلك لن يتم بعيدا عن التنسيق

[1] المرجع نفسه، ص115.

والتعاون وشبكات العمل المشتركة بين بني المجتمع المدني المحلية والاقليمية والدولية ضمن الخطوط العامة التالية:[1]

- تعزيز العلاقات مع قوى الضغط ومختلف بني المجتمع المدني من اجل تحقيق تنمية اكثر عدالة وبيئة أكثر أمان ، بالإضافة إلى دعم التعددية الديمقراطية وتقوية المشاركة في العمل العام.
- إشراك أفراد المجتمع ومكافحة الفساد بكل صوره وإعلاء القيم والسلوكات التي تتفق مع القيم الخلقية.
- تعزيز المرأة وتمكينها والاهتمام بالطفولة مع احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير الديمقراطية.
- تحقيق السلم العادل في العالم.

ويظهر جليا أن عبئا ومسؤولية كبيرة تقع على المنظمات غير الحكومية في عملية بناء المجتمع المدني وتحقيق التنمية البشرية العادلة، وحتى تقوم بمسؤوليتها عليها أن تراعي التوجيهات التالية:

- القيام بتنفيذ برامج قصيرة وطويلة المدى من أجل توعية المجتمع والعاملين في المنظمات غير الحكومية والتدريب على المشاركة الشعبية الفاعلة في إدارة المجتمع وضع القرار السياسي وذلك في إطار من التخطيط.
- ممارسة التشجيع على صعيد المنظمات غير الحكومية ذاتها، وكذلك على صعيد تشجيع الدولة، في أنشطتها ومشاريعها المتوجهة للتنمية المجتمعية والبشرية.
- القيام بوظيفة الرقابة الشعبية والمؤسسية على الدولة وهي تؤدي دورها وتقوم بوظيفتها.

[1] سفيان ريملاوي، مرجع سبق ذكره، ص101.

- التوجه نحو تدبير مصادر التمويل الذاتي لتوفير كبر قدر من الاستقلالية للمنظمات غير الحكومية.
- وضع وتعميم نموذج التنسيق بين المنظمات الأهلية المحلية الهادئة إلى العمل المشترك في برامج مراكز للتنمية المحلية المتكاملة وإشعار المنظمات الممولة بفائدة وضرورة دفع هذا النموذج المتركز إلى تكامل حاجات المجتمع المحلي ، وذلك تفاديا لهدر الطاقات والأموال.
- التأكيد على أن تكون العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المانحة قائمة على التنسيق المشترك وعلاقة مشاركة على أساس من التساوي والندية، وذلك بأن تكون الأولوية لمراعاة المتطلبات المحلية والفعلية في إطار من التنمية العادلة والمتوازنة وفي ذلك كله تكون منطلقين من أن ديمقراطية المجتمعات والمشاركة لها دور أساي في عملية التنمية.[1]

الفرع الرابع: العمل التطوعي

جاء في تعريف العمل التطوعي في مشروع قانون العمل الطوعي والانساني لسنة 1999 كالآتي:" يقصد به أي نشاط طوعي انساني خيري غير حكومي أو شبه حكومي يقوم به كيان طوعي وطني أو أجنبي، مانح أو منفذ لبرامجه، ويكون النشاط ذا اغراض اجتماعية أو تنموية أو إغاثية أو رعائية أو علمية أو بحثية يتم تسجيله وفقا لأحكام هذا القانون".

- **أهمية العمل التطوعي:** إن المنظمات الأهلية التطوعية هي قوة دفع جديدة على مستوى العمل التنموي إلى جانب الدولة والقطاع الخاص، ومنذ بداية ثمانينات القرن العشرين وفي الكثير من الدول يتم تضمين الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسة ضمن الحسابات القومية من خلال عدة مؤشرات:

[1] المرجع نفسه، ص101-102.

- اسهام هذه المنظمات في توفير فرص العمل، والقضاء على البطالة، والقيمة الاقتصادية لعمل المتطوعين.
- أهمية المنظمة الأهلية كآلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة لتعبئة المواطنين في مجالات مختلفة وتأكيد الحقوق والدفاع عنها.
- انفتاح المجتمع المدني وتحريره من كافة القيود ومن ثم تنظيم القدرة على إنجاز تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية تستند إلى آمال الناس واحتياجاتهم.

وفي المجتمع مؤسسات كثيرة يحتل في ها العمل التطوعي أهمية كبيرة وتسهم في تطوير المجتمع، إذ أن العمل المؤسسي يسهم في جميع الجهود والطاقات الاجتماعية المبعثرة، كما تعمل منظمات العمل التطوعي على توجيه مشاركة الأفراد في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتنظيمهم في جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة، كما تعمل على التقليل من الانتهازية وتسهيل التعاملات الاقتصادية والسياسية وتدفن المعلومات التي تشكل أساسا للتعاون وأساسا لمشاركة أعضاء المجتمع المدني في الحياة العامة، كما تشجع التواصل بينها وبين السلطة التنفيذية على تبادل المعلومات التي تمكن من المساهمة في صنع برامج تبنى وفقا لحاجات أولويات المواطنين والدولة.[1]

[1] نجيب بن خيرة،" المؤسسات الطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة"، مداخلة بقسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، بدون تاريخ، ص ص 3-4.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

يشكل الفساد أعظم المصائب التي يعاني منها العالم عامة والمجتمعات المتخلفة خاصة، وقد تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينات نتيجة للأثار السلبة التي يخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونظرا لخطورة هذه الظاهرة استوجب الأمر تعاونا لأن الحد من انتشاره هو واجب ومسؤولية الجميع ، بدءا من المؤسسة الدستورية التي عليها أن تضع الآليات التشريعية اللازمة لمكافحته، إلى تفعيل دور المجتمع المدني والجهاز الأمني في الرقابة والمحاسبة، كما أن ترك مهمة مكافحة الفساد بيد الدولة أمر غير فعال لذا وجب تدخل ومساهمة المجتمع المدني، الذي يؤكد عليه الباحثون بأنه أحد أهم الآليات لمكافحة الظاهرة سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني المحلي وقبل التطرق إلى الدور الذي لعبه المجتمع المدني في مكافحة الفساد لابد من تعريف الفساد.

الفرع الأول: تعريف الفساد

يعرف الفساد حسب البرنامج الانمائي للأمم المتحدة على أنه:" إساءة استعمال السلطة العمومية أو الوظيفة واستغلالها من أجل تحقيق مصالح وامتيازات خاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الإكراه للتعجيل بالخدمات أوعن طريق الاختلاس".[1]

ويظهر الفساد بعدة أشكال إذ نجد الفساد الإداري والسياسي، المالي ورغم اختلاف درجاته من دولة إلى أخرى إلا أن فحواه واحدة ، لهذا فإنه لابد من ثمرة عمل ديمقراطية نضالي من تفعيل آليات المشاركة والمراقبة والمساءلة واليقظة لترشيد السياسة وإصلاحها.

[1] بوزيد السايح،" سبل تعزيز المساءلة والثقافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، **مجلة الباحث**، العدد10، 2012، ص56.

إن مكافحة الفساد في السياق الديمقراطي هي عملية مستمرة وحتمية ضرورية للقضاء على أثار السلبية المختلفة على المسار التنموي، ويرى المحللين أن ظاهرة الفساد تنشأ وترعرع في المجتمعات التي تتصف بما يلي:

- ضعف المنافسة السياسية.
- نمو اقتصادي منخفض وغير منظم.
- ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسة القمعية.
- غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

أما علماء السياسة فيروا أن سبب تفشي الفساد في المجتمع دلالة على نقص المؤسسات السياسية الدائمة، وضعف المجتمع المدني وبالتالي المحافظة على هيكل القوى القائمة الفاسدة ونظم السيطرة السياسية، وهذا ما يؤدي إلى أضرار وحتمية على المجتمع والتي تؤدي إلى إعاقة سبل التنمية.[1]

الفرع الثاني: طرق تدخل المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

يمكن تحديد الدور الذي يلعب المجتمع المدني في المساهمة في مكافحة الفساد من خلال الإشارة للإجراءات التالية:

1- **التوعية الاجتماعية:** تفشت في الأوساط المجتمعات وخاصة المتخلفة مفاهيم ناتجة عن تفشي الفساد وتغلغله حتى في البنية الثقافية للمجتمع فقد أصبح ينظر للفاسد والمرتشي بأنه شخص قوي يفهم الأوضاع جيدا وقادرا على استغلال سلطته في تحقيق مكاسب شخصية له ولأقربائه ولا يجد هذا الشخص أي نظرة استهجان وانما قد تلاحقه نظرات الحسد والغبطة بما استطاع تحقيقه من ثراء في فترة قصيرة لدرجة أن المرتشي لم

[1] أنطوان مسترة،" دور المؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، **المستقبل العربي**، العدد 310، 2004، ص26.

يعد يخجل أبدا من أخذ الرشوة والتفاوض حول قيمتها علانية ، وعليه فإن أمام المجتمع المدني دورا أساسيا في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع باستغلال كافة الوسائل والفعاليات الممكنة وباستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول إلى وعي وعقلية المواطن البسيط وقادرة على تحفيزه من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد وأن لا يتم التركيز فقط على الطبقة المثقفة والقادرة على التحليل والنقاش في صلات مغلقة بعيدا على المواطن العادي[1]، وذلك من خلال استراتيجية مجتمعية تقوم على:

- بذل الجهود بإبقاء قضايا الفساد في رأس قائمة اهتمامات منظمات المجتمع المدني.
- القيام بجهود إعلامية واسعة ومستمرة حول قضايا الفساد، من خلال نشر المعلومات عبر وسائل الإعلام والاطلاع عليها في سبيل التوعية وتنمية القيم المناهضة للفساد والدفع باتجاه الشراكة في محاربته ، وتنمية الإحساس بالمواطنة لدى الأفراد.
- عقد الندوات الفكرية والأكاديمية حول مفهوم الفساد ومظاهره المتجددة وسبل الحد منه، والقيام بالدراسات المتعلقة بظاهرة الفساد محليا وطنيا ووضعها في متناول الجمهور.
- محاولة ارساء الثقافة المدنية عن طريق الدورات التدريبية والتعليمية لأنها آلية فعالة لمكافحة الفساد في وعي المواطن بأضرار هذا الأخير عليه وعلى البناء الاجتماعي يجعله يبتعد عن ممارسة المظاهر المختلفة للفساد.[2]

2- **تعرية وفضح الفساد:** وذلك من خلال الرقابة والتقييم لكافة أعمال القطاع الخاص في الدولة وإعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات وتقييم مستوى الأداء ومراقبة الانتخابات ومستوى تنفيذ القوانين والاتفاقيات والتي تصادق عليها البلاد ومن ضمنها مستوى تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والكشف عن مواطن الفساد

[1] مركز دعم التنمية والتأهيل،" تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الثقافة والمساءلة"، القاهرة ، 2008، ص ص 38،39.

[2] نادر فرجاني وآخرون، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2005، ص139.

وعن المفسدين ونشر كل التقارير التي تعدها في ذلك للرأي العام والجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد، والمطالبة والضغط المستمرين من أجل تفعيل مبدأي المساءلة والمحاسبة.

3- **إعداد الدراسات والبحوث:** والتي من خلالها يتم تسليط الضوء على مسببات ودوافع الفساد وداخل القطاع العام والقطاع الخاص مثل البيروقراطية وازدواجية الاختصاصات ومستوى الأجور والمكافئات...الخ ودراسة التشريعات واللوائح بهدف تطويرها وتحديها من اجل أن تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد وظواهره وأساليبه المراوغة وبما يوائم التشريع المحلي والاتفاقيات الدولية.

4- **تعزيز العمل الميداني:** إن المجتمع المدن يلعب دورا أساسيا في تعزيز العمل الميداني نتيجة لقربه من أرض الواقع لأن أعضائه ذي اتجاهات إيثارية وهذا ما يعطيهم القدرة على الإحساس باحتياجات الأقربين وهوما أقرته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيث أكدت أنه يمتلك طاقة كامنة هائلة لخلق إطار عمل عالمي وقوي للإصلاح، فالتجارب مع الاتفاقيات الأخرى تظهر بوضوح أن ميثاق الأمم المتحدة سوف يحتاج إلى عملية متابعة فعلية لتعزيز التطبيق، وكما أشارت الى ذلك منظمة الشفافية الدولية أن المكون الأساسي لهذه العملية سوف يكون الشفافية والفرص الواسعة والموثوقة لمشاركة المجتمع المدني .[1]

5- **التنسيق وبناء التحالفات مع المنظمات الدولية:** لابد وأن تعمل منظمات المجتمع المدني على تنسيق جهودها وتكاملية أعمالها من خلال انشاء الشبكات المحلية والانضمام إلى شبكات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى مكافحة الفساد، حيث تتمكن من خلال التنسيق القيام بتبادل المعلومات والتجارب ورسم الخطط وتنفيذ البرامج

[1] مركز تدعيم التنمية والتأهيل، مرجع سبق ذكره، ص39.

المشتركة مما يعمل على تكريس الجهود بصورة سليمة ويمكنها من البناء التراكمي من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

6- **المساءلة القانونية واللجوء للقضاء:** ولذلك لتقديم نوع من الحماية للمواطنين سواء أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد أو الذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين والذين قد يعترضون للأذى وذلك إما بتقديم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوي لهم أو الشرائح عنها أمام المحاكم كما يجب أن ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوي للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها معينة بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه.[1]

7- **المشاركة في سن القوانين والتشريعات:** من خلال شراكة المجتمع المدني في صياغة الأنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع وتوطيد علاقاتها بالبرلمانات وتبادل المعلومات بينها والضغط علها لإقرار سياسات عادلة وديموقراطية، تنسجم مع حاجات وأولويات ومصالح مجتمعاتنا المحلية، حيث أن وجود نصوص قانونية تحمل تعريفا واضحا لتضارب المصالح يوفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لإثارة الوعي حول ظاهرة الفساد، إضافة إلى المطالبة بإعداد وثيقة شرف المهنة لتحمل صفة توعوية تحدد مسؤوليات موظفي الدولة والقطاع الخاص، كما أن على المجتمع المدني مطالبة السلطة التشريعية بإفراز تشريعات بحيث من خلالها مساءلة ومحاسبة من لا يلتزم بتلك الأخلاقيات وتعديل التشريعات المنظمة للعمل الأهلي والمدني يحث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.[2]

8- **الضغط والتعبئة والتأثير:** يؤدي المجتمع المدني دورا حيويا في مقاومة الفساد، وذلك من خلال التأثير في وضع السياسات العامة، وتعبئة وإدارة الموارد التي تعزز الشفافية

[1] عبد المالك رداوي،" دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، الملتقى الوطني الثاني حول : آليات رقابة المال العام ومكافحة الفساد، المدية، (5-6 ماي 2005)، ص6-7.

[2] المرجع نفسه، ص7.

والمساءلة في برامج عمل الحكومات إضافة إلى توفير الضوابط على سلطتها، ومن ثم تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، كما يمكنها عرض تدابير إصلاحية على الحكومات لما للمجتمع المدني من قدرة العمل على حماية الحقوق وتوفير الخدمات المجتمعية والتوفيق بين المصالح، وبذلك يعزز المجتمع المدني من مشاركة في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون ومحاربة الفساد، فهو يؤدي دورا تكميليا لدور الحكومات وليس بديلا عنها ويتطلب ذلك:

- الضغط لإفراز قوانين وأنظمة إذا نجحت المنظمات غير الحكومية في لفت أنظار الرأي العام إلى قضايا الفساد وساعدت على إحداث إصلاح تنظيمي عن طريق سن قوانين تنظم وتوضح الممارسات التي تندرج ضمن مفهوم الفساد.
- الضغط على الحكومات ومطالباتها بنشر المعلومات حول قضايا الفساد لمساهمتها في نشر الوعي لدى فئات المجتمع.
- المبادرة إلى عرض تدابير إصلاحية على الحكومات والضغط من أجل تنفيذ برامج الإصلاح.[1]

9- **تقديم النموذج:** حيث لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكافح الفساد وهي تعاني منه بل يجب أن تقدم نموذجا في تطبيق مفاهيم الحكم الجيد والإدارة الرشيدة، بالتعامل بشفافية في نشر تقاريرها الفنية والمالية وتحرير المعلومة الخاصة لها وبناء منظماتها البناء المؤسسي بحيث لا تتركز فيه سلكة القرار لشخص واحد، وبالقبول للخضوع للرقابة من قبل مهولي مشاريعها والخضوع للقضاء في حالة اتهامها بالفساد.[2]

[1] نادر فرجاني، مرجع سبق ذكره، ص140.

[2] مركز دعم التنمية والتأهيل، مرجع سبق ذكره، ص41.

الفرع الثالث: عوامل تفعيل دور المجتمع المدني مكافحة الفساد

هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد وهي مقسمة إلى مجموعتين عوامل عامة وعوامل خاصة.

أولا- العوامل العامة التي يجب توافرها من أجل تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد: حتى تتمكن السلطة من مكافحة الفساد لابد من معالة الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تفشيه وعدم الاكتفاء بمعالجة مظاهره فقط، فمن أجل أن تظهر السلطة نواياها الحقيقية وفي مكافحة الفاسد لابد من ان توفر العوامل التي تؤدي لتفعيل جهود المجتمع المدني في مكافحة الفساد والتي بدون توافرها سيصبح العمل أو مجرد الحديث عن مكافحة الفساد بعيدا عن الواقع ، كما يجب أن يناضل المجتمع المدني من ال توافرها حتى يتمكن بها من مكافحة الفساد والحد منه، ويمكن تحديد أهم ضده العوامل بما يلي:

1- **سيادة القانون:** إن وجود قوانين وحتى وإن كانت جيدة ليضرب بها أثناء التنفيذ عرض الحائط، وتنتهك حتى من قبل المعنيين بإعمالها ، يؤدي بأن يلجأ المواطنين إلى القوة لأخذ حقوقهم إن استطاعوا التنازل عنها وقبول الظلم إن لم يجدوا قوة تسندهم، إن الشعور بأنه هناك قانون يتساوى أماه الجميع لا يؤدي إلا لسيادة قانون الغاب في أوساط المجتمع ولا يمكن في ظل غياب سيادة القانون من محاسبة المفسدين ورفع المظالم من كاهل الناس.

2-**الفصل بين السلطات:** إن الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية التشريعية القضائية يمكن السلطة التشريعية من أداء دورها التشريعي والرقابة ويؤدي إلى إيجاد فضاء مستقل قادر أن يفصل في كافة الإشكالات والتهم بحيادة تامة، مما يمكن الجميع حكومة وشعبا من اللجوء للاحتكام إليه، أما في ظل عدم الفصل بين السلطات يتمكن المستندين في الدولة من تسخير هذه السلطات لصالحها فلا يتمكن المواطنين

أو المجتمع المدني من الوصول إلى نتائج جيدة من خلال نضالهم السلمي والذي يعد اللجوء إلى القضاء أحد آلياته الرئيسية.

3- **الشفافية وتحرير المعلومات:** إن الحق في سهولة الحصول على معلومات صحيحة وغير متناقضة يمكن المجتمع من المراقبة وبالتالي المسالة وبدون تحرير المعلومات تظل هناك بؤر ومكامن مخفية للفساد والمفسدين الذين يجدون في احتكار المعلومات بنية خفية تمكنهم من استغلال مواقعهم لتحقيق مكاسب خاصة، وبدون سهولة الحصول على المعلومة الصحيحة تتعثر كافة جهود المراقبة والمحاسبة التي يجب أن يصطلح بها المجتمع المدني.[1]

- **توسيع الهامش الديمقراطي:** إن تبنى الديمقراطية والتوسيع في تطبيقها سيساهم في تمكين المجتمع في الدفاع عن مصالحه والتعبير عن أرائه بحيرة ويؤدي إلى حدوث تداول سلمي للسلطة ووجود مجتمع قوي قادر على التغيير وبالتالي لا يتولى المناصب العليا في الدولة إلا أن من لديه القدرة على مراعة مصالح الشعب وتحقيق التنمية والرخاء له ولا يشعر أي من كان بأنه صاحب سلطة دائمة التي تعد في الأساس مفسدة دائمة.
- **حرية الرأي والتعبير والإعلام:** يما يمكن المواطنين من إبداء أراءهم والتعبير عن أفكارهم في انتقاد الأوضاع ويمكن المجتمع المدني من إطلاع الرأي العام بها يحصل عليه من معلومات وما بعده من تقارير ودراسات ليتمكن الشعب من مراقبة السلطة وتقييم مسارها والضغط من اجل التغيير نحو الأفضل.[2]

ثانيا- العوامل الخاصة الواجب توفرها من أجل تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد: كما أوضحنا سلفا أن العوامل الخمسة السابقة تعد الأساس في توفير البيئة العامة

[1] المرجع نفسه، ص42.

[2] مركز دعم التنمية والتأهيل ، مرجع سبق ذكره، ص43.

التي تمكن الجميع من العمل على مكافحة الفساد وبها يمكن أن تظهر ثمار الجهود التي تبذل من أجل ذلك، ولكن بالتأكيد في إطار توفر تلك البيئة يحتاج المجتمع المدني إلى عوالم اضافية خاصة به تستعمل على تمكينه من أداء دوره بفاعلية أكبر، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1- **دعم البناء المؤسسي:** لا يزال المجتمع المدني يحتاج إلى تدريب والتأهيل لرفع مستوى أدائه كالتدريب على أعمال الرصد والمتابعة وإعداد التقارير وطريقة إعداد المشاريع والتفاوض ...الخ، كما يعاني المجتمع المدني من عدم وجود كادر وظيفي مستقر لعدم قدرته على الاستمرارية في دفع رواتب ثابتة لموظفيه لذا فلا بد أن تعني السلطة بتقديم الدعم المادي للمجتمع المدني لتخفيف الاعتماد في توفير الدعم على الخارج وزان تدعم توفير رواتب عدد من المواطنين، وأن يتم هذا الدعم بناءا على معايير معينة تطبق على الجميع.

2- **إصلاح البنية التشريعية:** لابد من تطوير القوانين والتنظيمات الخاصة بالمجتمع المدني بما يضمن حق تأسيس منظمات المجتمع المدني دون الحاجة إلى ترخيص مسبق من أي جهة رسمية، وحقها في وضع وتعديل النظام الأساسي المناسب ومزالو وتنفيذ المشاريع والانضمام على الاتحادات والشبكات أو تشكيلها وتنفيذ المشاريع المشتركة معها والحصول على الدعم والتربعات دون الحاجة إلى الإذن المسبق من ذي جهة رسمية، وهي ملزمة بالعمل بشفافية ونشر تقاريرها الفنية والمالية ومسألة أما القضاء عن أي إخلال أو تقصير وفق القوانين المعمول بها.

3-**نشر ثقافة داعمة لدور المجتمع المدني:** لابد أن يلعب الخطاب الرسمي دورا داعما في نشر ثقافة تؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني كشريك أساسي في التنمية وخاصة مجتمعاتنا التي تسيطر فيها السلطة على كافة وسائل الإعلام المرئية

والمسموعة وترتفع فيها شبه الأمية مما يجعل الإعلام المرئي المسموع هما الأساس في تشكيل وعي المجتمع.

4-**امتلاك وسائل الإعلام:** لن يتمكن المجتمع المدني من لعب دوره في خلق وعي مناهض للفساد ومعززا لقيم النزاهة والشفافية دون تمكنه من امتلاك كافة الآليات التي تتيح له إيصال أفكاره وتوجهاته إلى كافة المجتمع وذلك بإعطائه الحق في امتلاك الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والتي تلعب دورا أساسيا في توصيل المعلومة والتأثير على الرأي العام.[1]

5-**تقوية مساءلة منظمات المجتمع المدني وشفافيتها:** لا يمكن إغفال المطالب بأنه على منظمات المجتمع المدني ان تبذل مزيدا من الاهتمام إلى شرعيتها وشفافيتها ومساءلتها فإخفاقات المجتمع المدني هي في وقت الراهن تخضع لمزيد من التدقيق العام، ومن المرجح أن تزداد الهجمات على منظماته كلما تعاظم ارتباطها بمسائل السياسية العامة وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بمكافحة الفساد بما يؤدي إلى تضخم الآفاق اليت يعقدها عليها المواطنين المهمشون ومطالبتهم الحكومات والمؤسسات الدولة والشركات بالتغيير وفي بعض المعايير والقيم الشفافية والاجتماعية المعينة فالمجتمع المدني يحتاج إلى مواجهة التحديات ببنائه آليات فعالة وذات مصداقية وتنفيذها لضمان شرعية المنظمات التي تدعي التجلبب بعباءة المجتمع وشفافيتها ومساءلتها.

6-**تقوية الانخراط التطوعي على كل المستويات:** تمثل التطوعية عنصرا حيويا وأساسيا بالسنبة إلى المجتمع المدني، فقد كان المتطوعون دائما ومنذ فترة بعيدة عوامل للتعبير إلا أن كموت العمل التطوعي للمساعدة على تجاوز التحديات التي تواجه المجتمع المدني لم يتحقق بالكامل بعد حتى الآن والمجتمع المدني يحتاج إلى أن

[1] المرجع نفسه، ص44-45.

يحدد الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تعزيز التطوعية باعتباره وسيلة لبناء تماسك اجتماعي أكبر ولتعبئة الموارد والوصول إلى السياسة القيمة المرتبطة بالمعلومات وتعميق الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني على نطاق أوسع في مكافحة الظاهرة.[1]

وفي الأخير يمكن القول أنه لكي يمكن المجتمع المدني من مكافحة الفساد يجب:

- أن يقدم النموذج الإيجابي في المجتمع من حيث الشفافية، النزاهة، تعزيز مبادئ الديمقراطية.
- يكون عين المجتمع في المراقبة اليقظة، والأداء المهني المتميز لمكافحة الفساد.
- تعزيز الثقافة الإيجابية ضد القيم السلبية السائدة.
- استقطاب وجذب طاقات وفئات مستقل وفعالة مثل قادة ، مجتمع الأعمال الصحافيين الشخصيات الدينية، الأكاديميين وأعضاء غرف التجارة الهيئات المهنية للمساهمة في بناء نظام نزاهة وطني.

ويبقى الفساد مسؤولية المجتمع ومحاربته هي كذلك مسؤولية الجميع انطلاقا من الأسرة، المؤسسات التربوية، مؤسسات المجتمع المدني، والجهد الأكبر يبقى على عاتق القطاع الحكومي.

[1] عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص45.

المبحث الثالث: معوقات المجتمع المدني وآليات تفعيل دوره في التنمية المحلية

بالرغم من مركزية العمل الجمعوي في عملية التنمية المحلية إلا أن الدارسين المهتمين بعمل الكثيرين من الجمعيات يلاحظ أن للنشاط الجمعوي يعاني من عوائق عديدة، ابتداءا من عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافها، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا العديد من الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض تكون في بعض الأحيان زائلة بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية، وكذلك وجود الكثير من الانحرافات والعوائق الإدارية والقانونية، نقص احترافية العاملين في العمل الجمعوي وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر، وانحصاره في فئات اجتماعية معينة، وقلة انتشاره في المناطق الريفية وغيرها.

تعد المشكلات الآنفة الذكر نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وذاتية وعلى رأسها المنهجية والسياسة المتبعة من طرف الدول خاصة العربية في التعاطي مع الجمعيات والعمل الجمعوي بشكل عام، إذ يلاحظ أن تعاطي السلطات مع الحركة الجمعوية والمجتمع المدني ككل يتم بالارتجالية والمناسباتية، فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية، بما في ذلك الجمعيات وفي تدبير الشؤون المحلية، ويمكن القول أن هذه السياسة تعاني من تصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسين هما:

1. تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية، التي تخصصها الدولة لهذا القطاع، حيث تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلاله في التعاطي معها، فيعد شح الموارد المالية من أبرز

التحديات التي تواجه العمل الجمعوي على المستوى المحلي، خاصة مع اعتماد العديد من هذه المؤسسات الدولة المالية والمادية، وهذا ما يصعب على الحركة الجمعوية أن تضطلع بمهامها على أكمل وجه.[1]

ينبثق عن التحدي السابق مشكلة إضافية، وهي ازدواجية التعاطي الرسمي مع العمل الجمعوي، إذ يلاحظ إغراق بعض الجمعيات بالمنح وحجبها عن جمعيات أخرى، بل ويتم التضييق على جمعيات ذات أهداف جادة في مقابل دعم نشاط جمعيات ذات أهداف آنية.

2. من أبرز التحديات الأخرى التي تواجه العمل الجمعوي لاسيما في الدول النامية، تحديا يمكن اعتباره مفصلي وهو المتعلق بسعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطات السياسية القائمة احتواء جمعيات المجتمع المدني أو على الأقل منافستها في أدوارها وهو الأمر الذي ينعكس سلبا فيما يتعلق باحتفاظ الجمعية بشخصيتها والقيام بمهامها.[2]

بالإضافة إلى هذه التحديات هناك جملة من العوائق والصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في مجال تحقيق التنمية المحلية سنتناوله في هذا المبحث إضافة إلى آليات تفعيل دول المجتمع المدني في التنمية المحلية.

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

تواجه منظمات المجتمع المدني العديد من الصعوبات، خاصة فيما يتعلق بدوره في مجال المساهمة تحقيق التنمية المحلية وسنتناول هذه الصعوبات بالتفصيل في هذا المطلب

[1] صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] المرجع نفسه، ص 6.

الفرع الأول: معوقات على صعيد بنى المجتمع المدني

- عدم تبلور دور المجتمع المدني بشكل مستقل عن الدولة بحيث لم تتمكن بنى المجتمع المدني من تحديد مجال متميز عن الدولة ومن البنى التقليدية الموروثة.
- عمل فردي وغياب روح الفريق داخل منظمات المجتمع المدني، فلا تزال عقلية الاعتماد على الفرد هي السمة الغالبة خاصة في دول العالم الثالث حيث ترسخت علاقات الانتماء والولاء على حساب البنى المؤسسية الوظيفية.
- عملية الذاتية داخل كل هيئة في التعاطي مع الآخرين وهذا ما ينعكس على أي تعاون أو تنسيق بين بنى المجتمع المدني وحتى داخل المؤسسة الواحدة.
- صعوبة الانتقال من الخدمات إلى التنمية، حيث تعاني منظمات المجتمع المدني من صعوبة الانتقال من ذهنية الخدمات على أهميتها إلى برامج التنمية.[1]
- تراجع المساعدات المالية مما يولد صعوبات لدى منظمات المجتمع المدني خصوصا تلك التي تعاني من ضعف التمويل لإنجاز عملية التحول من الخدمات إلى التنمية، والملتزمة بحقوق الإنسان والساعية لتنمية قدراته بمعزل عن انتمائه السياسي والجغرافي.
- العائق التشريعي: إن التشريعات الناظمة للعلاقة مع الحكومة، والتطبيق الخاطئ يلغي استقلالية المؤسسات الأهلية وبنى المجتمع المدني.
- طبيعة برامج عمل هذه المنظمات نفسها، والذي يعتمد أسلوبا مؤقتا، لا ينسجم مع المفاهيم الجديدة، في إعطاء الأولوية للعمال البشري ولتوسيع قاعدة المشاركة في عملية التنمية.

[1] كامل مهنا، "تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية آليات تفعيل دور المجتمع المدني"، الجامعة العربية، الأمانة العامة، (12-13 مارس 2008)، ص 4.

- عدم توفر أهلية داخلية لدى هذه المؤسسات بمعنى أن يكون كل عضو في هذه الهيئات ملتزما بمبادئ التنمية، وتمليك الأعضاء العاملين الرؤية التنمية وإشراكهم في عمل ميداني في هذا الاتجاه، وتمكين العاملين أي الاستفادة من الطاقات المتوفرة محليا، ودعم المبادرات الفردية والعامة وتنميتها لتكوين قيادات المحلية.
- معوقات لها علاقة بطبيعة العمل، إذ يبرز فيه نوع من الصراع على مناطق النفوذ، ويتم التعبير عن هذا الصراع بأشكال مختلفة، مناطقية، حزبية، طائفية...الخ وأحيانا يتم الاتفاق على اقتسام مناطق النفوذ حيث يتحالف مجموعة من الهيئات وتشكل إطارا تنسيقيا فيما بينها، كما أن طبيعة الجمعيات أيضا ينعكس على العمل المشترك، إذ يوجد نوع من الجمعيات الكبيرة لها شعاراتها وأدبيتها وإعلامها، مما يولد شعور بعدم القدرة على تقديم إنجازات أساسية قياسا إلى الجمعيات الكبيرة، فتسبح عندها عقدة نقص وشعور بالاضطهاد من هذه الجمعيات أومن مؤسسات الدولة التي لا تقدم لها المساعدات كما هو الحال مع الجمعيات الكبيرة والقريبة من مصادر القرار.
- عمق الفجوة بين النظرية والتطبيق فالعديد من القيمين على الجمعيات لا يضجرون من طرح خطاب جبهوي والحث على التسامي فوق الحسابات والأمور الخاصة، لكن في الواقع نجدهم أشد ممارسة للفئوية.[1]
- تخلق برامج وهياكل المنظمات، وضعف الممارسة الديمقراطية الداخلية، والتنافس والتكرار والانقسام فيما بين المنظمات غير الحكومية، وقصور البناء الإداري والمؤسسي وضعف العامل الذاتي لأعضاء الشبكات، الذين يقبلون بأن تنحصر مسؤولية العامل المشترك في عدد محدود من الأشخاص بالإضافة إلى غياب البعد الإعلامي التوعية وتهيئة المناخ وقصور نظام المعلومات.

[1] المرجع نفسه، ص ص 4-5.

الفرع الثاني: معوقات تتعلق بالأنظمة والحكومات

- غياب الديمقراطية السياسية والمجتمعية.
- تقليص المشاركة الأهلية والشعبية في إدارة المجتمع وصنع القرار السياسي.
- بيروقراطية الدول وعدم قيامها بمسؤولياتها إزاء احتياجات ومتطلبات المواطنين.
- المركزية وسيادة منطق الاستبداد الأبوي والسياسي والتي تؤدي إلى مصادره العمل المدني وتقليصه.
- التشريعات التي تعوق دور الفرد والمجتمع وتتعارض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان وخاصة تشريعات الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.
- محاولات الأنظمة للالتفاف حول دور المنظمات غير الحكومية بخلق منظمات تابعة للأجهزة التنفيذية للدولة والادعاء بكونها منظمات غير حكومية وذلك لاستقطاب التمويلات الدولية، وإجهاض الفعلي لهذه المنظمات.
- إن سياسة التمييز من قبل القطاع العام بين جمعية وأخرى، ينعكس على العلاقة الداخلية بين الهيئات الأهلية خصوصا فيما يتعلق بتوزيع المساعدات والأدوار واتخاذ المواقف السياسية والاجتماعية والائتمانية للحكومة.
- عدم الترابط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي في خطط التنمية ضمن استراتيجية تنموي واحدة توفر الحماية الاجتماعية، مما يساهم في افتقار الأكثرية من المواطنين ويزيد من أعدا الفئات المهمشة وبالتالي زيادة الأعباء على منظمات المجتمع المدني ويؤدي إلى توتر العلاقة بينها وبين جمهورها وهي غير قادرة على الاستجابة لطلباته.[1]
- عدم توفر الاحصاءات والمعلومات الدقيقة مما ينتج عنه عدم التمكن من وضع سياسة ونية إنمائية شاملة يحدد من خلالها دور كل جهة من حكومة ومنظمات

[1] المرجع نفسه، ص6.

المجتمع المدني خاصة على المستوى المحلي، مما يبقى الازدواجية في المشاريع وصدر الطاقات وبعثرة الجهود وتكرار لنفس الأنشطة وعدم تأمين متطلبات الناس في حدودها.

- عدم وجود شراكة حقيقية بين القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني، إن كلمة شراكة تفترض وجود نوع من الندية، فهل بنظر القيمون على القطاع العام إلى ممثلي المجتمع المدني نظرة مساواة أم أن هناك نظرة فوقية، أما بالنسبة لممثلي المنظمات، هل لديهم الثقة الكافية بالنفس من أجل تجاوز العقد المائلة أمام هالة الألقاب والمواقع الضاربة جذورها عميقا.

الفرع الثالث: معوقات الشراكة على صعيد الهيئات المانحة

- استمرار العديد من الهيئات المانحة في التعاطي بذهنية "المشروع" أو "المساعدة" الموروثة عن الاستعمار بدل التعاطي بروح الشراكة، أي أن تثار فيما بينها إمكاناته وتوجهاته من أجل تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.
- الجزء الأكبر من المساعدات يصرف على إنجاز الدراسات وإقامة المؤتمرات وبرامج التدريب والتأهيل، وليس في العمل على تنويع القدرات الذاتية لكل جمعية وللشبكات التي تعمل على تعزيز برامج التنمية الذاتية، هذا بالإضافة إلى التراجع في حجم المساعدات من قبل الهيئات المانحة للجمعيات الأهلية.
- تعاظم النظرة الفوقية في ظل سياسة اقتصاد السوق وطغيان القيم المادية على ما عداها بالرغم من كل الخطابات حول التنمية المستديمة وحقوق الإنسان.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص 6-7.

المطلب الثاني: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني إلا أنه يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من أجل القيام بالدور المنتظر منها، ألا وهو تحقيق التنمية على المستوى الوطني والمحلي، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية وتعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية، ودفعه إلى المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: آلية تفعيل المجتمع المدني عبر التنسيق بين منظماته

ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

1-تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية، يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية ويكون من مهامها ما يلي:

- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الانسان.
- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين وإيلاء اهتمام خاص بمشاركة الشباب والنساء.
- إصدار تقارير سنوية حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تجاوز العقبات التي تواجهه، ويكسف عن احتياجاته والسبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.
- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لتحفيز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية، وعرض التجارب الناجمة بشكل دوري،

وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطن.[1]

2- دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات التنمية والمساواة والحريات العامة وفي مقدمتها:

- المبادرة إلى رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية، وتبادل المعلومات بشأن التجاب الناجحة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منظمة.
- إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية يتولى إصدار تقرير سنوي يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.
- ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد وذلك من خلال الحضور في الملتقيات الوطنية والندوات.
- تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الوطنية ودعم جسور التواصل مع العالم الخارجي.[2]
- تبني توجه تنموي شامل يستند إلى مواجهة التحديات التنمية المحلية، ستحول منظمات المجتمع المدني من آلية تعمل مع المشكلات بشكل تسكيني إلى آلية مؤسسية تعمل من أجل الإصلاح والتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لاسيما البعد الثقافي من هذا التوجه التنموي الذي يؤدي إلى التأثير على الاتجاهات الثقافية مثل المشاركة السياسية وقضايا المرأة.
- توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني، ويتم ذلك في وجود ركيزتين وهما: الديمقراطية والمواطنة، من خلال إحلال الأساليب والقيم الديمقراطية، ضمن هيكلة وبنية العلاقات داخل المجتمع المدني ذاته

[1] صالح زياني، "واقع و آفاق المجتمع المدني كآلية لبناء و ترسيخ التعددية"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 9، ص 72.
[2] المرجع نفسه، ص 72.

في التمتع بالمواطنة الفعلية، أي تجنب القيم العشائرية والانتهازية، هذا كل يدخل في سياق إعادة بناء العلاقات بين أهم كيانين وهما الدولة والمجتمع المدني في إطار التنسيق والتعاون الذي يزيد من القدرة المطلبية للعمل الجمعوي.

- تبني رؤية واضحة لمفهوم بناء القدرات والذي يعتمد على تبني رؤية شاملة لمكوناته فهولا يشمل مجرد التدريب كما هو شائع وإنما يتخطاه إلى تطوير البحوث وبناء قواعد البيانات ويمتد إلى عمليات التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والتي تزيد من فاعليتها وقدرتها في التأثير في السياسات العامة.[1]

الفرع الثاني: آلية تفعيل المجتمع المدني عبر الشراكة مع الحكومة

- على اعتبار أن الفقر والبطالة والأمية هي نتاج سياسات غير سلمية سواء كانت محلية أو دولية، وأن حل تلك المشكلات لن يتحقق بدون عدالة حقيقية سياسية واقتصادية واجتماعية، تضع في اعتبارها التركيز على النساء والأطفال وكافة الفئات المهمشة والضعيفة، وهذا لا يتأتى إلا بتظافر جهود الجميع حكومة ومنظمات غير حكومية، وذلك ضمن الخطوط العامة التالية:
- وعي من قبل بنى المجتمع المدني للقضايا المطروحة وبلورة رؤية واضحة ومحددة حول الحلول المطلوبة على الصعيد الوطني على أساس أن الحكومة هي المسؤولة عن شؤون المواطنين، وأن الهيئات الأهلية وبنى المجتمع المدني لها دور مشارك وتكاملي وقوة ضاغطة من أجل تصويب السياسات العامة.
- القيام بتنفيذ برامج قصيرة وطويلة المدى من أجل توعية المجتمع والعاملين في المنظمات غير الحكومية والتدريب على المشاركة الشعبية الفاعلة في إدارة المجتمع وصنع القرار المعني وذلك في إطار من التخطيط.

[1] صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لترسيخ التعددية في العالم العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 75.

- القيام بوظيفة الرقابة الشعبية والمؤسسية على الدول وهي تؤدي دورها وتقوم بوظيفتها.
- التوجه نحو تدبير مصادر التمويل الذاتي لتوفير أكبر قدر من الاستقلالية للمنظمات غير الحكومية.[1]
- توفير نماذج رائدة في مجالات مكافحة الفقر والبطالة والأمية وتوفير فرص العمل.
- إطلاق طاقات ومبادرات المنظمات غير الحكومية، بتحريرها من قيود البيروقراطية وتوجه الاهتمام نحو المنظمات القاعدية والشعبية ودعمها بالخبرات والطاقات.
- وضع وتعميم نموذج التنسيق بين المنظمات الأهلية المحلية الهادفة إلى العمل المشترك في برامج التنمية المحلية المتكاملة، وإشعار المنظمات الممولة بفائدة وضرورة دفع هذا النموذج المرتكز إلى تكامل حاجات المجتمع المحلي، وهذا تفاديا للهدر في الطاقات والأموال والتناحر في هذا المجتمع.
- تطوير مفاهيم وأداء مؤسسات المجتمع المدني للممارسة شراكة متكافئة ومتفاعلة مع الحكومة.
- وضع الآلية التنظيمية على مختلف المستويات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في بلورة الخطط الوطنية التنمية وكيفية وضعها حيز التنفيذ.
- وضع الدراسات حول دور وإمكانات منظمات المجتمع المدني، ومستوى قدرة الحكومة في عملية التنمية خصوصا في "المناطق الريفية" واعتماد التجارب الناجحة لنماذج رائدة يحتذى بها في عملية الشراكة.
- توسيع قاعدة العضوية في منظمات المجتمع المدني وتعميق المشاركة والممارسة الديمقراطية كذلك توسيع الدور التنموي لبنى المجتمع المدني والتكامل فيما بين القطاع الثالث وتعزيز الشبكات القطاعية.

[1] كامل مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8.

- تعزيز الاستقلالية في التمويل للقطاع المدني وخلق أنماط متعددة للتكامل فيما بينها ومع القطاعات الرسمية والخاصة، فالتنمية مسؤولية كل فرد من أفراد المجتمع، تتطلب التزاما وقناعة من الجميع، وفيما يتعلق بالتعاون بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، اعتماد شعار "أنسنة القطاع الخاص"، و"احتراف القطاع الإنساني".
- أن تتمتع منظمات المجتمع المدني بأهلية داخلية، أي أن يكون الأعضاء ملتزمين بمبادئ التنمية، وأن تعمل هذه المؤسسات على توفير الديمقراطية والمشاركة، والاستقلالية عبر تمليك الأعضاء الرؤية التنموية، وتمكينهم من توظيف الطاقات المتوفرة ميدانيا، ودعم المبادرات العامة والفردية، وتكوين تيارات محلية جديدة.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص 8-9.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، توصلت إلى أن لمؤسسات المجتمع المدني دور لا يستهان بها في تسريع عملية التنمية والاصلاح الشامل، وخاصة أن المجتمعات اعتمدت عليه لإحداث نقلات تنموية في مختلف المجالات.

على اعتبار أنه آلية من آليات تحقيق التنمية في بعديها الوطني والمحلي، ولا يمكن للمجتمع المدني أن يقوم بهذا الدور في مجتمعات غير ديمقراطية، فوجود المجتمع المدني له غاياته التي يمكن استدراجها فيما يلي:

- مؤسسات المجتمع المدني هي قنوات للمشاركة الشعبية الواسعة في صناعة القرار وبالتالي تعزيز مبادئ المسائلة والشفافية التي تمكن من التفاعل والتجاوب الشعبي.
- إحداث نقلات تنموي واسعة تشمل مجالات شتى، مما يؤدي إلى تسريع عملية البناء والتنمية الوطنية والمحلية.
- المجتمع المدني مجال للتدريب وإعداد القادة السياسيين الجدد.
- تحقيق النظام والانضباط العام في المجتمع عن طريق ضبط سلوك الأفراد والجماعات.
- ومن أجل تكوين مجتمع مدني قوي ومساهم في عملية التنمية ومحاربة الفساد وجب:
- في مجالات تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني:
- تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني من خلال رفع أداء العاملين فيها بالتدريب والتكوين وتحفيز الإطارات والنخب للانخراط فيها.
- التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني بإقامة علاقة عضوية منظمة بينها وتعزيز التعاون بين الشبكات الوطنية والشبكات في مختلف المجالات.

- احترام تنوع مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز هياكل الحوار ووسائل الإعلام والتفاعل فيما بينها لتبادل المعارف والخبرات وتعزيز روح التضامن.
- الاهتمام بمصادر التمويل المادي مع الأخذ في الاعتبار ما تحتاجه منظمات المجتمع المدني من تكلفة وأهمية خلق الوعي الاجتماعي الذي يقدر دعم مثل ذلك النشاط دون وضع قيود على حرية الفكر والعمل وهوما يدعم استقلالية المجتمع المدني.
- في مجال العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:
- إطلاق الحريات المدنية والسياسية وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير واحترام الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات والمنظمات وغيرها.
- إزالة العقبات التي تعترض المسار الطبيعي لتطور ونمو المجتمع وفي مقدمتها التشريعات والقوانين المفيدة للحريات والمعوقة لتأسيس منظمات المجتمع المدني.
- كفالة الآليات اللازمة لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار وتطوير مجالات التعاون بينها وبين مؤسسات الدولة على المستوى الوطني.
- تشكيل قوة ضغط عبر حضور ممثلين من المجتمع المدني داخل المجالس البرلمانية للاطلاع على كل ما يجري ويتخذ من قرارات والمشاركة فيها.

الخاتمة

الخاتمة :

المجتمع المدني والتنمية المحلية علاقة حديثة، بدأت تظهر وتتأسس في ثمانينيات القرن العشرين، حيث استعملتها القوى الليبرالية لتسويق ايديويوجيتها كنقيض أفضل من التسيير الاشتراكي القائم على التعاونيات ولقد تطورت هذه العلاقة بفعل النجاحات التي حققها المجتمعات الغربية في جميع المجالات وبفضل الإسهامات الفكرية للمفكرين والمنظرين الاكاديمين الذين أسسوا وناظلوا من اجل تطوير فكرة المجتمع المدني من مجرد أفكار ومفاهيم نظرية إلى ثقافية وممارسة فعلية، والى مؤشر للنمو والتطور من اجل تحقيق التنمية والديمقراطية، ولنجاعة وفاعلية دور المجتمع المدني في التنمية والتطور، بدا في الرواج والانتشار في جميع أنحاء العالم.

ويعد المجتمع المدني من أهم الركائز الأساسية المساهمة في ترشيد العملية التنموية، كونه يشكل حلقة وصل بين المجتمع والدولة، وأداة لتفعيل المشاركة السياسية والاجتماعية، غير أن الدراسة التي قمنا بها سمحت لنا بالوقوف عند حقيقة أن هذا الإطار يجابه العديد من التحديات الداخلية والخارجية، قوضت من درجة فاعليته في المساهمة في تنمية المحيط الذي تتفاعل فيه، بالإضافة إلى الطريقة المتبعة من قبل الدولة في تعاملها مع هذه الفعاليات، أين تعمل على القضاء على أسسها المادية واحتوائها خدمة لمصالحها، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف دورها وفاعليتها.

إضافة إلى ذلك، فان توسع دور الدولة وبشكل كبير في جميع المجالات ساهم في عدم تمكن المجتمع المدني من أداء وظيفته التلميحية بين المجتمع والدولة، الأمر الذي أدى إلى ضعف قنوات المشاركة والثقافية والمساءلة، وانتشار الفساد والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو الأمر الذي يفسر عجز الإدارة المحلية في ترجمة المطالب

والضغوطات الموجهة من طرف المجتمع إلى سياسات عامة ناجحة وذلك بسبب عدم تفعيل قنوات المشاركة وغياب الاتصال بين الجماعة السياسية والمجتمع المدني، هذا ما دفع إلى اشتراك منظمات المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي من أجل دعم مسار التنمية المحلية، وبالتالي تشجيع المواطن على تبني سياسات تابعة من أفكار ساهم في بلورتها، كما أن هذا يقود إلى السير نحو ترسيخ الديمقراطية والمشاركة السياسية والحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان والتعددية، وبهذا يصبح المجتمع المدني آلية مهمة لتحقيق الفعالية المرجوة.

أنه بالرغم من الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، إلا أنه في العديد من الدول النامية يبقى دورا شكليا لم يصل بعد إلى جوهر الإصلاح والترشيد، وهذا لأسباب عديدة منها ما هو متصل بهذه المنظمات مباشرة، كعدم وضوح برامج عمل هذه المنظمات وتواضع الخبرة في العمل، أو حتى غياب الإبداع والاقتصاد على نشاطات معينة، أو ما هو متصل بمحيط هذه المنظمات الذي لا يساعدها في بلورة أفكارها وتجسيدها في الواقع، أضف إلى ذلك العوائق المادية والبيروقراطيات وضغوطات الإدارة، كما أن مستوى تطور اغلب هذه التنظيمات ضعيف نتيجة غياب خصائص المجتمع المدني، مما أدى إلى غياب جل مقومات وأركان المجتمع المدني فيها، وهو الغياب الذي تيسر تداعيها أمام أولى العقبات التي تعترضها، وبالتالي فقدانها كل مقومات الثقة والتأثير والجاذبية لدى فئات المجتمع المحلي، لتفقد بذلك قسما كبيرا من المصداقية و من القدرة على أداء وظائفها .

لكن بالرغم من هشاشة هذه المنظمات، وتأثيرها الضئيل في عملية التنمية المحلية، غير إن وجودها ضروري باعتبارها تعكس وجود مجتمع مدني في حالة تبلور، وتعكس العديد من القيم في مسار الديمقراطية، كحرية الانتماء، والمعارضة والتنوع والتعبير، ناهيك على أن الزمن اللازم بالنسبة للمجتمع لتطوير ما هو موجود اقل بكثير من خلق ما هو غير موجود.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. ابن خلدون أبو زيد عبد الرحمان محمد، المقدمة، تونس: الدار التونسية للكتاب، 1984.
2. أحمد حسين حسن، الجماعات الإسلامية والمجتمع المدني، (نقد السيد ياسين)، القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2000.
3. الباز شهيدة، المنظمات الأهلية على مشارف القرن الحادي و العشرون، القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، 1997.
4. الجوهري عبد الهادي وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.
5. الحبيب جنحاني وسيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2003.
6. الخشت محمد عثمان، المجتمع المدني، مصر: شركة أمل للطباعة والنشر، 2004.
7. السعود راتب، الانسان والبيئة دراسة في التربية البيئية، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2004.
8. الصبيحي أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
9. الفاتح متروك، المجتمع المدني والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
10. المديني توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997.
11. بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط8، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1996.

12. ترجمة مراجعة، السياسات العامة المقارنة سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان، بدون بلد نشر، الأهلية للنشر والتوزيع، 1989.
13. توفيق ابراهيم حسنين، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
14. حسن خليفة فريال، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، القاهرة: عربية للطباعة والنشر، 2005.
15. رشيد أحمد، التنمية المحلية، مصر: دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، 1986.
16. سيد فهمي محمد، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1999.
17. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، ط4، الجزائر، دار هومة، 2002.
18. صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطي، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.
19. عبد الرحمن أسامة، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1982.
20. عبد الشفيع عيسى محمد، الاقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجيا، بيروت: الشركة العالمة للكتاب، 2004.
21. عبد الشفيع عيسى محمد، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، القاهرة: معهد التخطيط القومي، دون تاريخ.
22. عبد الصادق علي ، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية ، القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2003.
23. عبد العظيم زينب،" العولمة والمنظمات غير الحكومية"، المحرر: نجوى سمك، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002.
24. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديموقراطي والمجتمع المدني، سوريا : دار المدى للثقافة والنشر، 2003.

25. عدلي هويدا، العمل الأهلي العربي بين ضغوط المتغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطي، المحرر: صابر نايل، القاهرة البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، 2000.
26. فرجاني نادر وآخرون، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2005.
27. قنديل أماني، المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للمجتمعات الأهلية العربية، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.
28. كامل محمد سميرة، التنمية الاجتماعية (مفهومات أساسية – رؤية واقعية)، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 1988.
29. محمود فهمي حجازي، أصول الفكر عند الطهطاوي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.
30. مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، مصر: ايتراك للنشر والتوزيع، 2007.
31. نعيم أحمد سمير، المنهج العلمي في البحوث الاسلامية، ط4، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، 1987.
32. هنتنجتون صامويل، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20، (تر: عبد الوهاب علوب)، القاهرة: دار سعاد الصبلح، 1991.

ثانيا: القواميس

1. بوخامة عبد الوهاب وتماقولت سليمان، القاموس العصري انجليزي–عربي، الجزائر: دار الهدى، 1992.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1. احمد شريفي، "دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر،2009).

2. حسين عبد القادر، "الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية "،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان ،2011-2012).
3. خشمون محمد،" مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة "، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة قسنطينة 2010-2011).
4. ريملاوي سفيان، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائري حالة بلدية الجزائر الوسطى"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010).
5. شاوش اخوان جهيدة ، "المجتمع المدني والتنمية المحلية جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علم اجتماع التنمية، كلية الأدب والعلوم الاجتماعية ، جامعة بسكرة ،2003 ، 2004).
6. عبد اللاوي عبد السلام، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2010، 2011).
7. قرقاح ابتسام، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، 1989-2009"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009).
8. معاوي وفاء، "الحكم المحلي الرشد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة ،2009-2010).

9. بونوة نادية ، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر 1989-2009"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق ن جامعة باتنة، 2009-2010).

رابعا: المجلات والدوريات

1. البيلاوي حازم ،" النظام الاقتصادي الدولي المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة"، **عالم المعرفة**، العدد 257، 2000.
2. حنفي علي خالد،" المجتمع لمدني والتنمية في إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد174، 2008.
3. خليل الرفاعي محمد، "أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 215، 1997.
4. زياني صالح ، "واقع و آفاق المجتمع المدني كآلية لبناء و ترسيخ التعددية"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 9، د س ن.
5. السايح بوزيد،" سبل تعزيز المساءلة والثقافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، **مجلة الباحث**، العدد10، 2012.
6. الشطي اسماعيل،" الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، **المستقبل العربي**، العدد310، 2004.
7. صابر محي الدين ،" قواعد التنمية الاجتماعية "، **مجلة المجتمع** ، العدد 2، 1993.
8. عبد الحليم أميرة محمد،" جنة بنجلادش لتطوير الريف"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد174، 2008.
9. عبد الكريم هشام ،" دور المجتمع المدني في تعزيز تعميق الديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة الفكر**، العدد7، 2012.
10. عبد النور ناجي ، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر دراسة حالة الأحزاب السياسية"، **مجلة الفكر**، العدد3 ، بدون تاريخ.

11. غريبي أحمد ، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية** ، العدد 4، أكتوبر 2010.
12. لأنصاري عبد الحميد ، "نحو مفهوم عربي اسلامي للمجتمع المدني"، **المستقبل العربي**، العدد 372، 2000.
13. لحرش موسى،" المجتمع المدني كفاعل أساسي في دعم التنمية الملائمة بيئيا"، **مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية**، العدد 2، 2008.
14. مسترة أنطوان،" دور المؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، **المستقبل العربي**، العدد 310، 2004.
15. ملاوي أحمد ابراهيم،" أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد2، 2008.

خامسا: الندوات والملتقيات

1. بن خيرة نجيب،" المؤسسات الطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة"، مداخلة بقسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، بدون تاريخ.
2. بوحنية قوي،" دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، 16-17 ديسمبر 2008.
3. رداوي عبد المالك،" دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، الملتقى الوطني الثاني حول : آليات رقابة المال العام ومكافحة الفساد، المدية، 5-6 ماي 2005.
4. زدام يوسف، "دور المجتمع المدني في التنمية الانسانية، مقاربة ثقافية"، الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، 16-17 ديسمبر 2008، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 2008.
5. زياني صالح، مداخلة بعنوان: "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر"، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، بدون تاريخ.

6. عدلي هويدا، "فعالية مؤسسات المجتمع المدني و تأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية"، ندوة: دولة الرفاهية الاجتماعية، 28-30 نوفمبر 2005، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية.
7. المدرسة الوطنية للإدارة، "النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة"، دراسة حول الجانب التقري والواقع الجزائري 2006،2007.
8. مركز دعم التنمية والتأهيل،" تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الثقافة والمساءلة"، القاهرة ، 2008.
9. مشري مرسي، مداخلة بعنوان: " المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آلية تفعيلية" ، كلية العلوم السياسية والإدارية ، جامعة الشلف، 20أوت 2008.
10. مهنا كامل ، "تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية آليات تفعيل دور المجتمع المدني"، الجامعة العربية، الأمانة العامة،12-13 مارس 2008.
11. وش حميد، " من التنمية الوطنية إلى التنمية المحلية حالة ولاية المدية " الملتقى الدولي حول: تسيير الجماعات المحلية واقع وتحديات، (17-18 ماي 2010)، جامعة البليدة.

سادسا: المواقع الالكترونية

1.شذر حميد كاظم ، "خصائص المجتمع المدني و وظائفه"، تم تصفح الموقع يوم 13 مارس 2009،
http://www.3poli.net/civilsociety/info/cs-roles-thm-62k

2.جامعة الدول العربية، مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، تم تصفح الموقع يوم: 11 ماي 2004.

http://www.unecep.org.bb/newsroom/polf/(g)arabic%20imitiative%20wssd-arabic-doc

3.نشرة الشبكة 12، "تعليق حول قمة الأمم المتحدة والتقدم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية"، تم تصفح الموقع يوم: 12 ماي 2014،

http://www.ammd.org/newstatter/september/13-doc

الفهـــــرس

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة:.....	أ
الفصل الأول: الإطار المعرفي لمفهوم المجتمع المدني	
المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي	13
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في إطار مدرسة العقد الاجتماعي	14
المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني في إطار المدرسة الماركسية.....	19
المبحث الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي.....	25
المطلب الأول: إشكالية المفهوم في الفكر العربي الإسلامي.....	25
المطلب الثاني:محاولة ضبط مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي	30
المبحث الثالث: الانبعاثة المعاصرة للمجتمع المدني.....	36
المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.....	36
المطلب الثاني: خصائص وأركان المجتمع المدني.....	42
المطلب الثالث: أدوات ووظائف المجتمع المدني.....	46
الفصل الثاني: الإطار المعرفي لمفهوم التنمية المحلية	
المبحث الأول: نشأة و تطور مفهوم التنمية المحلية.....	52
المطلب الأول: نشأة مفهوم التنمية المحلية.....	52
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لمفهوم و مضمون التنمية المحلية.....	55
المطلب الثالث: تعريف التنمية المحلية وخصائصها.....	61
المبحث الثاني: الركائز الأساسية للتنمية المحلية و معوقاتها.....	67
المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية و مجالاتها.....	67
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المحلية.....	72

المطلب الثالث: مراحل التنمية المحلية و معوقاتها.....	**78**
خـــلاصة واستنتاجات الفصل الثاني.....	**86**
الفصل الثالث: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية	
المبحث الأول: المتغيرات والدعائم الدافعة لتصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.....	**90**
المطلب الأول: المتغيرات الدافعة لتصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.....	**90**
المطلب الثاني: دعائم المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية	**98**
المبحث الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.....	**101**
المطلب الأول: مجالات مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.....	**103**
المطلب الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية.....	**112**
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد.....	**120**
المبحث الثالث: معوقات المجتمع المدني وآليات تشغيل دوره في التنمية المحلية.....	**132**
المطلب الأول: المعوقات التي تواجه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.....	**133**
المطلب الثاني: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.....	**138**
خـــلاصة واستنتاجات الفصل الثـــالث.....	**143**
الخاتمة.....	**145**
قائمة المراجع	
فهرس الموضوعات	

بسم الله الرحمن الرحيم